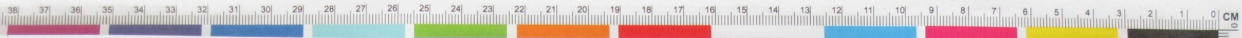


Bu eserin;
kataloglanması, dijital ortama aktarılması ve
elektronik ortamda kullanıma sunulması
İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)'nın desteğiyle
İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü (Atatürk Kitaplığı)
tarafından gerçekleştirilmiştir.

Proje No : İSTKA/2012/BİL/233
Destek Programı : Bilgi Odaklı Ekonomik Kalkınma Mali Destek Programı
Projeyi Destekleyen : İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)
Proje Adı : Osmanlı Dönemi Nadir Eserlerin
Kataloglanması, Dijital Ortama Aktarılması ve
Elektronik Ortamda Kullanıma Sunulması
Proje Sahibi Kuruluş : İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Proje Yüklenicisi : Yordam BT Ltd. Şti.
Proje Uygulama Yeri : Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü - Atatürk Kitaplığı
İSTANBUL – Beyoğlu



فهرست رسائل الانجیل	
۲ (رساله ۱) وهو حسی	۳۲ (رساله ۱۵) قوله نبيه اى هذا
۳ (رساله ۲) ونوع الوكيل	۳۴ (رساله ۱۶) الباب الاول
۴ (رساله ۳) قوله	۳۵ (رساله ۱۷) احوال الاسناد
۵ (رساله ۴) فالفصاحة في المفرد	۴۱ (رساله ۱۷) الباب الاول
۶ (رساله ۵) قوله	۴۲ (رساله ۱۸) احوال الاسناد
۷ (رساله ۶) فالفصاحة في المفرد	۴۳ (رساله ۱۸) الباب الاول
۸ (رساله ۷) قوله	۴۴ (رساله ۱۹) احوال الاسناد
۹ (رساله ۸) فالفصاحة في المتكلم	۴۶ (رساله ۱۹) وقد ينزل
۱۰ (رساله ۹) بيان	۴۷ اى الخطاب
۱۱ (رساله ۱۰) الاسئلة التي رأتها	۵۰ (رساله ۲۰) قوله ثم الاسناد
۱۲ (رساله ۱۱) قوله	منه حقيقة
۱۳ (رساله ۱۲) وارتفاع شان الكلام	۵۱ (رساله ۲۱) قوله وماذا كره
۱۴ (رساله ۱۳) وله اى	۵۲ (رساله ۲۲) واستغرق
۱۵ (رساله ۱۴) وللإغلا في الكلام	المفرد
۱۶ (رساله ۱۵) قوله الفنى الاول	۵۳ (رساله ۲۳) قوله ولما كان
۱۷ (رساله ۱۶) الفنى الاول	هنا مظنة
۱۸ (رساله ۱۷) علم المساق	۵۴ (رساله ۲۴) وأما العتق
۱۹ (رساله ۱۸) الفنى الاول	اى جعل الشيء
۲۰ (رساله ۱۹) علم المعاني	۵۵ (رساله ۲۵) قال صاحب
۲۱ (رساله ۲۰) فاعادة واضحه	الخصيص
۲۲ (رساله ۲۱) للسيد في ان	۶ (رساله ۲۶) قوله ولما قدع
۲۳ (رساله ۲۲) افعال الله ليست معمله	۱۰ (رساله ۲۷) قوله ووجهه
۲۴ (رساله ۲۳) اعلم	۱۷ (رساله ۲۸) الباب السادس
۲۵ (رساله ۲۴) ان الواسطة على انحاء	الانشاء
۲۶ (رساله ۲۵) قوله ونخصر	۲۸ (رساله ۲۹) الباب السابع
المقصود	الفصل والوصل

۲۳ (رساله ۲۰) تحدك	۱۴۷ (رساله ۱۱) وان بنى الفعل
۲۴ (رساله ۲۱) بان فتح ابواب المعاني	على منكر
۲۵ (رساله ۲۲) وقدم مقنونه	۱۵۰ (رساله ۱۲) الباب
۲۶ (رساله ۲۳) واصل	الخامس القصر
۲۷ (رساله ۲۴) الخطاب ان يكون لمعين	۱۶۲ (رساله ۱۶) اعلم ان المتكلمين
۲۸ (رساله ۲۵) وامانياته اى	انكرو الوجود الذهني
۲۹ (رساله ۲۶) تعقيب المسند اليه	۱۶۶ (رساله ۱۷) اعلم ان كل
۳۰ (رساله ۲۷) الحمد لله الذي	يمكن واجبا كان
۳۱ (رساله ۲۸) جعل دوحه العلم	۱۶۷ (رساله ۱۸) وفي القلب
۳۲ (رساله ۲۹) الفنى الثاني	تكون الاستعارة
۳۳ (رساله ۳۰) علم البيان	۱۶۸ (رساله ۱۹) اعلم ان
۳۴ (رساله ۳۱) الفنى الثاني	الخلافا بين الحكماء والمتكلمين
۳۵ (رساله ۳۲) علم البيان للكتيوي	۱۶۹ (رساله ۲۰) اعلم ان قولهم
۳۶ (رساله ۳۳) قال الفاضل	التصورات لا يحتمل
۳۷ (رساله ۳۴) الفخر	۱۷۰ (رساله ۲۱) في تحقيق
۳۸ (رساله ۳۵) ومنها سؤلة	معنى التفسير
۳۹ (رساله ۳۶) واجوبه	۱۷۳ (رساله ۲۲) في تحقيق
۴۰ (رساله ۳۷) الباب السابع	علم الله تعالى المتعلق بالاشياء
۴۱ (رساله ۳۸) اى الانشاء	للفاضل الكتيوي
۴۲ (رساله ۳۹) ثم الفلن	۱۹۱ (رساله ۲۳) للكتيوي
۴۳ (رساله ۴۰) جملة معطوفة	في تحقيق ماهية المنع
۴۴ (رساله ۴۱) الحقيقة	۱۹۷ (رساله ۲۴) للسيد
۴۵ (رساله ۴۲) والنجاز	في تحقيق نفس الامر والفرق
۴۶ (رساله ۴۳) وقال	بينه وبين الخارج
۴۷ (رساله ۴۴) صاحب النص	۱۹۸ (رساله ۲۵) نبيه قوله
۴۸ (رساله ۴۵) قال المصنف	ولا يندرج جواب
(ثم الاسناد)	





İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI



رسائل امتحان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اكرم العلماء بالعرفه واليقين * وجعلهم من المميزين
بعضايد الاسلام والدين * والصلوة على من نزل في شانه الك لعل
خلق عظيم * وعلى آله واصحابه الذين اتبعوه ونجوا من عذاب الجحيم
(و بعد) فهذه اسؤلة واجوبة جمعتها بعد الخروج من الامتحان *
بعون الملك اللطيف المنان * من قول صاحب الخنوص في الديباجة
* وهو حسي ونعم الوكيل * ومن قول شارحه سعد الدين التفتازاني
رحمهما الله تعالى بغفرانه (قال القاضل المميز بعد قراءة العبارة ما لواو
هنا (قلت) للعطف (قال) ما معناه (قلت) مطلق الجمع (قال) ما معني
مطلق الجمع (قلت) هو اثبات الحكم للتابع والمتبوع من غير تقدم مونا آخر
ومعني (قال) اذا كان للعطف ابن يعطف (قلت) على انه ولي ذلك
(قال) ما غرض المصنف منه (قلت) اثبات المدعي التي هي اناسئل الله
تعالى هكذا الله اسئل منه الانتفاع به لان الله ولي ذلك النفع وكل من
هو ولي ذلك النفع فاسئل منه الانتفاع الله اسئل منه الانتفاع (قال)
اذا كان معطوفا على انه ولي ذلك فالمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجب ويمتنع وكان كان المعطوف عليه دليلا لها كذلك كان
المعطوف دليلا آخر فلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول
واحد شخصي وهو باطل (قلت) وذلك جائز على سبيل التباد (قال)
هذا الجواب لبس بمرضى عندي نطلب جوابا غير هذا (فقلت) انما
يلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول شخصي لو كان كلاهما

علة الحكم المذكور بل الاول دليل الحكم الإيجابي الذي سبق ذكره
والثاني دليل الحكم السلبي اعني الله لا اسئل من غيره الانتفاع (قال)
من اين يستفاد هذان الحكمان من كلام المصنف ولبس فيه شيء
يقضيهما فوقف قليلا (ثم قال هل تجد قصرا فيه يقضيهما فخطر
ببالي ان هذا من قبيل اتسعيت في حاجتك اذا قدم المستند اليه على
المستند الفعلي فيفيد القصير عند السكاكي فاستحسنوا غاية الاستحسان
وظلوا أفرين وفصلوا الى مذهب المصنف والسكاكي هناك (ثم قال)
انت تعما اذا عطيف الجملة على الجملة فلا بد من الجامع بين مستنديهما
وبين مستندي اليهما (قلت) بين مستندي اليهما اتحاد في التصور من
الجامع العقلي وبين مستنديهما شبه تماثل من الجامع الوهمي (قال)
في أي شيء جمع الواو بينهما في الذات والوصف والنبوت (قلت)
في النبوت (قال) لجلتان ثابتتان في نفس الامر فلا حاجة للواو بل هو
مستدرك (قلت) شبهتهما فيه يفهم عقلا لاوضعا ولهذا اتى بالواو
ليفهم شبهتهما وضعا فقالوا أفرين * قال شارح اي محي وكافي
لائسل غيره (قال) ما الباعث لهذا التفسير وما المتحج وما الغرض
وما المرجح (قلت) الباعث عدم صحة الجملة او كون الجاز في العبارة
لان الحب مصدر لا يصح حله على الجلالة الا اذا كان من قبيل
ويعد عدل (قال) وما الجمال (قلت) اثبات الشيء لشيء (قال) وما المتحج
(قلت) علاقة هي صحة ذكر الجزء واردة الكل (قال) هذا التفسير
احقيقة ام مجاز (قلت) مجاز مرسل بذكر الجزء واردة الكل (قال)
اليهما كل و جزء (قلت) المفسر مصدر ومعناه المحدث وهو واحد
و جزء وما به التفسير اسم فاعل ومعناه الذات المبهمه والصفة
العينية وهو اثنان وكل (قال) وما المرجح (قلت) كون الاصل في الخبر
نكرة لانه اذا كان الحسب بمعنى اسم فاعل يكون الاضافة لفظية لانه
مضاف الى مفعوله فلا تقيد تعريفا ولا تخصيصا فيكون نكرة واذا كان
الحسب بمعنى اسم فاعل يكون الاضافة معنوية فتفيد تعريفا لانه مضاف الى
المعرفة فلا يكون الاصل في الخبر نكرة وهذا هو المرجح للتفسير
والغرض تصحيح الجملة وقول شارح لا اسئل غيره (قال) ما مراده

منه (قلت) اشارة الى ان في كلام المصنف قصرا (قال) لاشئ هنا
من طرق القصر المخصوصة فكيف يكون اشارة الى ان فيه قصرا
فسيكت فأمليت (ثم قال فيه قصرا على قاعدة الاصولي فهمت الجواب
من كلامهم بسرعة) (وقلت ان لفظ العام اذا نسب الى الخاص
يفيد القصر على قاعدتهم لان الحسب نكرة وان اضاف الى المعرفة
قال كقول مولانا حسن چلي في الديباجة فاستحسنوا غاية الاستحسان
وقالوا هذا من الفطنة وقول شارح فعلى هذا كان الانسب
ان يقول الله اسئل بتقديم المفعول (قال) كلمة على حقيقة أم مجاز
(قلت) مجاز عن معنى اللام تكون مدخولها دليلا اى فلهذا كان
الانسب (قال) اى يحمل بشار بهذا (قلت) اشير الى قوله وهو حسبي
وافادته القصر معا يعنى فلهذا اى لقول وهو حسبي وافادته القصر
كان الانسب (قال) اذا كان المشار اليه هكذا لم ان يقول شارح
فعلى هذين بالشبهة (قلت) نعم المشار اليه بالمفرد اى على هذا التقدير
او التفسير او التوجيه (قال) اى شئ تشير بهذا الى الالفاظ او الى
التقوس او الى المعاني (قلت) اشير الى المعاني وهو مستفاد من تفسير
المشار اليه (قال) اذا كان اشارة الى المعاني وهو حقيقة أم مجاز (قلت)
مجاز على طريق التشبيه (قال) شبه (قلت) شبه المعاني المشار اليه بكلمة
هذا الى المشاهد المحسوس بالبصر في الخارج في كمال الامتياز فذكر
لفظ هذا الموضوع للثنى واريد المعنى الاول بطريقة الاستعارة
الاصلية قال شارح واما المصنف الله اسئل بتقديم المفعول
لكان انساب الى قوله وهو حسبي (قال) الانسب من اى جهة يكون
(قلت) الظاهر انه عطف على انه ولي ذلك لقرينه ولو عطف عليه
لم يظهر انوار العلتين المستقلتين على معلول شخصي لانه لا يستفاد
من انا اسئل الحكماء على مذهب المصنف ولو قال المصنف الله
اسئل بتقديم المفعول يستفاد الحكماء الحكم الابحاثي والحكم السليبي
فيكون الجلتان اعني انه ولي ذلك وهو حسبي علتين لكل منهما
على ترتيب اللف والنشر فيكون النسب وانا اسئل مناسب لانه يجوز

ان لا يعطف عليه حتى يلزم التوارد ظاهرا بل يجوز عطفه على
انا اسئل على تقدير كون الواو عاطفة والواو استئنافية او حالية (قال)
قول المصنف ونعم الوصل على ان يعطف (قلت) عطف الشارح
الحق على موضعين (قال) على كلا التقديرين يلزم الحذور فايهما
تختار (قلت) تختار الشئ الاول ونمى الحذور بان جملة وهو حسبي
وان كان اخبارية لفظا لكنها انشائية معنى لانها مستعملة في مجرد
الانشاء كعبث واشترت كما قال فاضل السلكوتى (قال) وعلى هذا
حقيقة أم مجاز (قلت) مجاز على طريق الاستعارة (قال) هذه الاستعارة
اى المادة او فى الهيئة او فى النسبة (قلت) انها فى الهيئة شبهت
الهيئة الانشائية بالهيئة الاخبارية فى مطلق الدلالة او فى النسبة
وغير هاذكر هيئة الدلالة على الثانية واريد الهيئة الاولى على طريق
الاستعارة الاصلية (قال) اذا كان الاستعارة فى الهيئة يلزم ان يكون
نعر فيها باطلا لانه غير جامع لافراده لان نعر فيها كلمة مستعملة
فى غير ما وضعت له والهيئة ليست بكلمة (قلت) انها كلمة لانها تدل
على معنى الزمان وغيره كالحال والاستقبال (قال) اذا كانت كلمة فيبطل
نعر فيها لانها لفظ وضع لعنى مفرد والهيئة ليست بلفظ (قلت) لان سلم
بطلا لانه لفظ فى نعر يف الكلمة اعم من ان يكون حقيقة او حكما
والهيئة وان لم تكن لفظا حقيقة لكنها لفظ حكما كما بين الفاضل
الحامى هناك (ثم قالوا اتم البحث بقدر هذا الكلام فى هذا الاختار
واجلسونى فى حضورهم وافر وسؤلوا عني واسم ابى وامتادى وما
قرأه ومكانى يعنى بخصوصى بهتمهم الحسنة ويدعوهم الخالصة
(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(فالفاصلة) الكائنة فى المفرد خلوصه اى خلوص المفرد
من تناقض الحروف والقرابة الغوى ههنا ببحاث (الاول ما معنى الفاء
الجواب تفصيلية) (والثانى ما مجملها) (الجواب الفصاحة يوصف بها
المفرد) (والثالث لا بد ان يدخل جميع الفاظ المجمل فى المفصل
ولم يدخل ههنا وهو قوله يوصف (الجواب المفرد من قوله الفصاحة

يوصف بها المفرد والكلام والتكلم ان يقول الفصاحة اما فصاحة
في المفرد واما فصاحة في الكلام واما فصاحة في التكلم وجبئذ
لاشك في دخول جميع الفاظه (والرابع حيثئذ فيه تكرار وهو عيب
لان الاول الفصاحة في المفرد والثاني كذلك (الجواب لان تكرار ههنا
وإنما يلزم التكرار ان لو كان الاول عين الثاني وليس كذلك لان
الاول مقام التقسيم والثاني مقام التعريف وينتهي مغايرة (والخامس
لم اظهر في موضع الاختيار (الجواب ليس موضع الاختيار لان الاختيار
يقضي العينية والمغايرة لازمة والاستخدام خلاف الظاهر (والسادس
المحذور باق لان الشئ اذا عبيد معرفة فهو عين الاول كما هو قاعدة
الاصول (الجواب هذا اذا لم يوجد قرينة على العبرية وههنا وجود
لان المقام الاول مقام تقسيم والثاني مقام تعريف (والسابع ما الفرق
بينهما (الجواب التقسيم بشرط شئ وهي الافراد بشرطه هي
والتعريف لماهية بالاتفاق وهي بشرط لاشئ وهو عدم الافراد
(والثامن لم لم يجمع الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام
والفصاحة في التكلم في تعريف واحد (الجواب لان الفصاحة لفظ
مشترك بينهما ولها حقايق مختلفة لا يجوز جمعها في تعريف واحد
(والتاسع على اى معنى يحمل لام الفصاحة من معانيه الاربعة
المشهورة (الجواب على الجنس (والعاشر لم قدم الفصاحة في المفرد
على الفصاحة في الكلام والتكلم (الجواب لان معرفتهما يتوقف
على معرفته لكونهما مأخوذة في تعريفهما لان تعريف الكلام مقيد
مع فصاحة الكلمات وتعريف التكلم مقيد بقوله بلفظ فصيح لم يلزم
التوقف بما خوذ بينهما بتعريفهما (الجواب لان معرفة المعرف
يتوقف على معرفة التعريف ومعرفة التعريف يتوقف على معرفة
اجزائه معرفة فصاحة الكلام والتكلم يتوقف على معرفتهما
(والثاني عشر لم قدم الفصاحة على البلاغة الجواب لتوقفها ايضا
عليها لان الفصاحة في الكلام مأخوذة في تعريفها لان تعريف
البلاغة مقيد بتعريف مع فصاحته (والثالث عشر هذا التقدم هل

تقدم بالزمان ام تقدم بالاطبع ام تقدم بالشرف ام تقدم بالرتبة
ام تقدم بالعلية (الجواب تقدم بالاطبع (والرابع عشر ما تعريف
الطبيعي (الجواب هو الذي يحتاج الثاني اليه ولا يكون علة للثاني
كالواحد وكما نحن فيه فالفصاحة في المفرد مقدم على الفصاحة
في الكلام طبعا فان الكلام يحتاج الى المفرد ولا يكون المفرد محلة للكلام
لانه يتصور بدون الكلام (والخامس عشر لم قدر الشارح الكفاية
(الجواب تنبيهها على ان الظرف اعني قوله في المفرد ظرف مستقر لا نحو
(والسادس عشر لم اتى بالمعرف مع ان الظرف لا دلالة له على معرفة
متعلقة فتقديره معرفة تقدير اسمي لا دليل عليه (الجواب انما اتى به اشارة
الى ان الظرف صفة للفصاحة الى المطابقة بينهما واما تقدير العظام
متكررا اشارة الى تجوز الحال لكن بحسن الحال (والسابع عشر على كونه
صفة يلزم حذف الموصول مع بعض صلاته واللازم باطل والملزوم
مثله (الجواب لان الموصول مع بعض صلاته واللازم باطل والملزوم
الحدوث اما اذا كان بمعنى الثبوت فلا لان الكلام الداخلة على اسم
الفاعل الذي هو معنى الثبوت حرف تعريف لاسم موصول وكونها
اسم موصول اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحدوث (والثامن عشر
فلينكن الاسم موصول (الجواب لا يكون لان ما بعد الاسم هو اسم
موصول مادل بالفعل وما بمعنى الثبوت لا يجوز تأويله بالفعل لان
الفاعل يدل على الحدوث (والثاني عشر ما معنى الحدوث (الجواب
التجدد (والعشرون من اين يفهم التجدد من الفعل (الجواب لان
الزمان جزء من مفهومه (والخادي والعشرون قوله في المفرد هل
هو حقيقة او مجاز (الجواب مجاز (والثاني والعشرون هل يعتبر
التجوز في الجار والمجرور (الجواب يعتبر فيهما (والثالث والعشرون
على الاول من اى نوع وعلى الثاني من اى نوع (الجواب على الاول
استمارة تبعية وعلى الثاني استمارة اصلية مكينة (والرابع والعشرون
بين الاستمارة (الجواب شبه العموم الكلي وهو المفرد مطلق مع قطع
النظر عن اضافته للفصاحة وعدم اتصافه بها فانظر في الكلية

فاستعبرت له فاستعبر لفظ في الموضوع للظرف الجزئية مثلا ظرفية الكوز للماء العموم الجزئي وهو المفرد المتصف بالفصاحة وعلى هذا يكون الاستعارة تبعية حقيقة او نقول شبه العموم الكلي للظرفية الكلية فاسمى التشبيه على جميع اجزائها فاستعبرت لفظ في الموضوع للظرفية الجزئية للعموم الجزئي وعلى هذا يكون التشبيه تبعيا حقيقة وتسمية الاستعارة تبعية من قبل تسمية السبب للمسبب (والخامس والعشرون لم كانت الاستعارة الجارية في الحروف تبعية الجواب لأنها تعتمد على التشبيه وهو يقتضى مشبهها ومشبه به والحكم عليها بانها مشبه ومشبه به والحروف لعدم استقلالها بالمفهومية لا تكون محكوما عليها) والسادس والعشرون ما الظرف الحقيقي (الجواب المكان والزمان) والسابع والعشرون ما المكان (الجواب السطح الباطني من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى عند المشايين والبعيد المجرد الموجود عند الاشراقين والبعيد الموهوم عند المتكلمين) والثامن والعشرون ما الزمان المختار (الجواب مقدار حركة الفلك الاطلس) والتاسع والعشرون ما الظرف المجازي (الجواب ما لا يكون مكانا ولا زما

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

قوله (فالافصاحة) الكاشنة (في المفرد الفاء للتفصيل واللام للجنس وهذا المقام مقام الضمير ولا بد من تكتنه و التكتنه دفع الالتباس في الضمير او يمكن الضمير باستخدام وهو خلاف الظاهر قوله الالف واللام في الكاشنة اذا كان اسم موصول يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وهو غير جائز وعند البعض يجوز قوله الكاشنة في المفرد تقديره اسما معرفا اشارة و ابراز للمعنى الذي لصحته الفصاحة والى كون لفظ المفرد صفة للفصاحة ولا يجوز ان يكون حالاً لانه لو كان حالاً يلزم قوأت انتظام المعنى اذ المعنى فصاحة المفرد اى الكون فصيحاً في المفرد لا الفصاحة حال كونه في المفرد وكذا اذا كان ظرفاً لغوا بقوت انتظام المعنى لان الفصاحة ماهية مقيدة لا مطلقة والتعير

الراجح بالاضافة اى فصاحة المفرد (قوله خلوصه اى خلوصه عن كل واحد بناء على ان المعنى سلب كل لى لارفع ايجاب كل و هذا التعريف شامل بحسب المادة في تناثر الحروف وبحسب الصورة في مخالفة القياس وبحسب المعنى في الغرابة وحسب التعريف على الفصاحة غير صحيح لانها وجودية والخلوص عدمية (اجيب بانه محتمر باللائم لها وبالاسماع تسهيلات للامر وعند الاصوابين التعريف بالعدمى جائز لانهم قصدوا مجرد تصرف المعرفة (واجيب بحذف المضاف في الفصاحة اى علامة الفصاحة خلوصه والتعريف المحجج عندهم كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقرار كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم والمراد بكثرة الاستعمال اعم من الكثرة الذاتية والاضافة وتعريف المصنف بمعنى خلوصه آ لا يصدق على مثل عبد الله مع ان عبد الله مفرد مقابل للمركب مطلقا اى تاما او ناقصا والمركب الناقص متصف بالاعلاوة ولا بد في تعريف المصنف من قيد وهو تعقيد اللفظي والمعنوي ولا بد ايضا عن تناثر الكلمة لادخال عبد الله في التعريف (اجيب بانه اكتفى في تعريف فصاحة الكلام والاكتفاء بعيد بما بعد وتعرّف الفصاحة شامل للصحح الملزوم واللازم والحقيقى والمجازى وتقدم فصاحة المفرد على فصاحة المتكلم والكلام بالطبع

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله والافصاحة في المتكلم آ) عطف على القريب والبعيد والجهة الجامعة كون كل واحد من الافصاحة فردا من مطلق الفصاحة لفظ الكاشنة الالف واللام حرف تعريف مطلقا وعند البعض حرف تعريف اذا كان اسم الفاعل بمعنى الثبوت (الفصاحة في المتكلم آ) معرف وملكية تعريفه الاولى فصاحة المتكلم و اضافتها بمعنى في وهو قليل ولذا قال الفصاحة في المتكلم و اظهار في تصرّح و طرفيتها مجاز من باب شمول العمومى على الظرفى الحسى استعارة تبعية وانما قال رسم لان المعقولات اجتناس عالية لا تمجد والتعريف

بأمرين متساويين متع والمقولات عشرة الأولى جوهر والجوهر
خسعة الهوى والصورة والجسم الطبيعي والعقل والنفس الناطقة
والعرض تسع الكيف والكلم والمملكة والوضع والابن والمنى والاضافة
والفعل والانفعال والكيف اربعة الكيفيات النفسانية والكيفيات
المحسوسة والكيفيات المختصة بالكلم والكيفيات الاستعدادية والكيف
هيئة قارة لا تقتضى قسمة ولا نسبة لذاته فخرج بالقارة الحركة بمعنى
القطع والحركة بمعنى التوسط لانها صفة شخصية موجودة في الخارج
مسترة باعتبار ذاتها ورفعية سيالة باعتبار المنهى وخرج بالقيد الثاني
الكلم مطلقا للكلم اما منفصل وهو محصور في العدد واما متصل وهو
اما قار الذات كالخط والسطح او غير قار كالزمان وخرج بالقيد الثالث
الفعل والانفعال والفعل تأثير الى الغير مادام مؤثرا والمقولات التسع
قسمان اما غير نسبية الكيف والكلم واما نسبية وهى الباقية التسع
قوله فلذاته قيد لثني الذات مستعمل بمقابلة الواسطة والعرض
او مستعمل بمعنى الافراد قوله بلفظ فصيح فيه دور (واجب بان
المعرف خاص واللفظ الفصحى عام والمعرف يتوقف على الفصحى
المطلق واذا قرئ يقتدر على صيغة المعلوم يلزم الدور لان الضمير
المستتر راجع الى المتكلم (واجب بان الجهة مغايرة بالكل والجزء يعنى
فصاحة المتكلم كل والضمير جزء والحركة اما فى الكيف واما فى الكلم
واما فى الوضع واما فى الابن (قوله رسم القدماء بانها الضمير راجع
الى الكيف فيلزم الدور (واجب بان المراتب من التعريف ما عدا الضمير
من باب ذكر الكل واردة الجزء يعنى ما عدا الضمير

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

بيان الاسئلة التى سألها الاساتذة واجوبة التى اجبت عنها المتعلقة
بقول صاحب التلخيص (والبلاغة فى الكلام مطابقتها لمقتضى الحال
مع فصاحته) المراد بالحال الامر الداعى الى التكلم على وجه مخصوص
اى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما الخ
(السؤال الاول ما اعراب مع) الجواب هو حال من الضمير فى مطابقتها

(الثاني كيف يصح كونه حالا من الضمير) الجواب ان المطابقة
مضاف الى فاعله (الثالث الى اى كلام يرتبط قوله والبلاغة
فى الكلام) الجواب يرتبط بقوله فالفصاحة فى المفرد خلو صه
واما ارتباطه بقوله وفى الكلام والمتكلم فليس بصحيح لان المتن
حال عن لفظ الفصاحة فيما (الرابع باى ارتباط يرتبط الجواب
يكون عطف القصة على القصة) الخامس يلزم من عطف القصة
الاتحاد فى الغرض وهل وجد ههنا (الجواب نعم لان الغرض من القصة
الاولى والثانية) السادس ما الحمل الاول وما يحمل الثانية (الجواب
يحمل الاول قوله فى اول المقدمة الفصاحة بوصف بها المفرد
والكلام والمتكلم ويحمل الثانية والبلاغة بوصف بها الاخيران
والسابع ماعنى الواو (الجواب مطلق الجمع) الثامن ما معنى مطلق
الجمع (الجواب عدم ملاحظة الترتيب والمهمة وعد مهسا) التاسع
فى اى شئ من الاشياء الثلاثة التى هى الذات والصفة والثبوت جمع الواو
هين القضية (الجواب جمع فى الثبوت) العاشر كم اقسام الثبوت
(الجواب له قسمان خارجى وذهنى (الحادى عشر فى الثبوت الذهنى
ام فى الخارجى) (الجواب فى الذهنى) (الثاني عشر فى ذهن اى احد
(الجواب فى ذهن اهل البلاغة) (الثالث عشر لم يظهر موضع الضمير
وقال والبلاغة ولم يقل وهى (الجواب ليس موضع الاختلاف لان المقام
الاول اعنى قول المصنف والبلاغة بوصف بها الاخيران مقام تقسيم
وهذه المقام مقام تعريف (الرابع عشر المحذور باق لان الشئ
اذا اعيد معرفة فهو عين الاول كاهو قاعدة اهل الاصول (الجواب
هذا اذا لم توجد قرينة على الغيرية) (الخامس عشر هل وجدت
ههنا (الجواب نعم لان المقام الاول مقام تقسيم والثاني مقام تعريف
(السادس عشر لم يجمع المصنف البلاغة فى الكلام والبلاغة
فى المتكلم فى تعريف واحد (الجواب لان البلاغة لفظ مشترك بينهما
ولهما حقيقتان مختلفتان فلا يجوز جمعهما فى تعريف واحد
(السابع عشر الكلام من اى مقولة هى (الجواب من مقولة الكيف

(الثامن عشر من اى نوع) الجواب من الكيفيات المحسوسة التاسعة عشر
 البلاغة في المتكلم من اى مقولة هو (الجواب من مقولة الكيف ايضا
 والعشرون من اى نوع) الجواب من الكيفيات النفسانية (الحادى
 والعشرون البلاغة في الكلام هل هو كلى مشكك ومتواطئ) (الجواب
 مشكك) (الثاني والعشرون من اى محل علمه مشكك) (الجواب من قوله
 طرفان اعلى واسفل وبينهما مراتب كثيرة متفاوتة) (الثالث والعشرون
 ما عراب في الكلام) (الجواب هو اما صفة البلاغة واحال منها وتعلق
 بها الاستفاد بمعنى الحديث منها على ما بينه السيد السند) (الرابع والعشرون
 على كونه صفة يلزم حذف الموصول مع بعض صلتها وهو غير جائز) (الجواب
 لا تسلم بطلان الانزام والملزوم وانما يلزم ان لو كان ان المتعلق المحذوف
 بمعنى الحديث اما اذا كان بمعنى الثبوت فلا لان اللام الداخلة على اسم
 الفاعل الذى هو بمعنى الثبوت حرف تميز باسم موصول وكونها
 اسم موصول اذا كان بمعنى الحديث (الخامس والعشرون فليكن اللام
 الداخلة على اسم الفاعل بمعنى الثبوت اسم موصول) (الجواب لا يكون
 لان ما بعد اللام الذى هو اسم موصول دل بالفاعل واما بمعنى الثبوت لا يجوز
 تأويله بالفعل لان الفعل يدل على الحدث) (السادس والعشرون ما معنى
 الحدث) (الجواب التجدد) (السابع والعشرون من اين يشهد التجدد من
 الفعل) (الجواب من الزمان لان الزمان جزء من مفهومه) (الثامن والعشرون
 قوله في الكلام هل هو حقيقة ام مجاز) (الجواب مجاز) (التاسع والعشرون هل
 تعينه التجوز في الجار وفي المجزور) (الجواب يجوز فيها) (الثلاثون على الاول
 من اى نوع وعلى الثاني من اى نوع) (الجواب على الاول يكون استعارة تبعية
 وعلى الثاني استعارة اصلية ممكنة) (الحادى والثلاثون قرر الاول) (الجواب
 شبه العموم باظرف الكلية في الاحاطة فاستعبرت الظرفية الجزئية للعموم
 الجزئى وعلى هذا يكون الاستعارة تبعية حقيقية او نقول شبه العموم
 باظرف الكلية فاستعبرت الظرفية الجزئية للعموم وعلى هذا يكون
 التشبيه تبعية حقيقية وتسمية الاستعارة تبعية من قبيل تسمية اسم
 السبب للمسبب) (الثاني والثلاثون لم كانت الاستعارة الجارية في الحروف
 تبعية) (الجواب لانها تعتمد على التشبيه وهو يقتضى مشهبا ومشبهابه

والحكم عليهما بانهما مشبهان ومشبهان والحرر لم عدم استعلاهما
 بالمفهومية لا تكون محكما عليهما كما ذكره العلامة الفتاوى في بحث
 الاستعارة في هذا الشرح الثالث والثلاثون ما لظفر الحقيقى (الجواب
 زمان والمكان الرابع والثلاثون ما المكان) (الجواب هو السطح الباطن من
 الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى الخامس والثلاثون هذ
 عند المشائين وما هو عند الاشراقين والمتكلمين (الجواب هو عند
 الاشراقين البعد المجرد الموجود وعند المتكلمين البعد الموهوم السادس
 والثلاثون ما الزمان) (الجواب المختار انه مقدار حركة الفلك الاطلس السابع
 والثلاثون البلاغة هل هي من المقدمة او الفنى الاول) (الجواب هو مقدمة
 الثامن والثلاثون هل هي من مقدمة العلم او من مقدمة الكتاب) (الجواب هي
 مقدمة الكتاب التاسع والثلاثون ما مقدمة الكتاب) (الجواب هو طائفة من
 بلاغات الكتاب قدمت امام المقصود لا ارتباطا بها وانتفاع بها فبها فيه سواء
 توقف عليها ام لا) (الرابعون ما وجه ارتباط) (الجواب العلمية والمعلمية
 الحادى والرابعون ما وجه كونه متفاعلا) (الجواب انه يفيد زيادة بصيرة
 الثانى والرابعون اى شئ يفيد اصل البصيرة) (الجواب التصور بوجه ما
 والتصديق بفاعله ما الثالث والرابعون ما مقدمة العلم) (الجواب ما يتوقف
 عليه الشروع في مسائله الرابع والرابعون هل اجتمع مقدمة العلم ومقدمة
 الكتاب هذا) (الجواب نعم الخامس والرابعون لم يجمع) (الجواب لان
 البلاغة غايته السادس والرابعون هل يلزم التصديق في الغاية ام التصور
 (الجواب يلزم تصديقها السابع والرابعون القصاحة واللاغة غاية
 اى فنى) (الجواب غاية المعانى والبيان الثامن والرابعون ما حال البديع
 (الجواب انه من توابع الفتن لان مستعمل التاسع والرابعون البلاغة
 عبارة عن المطابقة والقصاحة في الكلام والقصاحة في المفرد داخلة
 في القصاحة في الكلام فلي هذا هي غاية الفنون الخمسة) (الجواب من يد
 الاختصاص انما هو في الفتن الخمسون ميز بين المشهور والتحقيق
 (الجواب على المشهور ان المطابقة بمعنى الاشتغال ومقتضى الحال عبارة
 عن نفس الخصوصية وعلى التحقيق هو بمعنى الصدق على عكس
 مصطلح اهل المنطق الكلى مطابقا للجزئيات ومقتضى الحال عبارة عن

الكلام الكلي المكيف وكيفية مخصوصة (الخ) الحادى والخمسون المطابقة
 مما علة فيلزم كون كل منهما صادقا (الجواب تنسب المطابقة اولا الى الكلام
 الجزئى (الثانى والخمسون ما مراد الشارح العلامة من قوله المراد بالخال
 (الجواب قد حل مولانا مصنفك على الجواب عن نقض التعريف لكن
 لاولى حله على الجواب عن الاستفسار (الثالث والخمسون قررا الاستفسار
 (الجواب معرفة المعرفة المقترحة تنوقف على معرفة المعرفة بالكسر ومعرفة
 المعرفة بالكسر موقوفة على معرفة كل من اجزائه والخال الذى هو جزء
 من التعريف يطابق فى اللغة على التغير والانتقال وفى النحو على ما بين
 هيئة الفاعل والمفعول به وفى تعاريف الفنون على العرض الذاتى
 فاشكل على السائل معنى الحال هنا فاسفسر وقال ما حقيقة الحال هنا
 الشارح بقوله المراد (الرابع والخمسون قررا للنقض (الجواب هذا التعريف
 غير مانع عن اغيابه لان التعريف صادق على كل كلام مشتمل على كيفية
 متناسبة غير مقصورة للتكلم وهو ليس من افراد المعرفة بالفتح وكل تعريف
 شانه هذا اى صادق على فرد ليس من افراد المعرفة فموجب منع عن
 اغيابه فهذا التعريف باس مانع عن اغيابه فدفع الشارح العلامة هذا
 النقض بمنع الصغرى وقال المراد (خ) وتقريره الان لا ينسب ان هذا التعريف
 صادق كذا وانما يصدق ان لو لم يكن المراد بالخال هذا لكن المراد به
 ما ذكره الشارح العلامة فيمكن صدقه عليه (الخامس والخمسون ما
 باعث تفسير المتكلم (الجواب لا يشبهه على لزوم القصة (السادس والخمسون
 ما لم يتضح (الجواب السببية والنسبية والاعتبارية ولنا وجه آخر وضيق
 فى باعث التفسير لم يثبت الى الآن فى احد من المؤلفين فى قوالب التفسير
 وهو ان تعريف الحال الامر الداعى الى التكلم بمقتضى الحال وهو مقتضى
 الحال بل مقتضى الحال الخصوصية على ما بينه المصنف بقوله بمقتضى
 الحال هو الاعتبار المناسب (خ) وهو المشهور وعلى ما حققه الشارح
 العلامة فى تعريف علم المعاني هو عبارة عن الكلام الكلي المكيف
 بكيفية مخصوصة ولاشئ منها نكليا فلاشئ من مقتضى الحال
 بالتكلم وكل تعريف يستلزم كون التكلم مقتضى الحال فهو تعريف
 البان فهذا التعريف تعريف بالبان فرقم هذا النقض بتفسير

التكلم بالخصوصية وانما انى بان يعتبر تنبيها على لزوم القصد والتكلم
 لدخيلة بالنسبة الى السامع فى الخصوصية (السابع والخمسون يلزم قيام
 العرض بالعرض فى قوله والبلاغة فى الكلام لان الكلام عرض والبلاغة
 ايضا (الجواب ان اريد فلا نسب للزوم وان اريد اختصاص الناعت بالنعوت
 فلا نسب بطلان اللزوم ثبت التحرير بعون الله وكرمه عن تسو بد جامعه
 سيد محمد امين ابن عثمان افندى الاسلامولى الشير بعمان افندى زاده
 * بسم الله الرحمن الرحيم *

(قوله وارترقا على شأنه الكلام (خ) الواو معطوف على هو مختلف لكونهما
 يسانا لمقتضى الحال والاختلاف بيان بحسب المفهوم والارتفاع بيان
 بحسب المنطلق الكلام المعهود وزيد الشأن لان موضوع الفن
 ما يبحث فيه عن الاحوال لاذات الموضوع والازم الانتقال اضافة
 الارتفاع تفيد الحصر لان المصدر جنس والجنس يستلزم الاستغراق
 والقضية موجبة كلية (قوله معطابتهاه) معنى المطابقة استعمال الكلام
 الجزئى واندرج الجزئى تحت الكلى هذا عند التحقيق وعند المشهور
 الاشتغال من قبل اشتمال الصفة للوصف الباء سببية قريبة
 والمضاف محذوف اى بسبب قدر المطابقة لان الارتفاع انواع
 وكذا المطابقة انواع وكذا البلاغة لها انواع اعلى واوسط
 واسفل فيحتاج الى قدر المطابقة والسبب القريب ما يحصل للمعول به
 بلا واسطة (قوله فى الحسن الذاتى العقلى لا الشرعى والحسن العقلى
 كونه ملائما للطبع وصفة كاملة والشرعى ما صنعته الشرع
 وزيد القبول لان حال السامع مقتضى والبلاغة بعد الاقتضاء حال
 الخطاب والقصر الموصوف على الصفة و يلزم من المصدر قيام
 العرض بالعرض ومعناه اختصاص الناعت بالنعوت لا التبعية
 فى التحرير (قوله مطابقتها علة تامة وهى جملة ما يتوقف عليه
 وجود المعول ترتيب القياس المقتضى والاعتبار المناسب لان مقتضى
 الحال ما يرتفع به شأن الكلام بالمطابقة وكل ما يرتفع به شأن الكلام
 الفصحى بالمطابقة هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار

المناسب (قوله الاعتبار المناسب تعريف امر متكيف بحالات وكيفيات
والاعتبار المناسب كلي والكلام جزئي مثاله كالحذف والتأكيـ
وعند التحقيق كالكلام الماكـ والكلام المحذوف (قوله وانحطاطه
بعد مـ) اى عدم انطباقه سبب متلف وكذا السبب متلف
(قوله والمراد باث التفسير مطلق الاعتبار والبحث مستحقة
وفي البلاغة الامر الذي اعتبره المتكلم ملائسا للاعتبار المناسب
بمعنى المتعبر اخذ الامر من الاعتبار بطريق تقدير الموصوف
واخذ لفظ المتكلم من لفظ الاعتبار بدلالته الانترامية مناسبة حال
من ضمير المفعول وهو اول من كونه مفعولا بطريق التضمن لان الحال
فيه لعماله وقت اعتبار المتكلم وقت الامر المناسب واحد نتيجة واحدة
(قوله وارتفاع شان الكلام معطوف على قوله وهو مختلف واضافة
المصدر يفيد الحصر يعنى ارتفاع شان الكلام منحصر بمطابقته
للاعتبار المناسب غيرها متمتع بالغير ممكن بالامكان لذاتي معنى
المطابقة مطابقة الكلام الفصحى لمقتضى الحال من قيل صدق
الكلي على الجزئي عند المنطقيين (قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب ضمير الفصل يفيد الحصر من الطرفين وجهه عليه غير
صحيح) يجب بانه من الجواز العقلي والوجـ في الطرف بمعنى المعبر
من باب ذكر الجزـ واردة الكل والاعتبار المناسب امر صـ
لا حاجة الى التـ ويل (قوله الفاء سماعة ترفع فيه مجاز عقلي
او في الطرف بمعنى مفرع وبين الاقتضاء واليجاب عموم وخصوص
مطلق والاقتضاء اعم بمعنى العلم والراجـ بقرينة الصدق في الخبر
والاقتضاء امتناع الانفكاك اصطلاحا ما لا ينفك دائما ولكن يجوز
الانفكاك والزم ما يصح دخول الفاء عليه او حصول شـ عقيب
شـ آخر مثال مقتضى الحال عند المشهور كالتأكيـ والحذف
وعند التحقيق كلام مؤكـ وكلام محذوف ترتيب القياس
من الشكل الثالث ارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
لمقتضى الحال وارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب

حال كونه غير متعارف ينتج فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
ومن الثاني لان مقتضى الحال ما يطابقه الكلام الفصحى ولا شـ
من الاعتبار المناسب بغير ما يطابقه الكلام الفصحى ينتج ولا شـ
من مقتضى الحال بغير الاعتبار المناسب بل عينه ومن الشكل الاول
لان مقتضى الحال ما يطابقه الكلام الفصحى وكل ما يطابقه الكلام
الفصحى هو الاعتبار المناسب ينتج فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب ومن القياس الاستثـ كما كان ارتفاع شان الكلام بمطابقته
للاعتبار المناسب فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لكن المقدم
حق ينتج فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والجنس مستلزم
للاستقراى وبالعكس (قوله بمطابقته الباء فيه سبب قريب
والازم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(ولها) اى والبلاغة في الكلام (طرقان اعلى) اليه ينتهى البلاغة
كذا في الايضاح (وهو حد الانجاز) وهو ان يرتقى الكلام في البلاغة
الى ان يخرج عن طوق البشر ويجزهم عن معارضة وما يقرب منه
واسفل هو اذا غـ عنه الى دونه التحقق عند البلغاء باصوات الجوابان
وينهما من ابـ اقول حمل الشارح الطرف الاعلى الحقيقي وحد
الانجاز على التـ بناء على ان الطرف الاعلى من البلاغة هو نهايتها
ونهاية الشـ امر واحد حقيقى فلا يكون الاعلى حقيقيا وان حد
الانجاز كما يصور في نهاية البلاغة كـ لك تصور فيما يقرب بها
كما هو السـ فصـ ان يكون حد الانجاز نوعيا وعطف قوله
وما يقرب منه على ضمير هو وهو حد اى الطرف الاعلى وما يقرب
منه كـ حد الانجاز على الحقيقى هو نهاية ومالا حد فوقه وعطف
قوله وما يقرب منه على حد الانجاز وقال وهو حد الانجاز وما يقرب
منه ثم الضمير في قوله وما يقرب منه راجع الى الطرف الاعلى على
توجيه الشارح والى حد الانجاز على توجيه العصام وظاهر العبارة
بـ الثاني وان كان الكل صحيحا وقد يقال وما يقرب منه متبـ

والضغير راجع الى طرف الاعلى وخبره محذوف والعطف من قبيل
عطف الجملة على الجملة اى وما يقرب منه كذلك اى حد الانجاز
وتحقق هذا المقام على وجه يظهر به المراد ويندفع به شبهة الاوهام
بحتاج النوع بسط في الكلام وهو انه قال الشيخ في نهاية الانجاز
ان طرف الاعلى من البلاغة وما يقرب منه كلاهما مجز قال صاحب
المفتاح ان البلاغة تزيد الى ان تبلغ حد الانجاز وهو الطرف الاعلى
وما يقرب منه وقوله وما يقرب عطف على الطرف الاعلى وهو الظاهر
ويمكن ان يكون معطوفا على حد الانجاز ويصيحون الى ان تبلغ
حد الانجاز وهو الطرف الاعلى والى ان تبلغ ما يقرب من حد الانجاز
ويكون حد الانجاز بالقياس الى كلام الله تعالى وما يقرب منه بالقياس
الى كلام البشر *) قوله ولها طرفان معطوف على وهو
يختلف لكونهما بياناً لها اى لبلاغة الاول تعريف ولها طرفان
تقسيم البلاغة الطرفان داخلان في البلاغة اعلى خارج عن قدرة
البشر والجن والملك والتخصيص بالذكر لشهرة البلاغة في البشر وقوله
كذا في الايضاح تشبيه الشيء بنفسه اجيب بانهما متغايران باعتبار القائل
او بالعموم والخصوص نظيره قوله تعالى * كذلك يجزى الظالمين *
(قوله وما يقرب الواو اما عطف على وهو ضمير منه راجع الى اعلى لا غير
احد الانجاز خبرهما فكلاهما مجزآن واما اعراض وما يقرب مبتدأ
خبره محذوف اى وما يقرب منه كذلك اى من حد الانجاز
والقسم الحاصل من وما يقرب اوسطه بقرينة وبينهما امرائب كثيرة
كها متوسطات وما يقرب منه صادر عن البشر عند البعض او يمكن
بالقوة غير صادر عن البشر بالفعل

(*) بسم الله الرحمن الرحيم

قوله (الفن الاول) لفظ الفن يطلق على خمسة معان اما ملكة او ماسئل
او تصديقات او نهيا تام او مفهوم كلي شامل للاربعة واللام عهد
يراد به حصّة معينة من افراد مدخوله ويشترط فيه كونه مذكورا
سابقا كرجع الضغير الغائب والفن مذكور في قوله وما يجتز به

عن الاول آه فيلزم الهزيان لعدم وجود التفسير الذهني في الجمل
وهو شرط الافادة واجيب بان التغير اللفظي كاف يعنى كون المعنى
المستفاد من لفظ الفن ما يجتز به آه واذا اريد بالفن الفاظ واريد
بمع المعاني معان فلا يصح الجمل بالمواطاة لكن الاتحاد خارج شرطا
فيه اجيب بان المضاف محذوف اى مدلولات الالفاظ او دوال علم
المعاني وبالعكس يكون التقدير عكسه واذا كان المراد مجازا فالجمل
صحيح قوله قدمه على البيان تصويرا لدعوى المعاني ناسب تقديمه
على البيان لانه جمل كونه ناشيا متصلا من البيان شيء يكون بمنزلة
المفرد من المركب والحال ان المفرد مقدم على المركب طبعاً ناسب
تقديمه على البيان ينتج المعاني ناسب تقديمه على البيان وقوله والمفرد
مقدم على المركب قيد للكبرى قوله لان البيان دليل للصغرى لكونه
منه من ابتدائية مشائية متصلة ومعنى الاتصال لازم لكون الشيء
جزء (التركيبة مختلفة لا بد لها في معنى اللازم مثاله زيد سخي
او كثير الرماذ واجبان الكلب اومزول الفضيل كلها دالة على الجود
والتقديم على خمسة وكذلك التاخير

(*) بسم الله الرحمن الرحيم

(الفن الاول علم المعاني) هذه القضية من اى قضية من قضايا
الاربعة الشخصية ام محصورة ام طبيعية ام مهملية يجاب عنه انها
على مذهب المشهور شخصية وعلى مذهب العقيد مهملية وتوضيحه
ان الجوهر يتعدد بمحله لا يتعدد كشخصه مثلاً ذات زيد بسبب تعدد
مكانه لا يتعدد بتخصيصه وكذلك الاعراض بسبب تعدد محلها لا يتعدد
تخصيصها فان الالفاظ الخاصة من الفن الاول الى الثاني من
قبيل الاعراض لكونها من مقولة الكيف فتعدد محلها اى تلفظها
لا يتعدد تشخيصها يعنى لو تلفظ هذه الالفاظ احد مثلاً وتلفظها
احد آخر فلا يتعدد تشخيصها بسبب تعدد محلها واذا لم يتعدد
تشخيصها بسبب تعدد محلها كانت القضية شخصية هذا عند
الجمهور واما عند التحقيق فالاعراض لا يقاس على الجوهر بل الاعراض

بسبب تعدد محلها بعد تشخصها يعني اذا كان متلفظ هذه اللفاظ
متعددا يتعد تشخصها ويعد في صورة اخرى فملي هذا كانت
القضية مهملة لكون افرادها غير معينين مبين سكلا او بعضا لان
المتلفظ غير معين ويرد ايضا ان حل حرف التعريف على العهد
يتاقى الاهمال لان العهد يوضع للشخص المعين والاهمال للافراد
الغير المعين يتاقى الفرد المعين (و يجاب عنه بان الفرد المعين يتاقى
الفرد الغير المعين اذا كان المراد من الفرد الفرد الشخصي واما
اذا كان المراد منه الفرد النوعي فلا يتاقى له وحل لام التعريف
هنا على النوعي لا الشخصي فلا منافاة بينهما

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(الفن الاول علم المعاني) فيقول وبالله التوفيق ومنه ازمة التحقيق
ههنا بحث من وجوه (اما اولها) فهو ان حرف التعريف اعني اللام
في قوله الفن للعهد الخارجي وهي ما يرد بمدخوله فرد خارجي معين
مطلق على مذهب البصريين اذ لا وجه لها على غيره من الجنس
والاستغراق والعهد الذهني لا لا يتفق واوسلم الاستواء بينهما في جواز
حملها عليهن فلا بد من ان تحمل على العهد الخارجي دون غيره
لما قرر في محله انه اذا احتمل العهد الخارجي وغيره فالحمل على الاول
هو الاصل بالاتفاق اذ هو المتبادر عند اطلاقه بناء على انه ليقبضه
وتعبه هو الفرد الكامل وقد قرر ان الشيء اذا اطلق ينصرف الى
الفرد الكامل ويزاد به مشكل الحمل على الاستغراق ان كان المقام
خطابا والاعلى الباقين بحسب اقتضاء المقام والحال فان قلت
قد قرر في محله انه لا بد في بحثه حمل اللام على العهد من تقدم
مدخولها ولو كانت ههنا لم يتقدم اصلا فكيف يصح حملها هنا
على ذلك قلت هذا من قبيل قوله تعالى ولبس الذكر كالاتي حيث
تقدم ذكر الذكر كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني
محرقا فان كلمة ما من الفاظ العموم يعم المذكر والمؤنث على ان الظاهر
المتبادر من نذر الولد خدمة للبيت هو الذكر فكذلك تقدم ذكر

الفن ههنا كناية في قوله السابق وما يحجز به عنه الاول علم المعاني
وذلك بوجه ثلثة ذكر كلمة ما ههنا كناية في الآية فكما ان ما في الآية
عبارة عن الولد فكذلك ما ههنا عبارة عن الفن بمعونة المقام كالاتي
على ذوي الاهتمام وكون الفن الاول عبارة عن الفاظ كها هو التحقيق
المتنازع على ما سمي عن قريب وعلم المعاني عبارة المتخصصة التي يدل
عليها تلك اللفاظ المتخصصة فلما قدم ههنا ذكر علم المعاني صراحة
فكأنه قدم ذكر الفن الاول في ضمنه كناية بناء على ان المعاني ظروف
للفاظ كما ان اللفاظ قوالب المعاني على ما نقرر وكون الفن الاول
عاما وعلم المعاني خاصا وذلك ظاهر وقد قرر في علم الاصول ما من عام
الا وهو في ضمن الخاص ولو سلم فيجوز ان يكون قوله الفن الاول من
قبيل خرج الامر اذ لم يكن في البلد الا واحد فيصح حل اللام هنا
على العهد الخارجي وهو المطلوب المرغوب عند ذوي المحبوب الفن
الاول عبارة عن المسائل وعلم المعاني علم لهذه المسائل والمعنى الفن الاول
معنى لهذا الاسم وهو علم المعاني فان اعتبر الفن الاول من اللفاظ لا بد
من قبه وهو مدلول او دال والتقدير مدلول الفن الاول علم المعاني او الفن
الاول دال علم المعاني واما ثانيا فهو انه اذا اطلق المصنف بالعهدة على
الخصصة المعينة من افراد مدخولها الذي هو اسم جنس لم يجر مجازا
سواء قبل ان اسم الجنس وضع للحقيقة فقط واختاره السيد الشريف
او مع وحدة لابعينها واختاره السعد الدين الحنفي اوزوم خلاف الوضع
الافرادى والاول باطل بالاتفاق والثاني بعيد والجواب بوجهين ما قاله
السيد المحقق الاسم في المجهود والخارجي هو وضع آخر بازاء خصوصية
كل مجهود ومثله سمي وضعه عاما والثاني ما قاله نجم الاثمة الرضى وانما
جعل ذواللام موضوعا لشيء بعينه كالرجل والفرس وان كان مركبا
لان المركبات ايضا كالمفردات موضوعات بالذات واما يجعل اللام
مع مدخولها ككلمة واحدة لشدة الامتزاج بينهما او يجعلها من
حيث عدم استقلالها وكونها تجزئ الكلمة كما انها موضوع مع ما
دخلت عليه وضع افرادى هذا كلامه فليتأمل واما ثالثا فهو ان

الفن في اللغة اما معنى الضرب والنوع واما معنى الزينة والتزين
قال في الصحاح الفن واحد الفنون فهي الانواع والافانين الاساليب
وهي اجناس الكلام وطرقه ورجل مفتن اي ذوقون وافن الرجل
في حديثه وخطبته اي جاء بالافانين انتهى كلامه وقال في الاطول
الفن الضرب والتزين هذا كلامه وفي العرف عبارة عن طائفة
من المسائل المخصوصة الكلية المحققة في ضمن الجزئيات المخصوصة
فعلى الاول سميت تلك الطائفة فنا لان معنى النوعية متحقق فيها
وذلك ظاهر فاطلاق الفن عليها حقيقة عرفية وبمجاز لغوي على ما
لا يخفى وعلى الثاني سميت فنا على طريق الاستعارة المصروفة الاصلية
وذلك لانه شبه ترتيبه وشاقته الترتيب وتأليفه المسائل المخصوصة
في هذا الجزء من اجزاء الكتاب على وجه الانتظام والالتزام المقبول
عند اولي الاذهان والافهام بترتين الجواهر الوريثة على وجوه
مخصوصة وكيفيات شخصية مناسبة لها تم استعمال اللفظ الموضوع
للمشبه به الذي هو الترتيب اعني لفظ الفن في المشبه الذي هو الترتيب
المذكور على وجه الاعارة اشارة الى كمال مهارة في الصناعة وترغيب
لقلوب الطلاب وتنبيها لهم على تحصيلها كما لا يخفى على اولي النهى
واما رابعاهم فقولهم الفن الاول لما قرئ في محله ان الشيء اذا كان
اعرف من شيء فالاصل جعل الاعرف مبتدأ وغيره خبرا نحو زيد
المتطلق لمن يعرف زيدا دون صفة انطلاقه ونحو المتطلق زيد
لمن يعرف المتطلق دون من يقول به صفة الانطلاق وههنا على
عكس ذلك الاصل لان الفن الاول المذكور فيما سبق كلمة وعلم المعاني
صراحة وظاهران الصريح اعرف من غيره والجواب ان الفن اعرف
هنا من علم المعاني على جهة اخرى وذلك لان الخطاب هنا بالنظر
الى من يعرف الفن الاول دون ما يحيل عليه من كل من العلوم الثلاثة
فكان كقولك زيد المتطلق دون المتطلق زيد وذلك لان المخاطب يجوز
ان يعرف ان المصنف الف رسالة مشتملة على ثلاثة فنون ولا يعرف
ان الفن ماهو فاجاب بان الفن الاول علم المعاني فلينأمل (واما خامسا)

فهو ان الكتاب المؤلف وكذا ما جعل جزء منه عبارة عن الالفاظ
المعينة الدالة على المعاني المخصوصة كما هو المختار عند مصدر التحقيق
قدس سره الا ترى انه يقال قرأت الكتاب اي الالفاظ المخصوصة
القرائة حال الالفاظ دون المعاني والقشوش وغيرها فاطلاق الاسم
الموضوع بازاء الكتاب كالمقتضى والايضاح والتلخيص بازاء اجزائه
كالمقدمة والفنون والفصول على غير الالفاظ مجاز على ما لا يخفى
وان ساسما كتب العلوم كالصرف والنحو والمعاني الى غيرها تارة
تطلق على المعلومات من القواعد والاصول وتارة على الادراكات
المتعلقة بها وتارة على الملكة الحاصلة من ممارسة تلك الادراكات
والذي يبين في الكتب من هذه الثلاثة هي المعلومات وان كان الحق
عند الشارح المحقق هي الملكة كما سيجي وانت خبير انه على اي وجه
كان لا يصح الحمل لما قرئ في علم الميزان ان بين الموضوع والمحمول
في قضايا الجمالية لا بد من شرطين اتحاد خارجي يقال له الاتحاد
في الافراد والافلا يصح الحمل انه حينئذ حمل الشيء على مقابره وتغاير
ذهني يقال له التغاير في المفهوم والافلا يفيد فائدة مطلوبة من تلك
القضايا فبقوت الغرض الاصلى وههنا قد تحققت الشرط الثاني
دون الاول لان بين اللفظ والمعنى مغايرة تامة اذا المعنى طرف واللفظ
مطرووف وان اللفظ قالب ومصورة والمعنى مغلوب ومصور والجواب
ان الكلام متني على حذف المضاف اما من جانب الخبر والمبتدأ اي
معان الفن الاول علم المعاني والفن الاول الفاظ علم المعاني كما ذكره
مولانا حسن جلبي في حواشي المطول وهذا مسامحة مشهورة لابتدأ
في امثال هذا المقام فليكن يتابع الآراء والافهام (واما سادسا فهو
انه ذكر في علم الميزان ان القضايا الجمالية امان يرد بموضوعها الماهية
من حيث هي هي فالتقصية طبيعية واما جزء معين في الخارج
فشخصية ويقال لها بخصوصية واما افراد فاما ان يبين كية افرادها
كلا او بعضها فمحمول ولا فقهلة وهي في قوة الجزئية في الوسائل
وفي قوة الكلية في المسائل وعلى الاول ما جرى عليه اهل المنطق

وعلى الثاني ما قال الشيخ الرئيس اى على سبيل ان مهملة العلوم
كليات فهذه القضية من اية كانت (الجواب انها ههنا شخصية
في المشهور مهمة في التحقيق وتحقيق ذلك ان اسامى الكتب
واجزائها امامان الاعلام الاشخاص كزيد وعمر وغيرهما لان المص
مثلا الف كتابه المخصوص فوضع له اسما مخصوصا وهو التلخيص مثلا
حتى يتبر عند الاطلاق من الاعبار كما هو شأن الاستاء فكان وضعها
خاصا لموضوع له خاص كوضع زيد مثلا وامامان الاعلام الاجناس
كاسامة وسبحان وذلك لانه الف كتابه المخصوص الذى هو عبارة
عن الالفاظ الكلية المحققة في ضمن طوائف من الالفاظ الجزئية
وتلك الالفاظ الكلية هي الماهية من حيث هي اى بدون
ملاحظة جزئياتها فوضع لها بعد ملاحظة ههنا من حيث هي هي
اسما مخصوصا هو اسم التلخيص مثلا فكان وضعها خاصا لموضوع
له خاص الا ان المخصوص على الاول شخصى وعلى الثاني نوعى
والاول هو المشهور بين الجمهور والثاني هو التحقيق كما حققه المحقق
خلال الدواني في حاشية التهذيب وانما يمكن الاول حق لانه لو كان
اسماء الكتب واجزائها من اعلام الاشخاص لم اطلاق اسم التلخيص
مثلا على ما صدر من لسان المصنف من الالفاظ المخصوصة للماهية
تعبيرا شخصيا فقط بدون جهة اطلاق على ما كتبه الغير من كتب
التلخيص التي استغنت من نسخة المصنف التي كتبها في اوان تصنيفه
واللازم باطل لا يقال لو ولد رجل فسعى له بزيد في حال سفره يكون
ذلك الاسم اسما له في حال كبره بلا غاوة في ذاته فانما يتغير في الذات
بل في الاعتبار والصفات وهذا لا يضر الاتحاد الذاتي فاما نحن فيه
يجوز كونه من هذا القبيل حيث الف رسالته هذه فسميها باسم
التلخيص فاسمى واحدا واسمته كذلك والتعدد عرضى واعتبارى
ولا يضر فيه لاننا نقول هذا قياس الاعراض على الجواهر وهو قياس
مع الفارق وذلك لان الكتاب وكذا اجزائه عبارة عن الالفاظ على
التحيز كما هو في الالفاظ من مقولة المكلف اذا لفظ عند المحققين

من النحاة صوت من شأنه ان يخرج من الفهم معتدا على الخرج
وقد قرر في علم الحكمة والكلام ان الاعراض لا تقوم بذواتها بل
باعتبارها هي جوهرها فتخصصها بسبب حلولها في مجالها فعرض
يقوم بهذا الجوهر غير عرض يقوم بذلك الجوهر بخلاف الجواهر فانه
لا يلزم من تعددها بحسب الاعتبار تعددها بحسب الذات فالحق هو الثاني
فاذا كان الحق هو الثاني فالموضوع لا يراد به الماهية من حيث هي حتى
يكون القضية طبيعية بل الافراد لانه لم يبين كنهها الاكلا ولا بعضا
حتى تكون محصورة على اهل عنها السور فصارت مهمة (ولسائل
ان يقول هذا مناف لما ذكرت من انه اريد بالموضوع الالفاظ الكلية
التي هي المساهبة من حيث هي حتى قيل انها من اعلام الاجناس
ويمكن ان يجاب عنه بانه اريد بالموضوع الماهية المعينة تعيينا
نوعيا لا شخصا ولا يذهب عليك ان المانع بالكلية هو التعيين
الشخصى لا النوعى اذ هو لا ينافي الكلية على ما لا يخفى (واما ما ساء
فهو انه قد قرر في كتب الميراث ان القضاء الجمالية لا بد ان يراد بها
بموضوعها هو الذات وبمحمولها هو الصفة والنوع وههنا ليس
كذلك لان علم المعاني علم لهذا الفن فاريد به الشخص العلم لا
عنوانه لا يصح الحمل وقد قالوا لا يجوز حمل الشخص محمولا والجواب
ان الكلام ينفي علمه مذهب ارسطو حيث جرد كون الشخص محمولا ولو سلم
فلا يلزم من كونه علما لهذا الفن عدم كونه محمولا لانا نريد بعلم المعاني
هنا ما يسمى بهذا الاسم من الالفاظ والعبارة المخصوصة فيجدره عن
تعريف العلما بهذا التولى كما ذكره بعض المحققين في نحو قولك
المنطلق زيد ولو سلم فلا يلزم من عدم كون الشخص محمولا عدم
كون النوع محمولا وانما نحن فيه من هذا القبيل لما حققناه من انه من
اعلام الاجناس لان اعلام الاشخاص وانما اشتهر هذا بين العوام
ولامن اسماء الاجناس وان جوزه مير ابو القمق في حواشي شرح
التهذيب حيث قال فيه ان ما ذكره انما يدل على ان اسماء الكتب
لبست من الاعلام الشخصية واما على انها من اعلام الاجناس

فلما يجوز ان تكون من اسماء الاجناس ويؤيده ادخال اللام على كثير منها كالساقية والشافية والرسالة الشعبية وغيرها مع ان العليانية الجنسية لا تكون التقديرية اضطراراً بل على ما قالوا اللهم الا ان يقال المشهور انها اعلام الاجناس فلما بطل كونها اعلاماً شخصية ثبت كونها اعلاماً جنسية فتأمل ولا تغفل عن التحقيق ومن الله اذمة التوفيق (واما ثانياً فهو ان لفظ العلم هو داخل في العلمية ام لا (والجواب انه اختلف فيه فذهب بعضهم الى انه داخل فصائر من الاعلام المركبة كعبد الله وعبد الرحمن وعبد الكريم والاستعارة بالكناية واسماء الاشارات الى غير ذلك وذهب المحققون الى انه خارج عنه فهو من الاعلام الموحدة كزيد واسامة وسبحان الى غير ذلك فاضافة العلم الى المعاني مثلاً من قبيل شجر الاراك ويوم الاحد واسم الواحد كما بينه السيد السند في حاشية الصغرى في تعريف الترتيب الاصطلاحي حيث قال اضافة الاسم الى الواحد بيانية كشجر الاراك ويوم الاحد هذا واختار هذا المذهب المصنف الخطيب حيث قال فيما سبق فلما كان علم البلاغة وتوابعها وفسره الشارح المحقق بقوله اى وعلم توابعها فاشار به الى ان قوله وتوابعها عطوف على قوله البلاغة لاعلى العلم والافلاوح لتفسيره بذلك على ما لا يخفى فلو كان كونه من الاعلام المركبة عند مختارنا محذوف لفظ العلم لما قرر في محله ان الاعلام مصونة عن التصرفات بقدر الامكان (واما ثانياً فهو انك قد عرفت في هذا البحث ان لفظ العلم خارج عن العلم على مذهب المنصور قال في شرح المنحصر ان اعلام هذه العلوم مركبة من المضاف والمضاف اليه كعلم البلاغة فاطلاق المعاني والبيان والبدع بتقدير المضاف كما ذكره صاحب الكشف في شهر رمضان وقال السيد الشريف في شرح المفتاح لفظ المعاني والبيان علمان لهذين العليين كالنحو والصرف فقولك علم المعاني وعلم البيان من قبيل شجر الاراك هذا كلامه فالمنصف اختار مذهب الشريف كما ذكرناه فلم يذكر لفظ العلم هنا ولم يقل الفنى الاول مع ان الاختصار سيما في الرسائل

المنحصر هو الالهام المطلوب المرغوب وما الفائدة في ذكره وتصر بجه والجواب ان الغرض من ذكره هو التنبيه من اول الامر على جنس المضاف اليه بانه من اى جنس من الاجناس والتفصيل بعد الاجال والاعلام بعد الايهام لانه اوقع في النفوس وادخل وقد قالوا الحصول بعد الطلب والذوا عن علم ما لا يخفى (واما عاشر افهونه عدل عن الطريق المستفاض في هذا المقام حيث لم يقل الفنى الاول في علم المعاني كما قالوا في امثاله وجه العدول من الطريق المقبول بين المنحول وارباب العقول الى هذا المسلك التبادر الغريب بين اهل المنقول والمعقول (والجواب ان كلاما من المسلكين لا يتخلو عن القيل والقال ان في مسلك المشهور بين الجمهور لا بد من ارتكاب المجاز في الظرفية اى الاستعارة المصروفة التبعية بنسبة الشمول والعموم الكلى بالشمول الظرفى الكلى فاستعير الثاني الاول استعارة مصروفة اولاً ثم سرت الاستعارة الى الجزئين فاستعمل لفظ في الموضوع للشمول الظرفى الجزئى في الشمول والعموم الجزئى على سبيل الامارة ثانياً كما في نظائره على ما قالوا في كثيرهم ان الاستعارة تعد على التشبيه والتشبيه يقتضى كون كل من المشبه والمشبّه موضوعاً بوجه الشبه ومجموع معاني الحروف لا يصلح للصوفية لعدم الاستقلال في المفهومية على ما هو المقرر عندهم وانه رده عليه ظرفية الشيء لنفسه فيحتاج لرد له الى الاجوبة اما بان يقال كلمة في بمعنى اللام الاختصاص على ما قاله السيد والتعليلية على ما قيل في قوله تعالى هذا لكن الذى لم يثنى فيه اى لاجله وكما في قوله عليه السلام عذبت امرأه في هرة اى لهرة او بان يقال كلمة في بمعنى علم على ما قيل في قوله تعالى (ولا صليكم في جذوع النخل) اى على جذوع النخلة او بان يقال المراد بالفنى الاول الانساف وبعلم المعاني القواعد والاصول فكانه قبل هذه الانساف والعبارات في بيان تلك المعلومات فيكون بيان تلك المعلومات فيكون بيان معاني الانساف ظرفاً لها وهذا توسع شائع لكون بيان المعاني بها تارة وبغيرها اخرى ولا ينافى فيه ما شتهر ايضا

من كون الالفاظ ادعية وقولاب لانفس المعاني لكونها مأخوذة
منها تابعة لها في ازيادة والنقصان او بان يقال غير ذلك وفي مسائل
المصنف لا بد من تقدير المضاف اما في جانب المبدأ او الخبر كما حررناه
في البحث الخامس واذما يحمل كل من المسلكين عن القيل والقال
كما رأيت فوجه العدول الى هذا الطريق اما لتكتمه لفظية وهي
الاختصار او معنوية وهي التنبيه على ان الفن الاول مطابق لفن
المعاني وبالعكس بلا زيادة ولا نقصان بخلاف المسلك المشهور
بين الجمهور فان هذا المعنى لا يستغنى عنه لان الظرف شانه لا بد
وان يكون اوسع من مظهرية على ما لا يخفى على ذوي النهى هكذا
يجب ان يعلم هذه الابحاث العشرة فكيف في امثال هذه المواضع من
اهل المطالعة والمذاكرة والمفاكرة والله اعلم بالصواب
تمت الرسالة للفاضل الكلبوي

(*) بسم الله الرحمن الرحيم *

(قاعدة واضحة في دخول الباء المتعلقة بمادة المخصوص على المقصور
عليه والمقصور اعلم ان من اراد التكلم بخصيص شيء بشئ فهو قبل التكلم
قد قصد افادة معنى قولنا المال مقصور على زيد لا يجاوز الى غيره وبكر
وغيرهما وقد قصد افادة معنى قولنا زيد مقصور على المال لا يجاوز الى العلم
والنصب فالمقصور في كلتا الصورتين هو المحكوم عليه بالمقصورية
والمقصور عليه في قصده هو مدخول كلمة على ويجوز له في كل
من هاتين الصورتين تركيبا واحدا قولهم خص المال بزيد
وثانيهما قولهم خص زيد بالمال فان اراد المعنى الاول فان اتى بالتركيب
الاول فقد ادخل الباء على ما كان مقصورا عليه في قصده وان اتى
بالتركيب الثاني فقد ادخلها على ما كان مقصورا في قصده
وان اراد افادة المعنى الثاني فان اتى بالتركيب الاول فقد ادخل الباء
على ما كان مقصورا في قصده وان اتى بالتركيب الثاني فقد ادخلها على
ما كان مقصورا عليه في قصده على عكس ما في الاول ولا نزاع
في ذلك بين العلماء وانما النزاع بينهم في انه اذا دخل الباء على ما كان

مقصورا في قصده كما اذا قال بالتركيب الاول في افادة المعنى الثاني او قال
بالتركيب عند قصد افادة المعنى الاول فكلامه هل يحتاج الى التأويل
اولا فذهب الشريف المحقق الى الاول بناء على ان الاصل في اللغة
العربية دخول الباء على المقصور عليه فيجب التأويل فيما عدا المقصور
بحمل الاختصاص على معنى الامتياز او بتضمينه له وذهب العلامة
التهانزاني الى الثاني بناء على ان دخولها على المقصور اصل ايضا
والحق ما ذهب اليه الشريف ولذا مال اليه المحققون للفاضل الكلبوي
هذه رسالته (*) بحسب اسم الرحمن الرحيم (*) للسيد الشريف
في ان افعال الله ليست معللة بالاعراض اذا ترتب على شيء
اثر فذلك الاثر من حيث انه نتيجة لذلك الفعل ونمرة له يسمى
فائدة له ومن حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية له
فقائمة الفعل وغايته متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار ثم ذلك
الاثر المسمى بهذين الاسمين ان كان سببا لاقدام الفاعل على ذلك
الفعل يسمى بالقياس الى الفاعل غرضا ومقصودا وبالقياس
الى فعله معللة غاية فالغرض والعلة الغائية متحدان بالذات ومختلفان
بالاعتبار وان لم يكن سببا لاقدام كان فائدة وغاية فقط فالغاية
اعلم من العلة الغائية اذا تمهد هذا فنقول افعال الله تعالى يترتب
عليها مصالح وحكم لا تخصي ولا تعد فذهب الاشاعرة والحكماء
الى ان تلك الحكم والمصالح غايات لافعاله تعالى ومنافعا لجمعة من مخلوقاته
وابس شيء منها غرضا وعلية غاية لفعله واستدلوا على ذلك بوجهين
احدهما ان من كان فاعلا لغرض فلا بد ان يكون وجود ذلك
الغرض اولى بالقياس اليه من عدمه والام يصح ان يكون غرضا فيكون
الفاعل حينئذ بفعله مستفيدا لتلك الاولوية ويستكملا بغيره
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (لا يقال انما يلزم الاستفادة والاستكمال
اذا كان المنفعة راجعة الى الفاعل واما اذا رجعت الى غيره كالاحسان
الى المخلوقات فلا) لانا نقول ان كان احسانه وعدم احسانه اليهم
منساو بين النسبة الى الله تعالى لم يصح ان يكون الاحسان غرضا

وان كان الاحسان ارجح وأولى به لزم الاستكمال (والثاني من الوجهين ان غرض الفاعل لما كان سببا لا قدما على فعله كان ذلك الفاعل ناقصا في فاعليته مستفيدا منها من غيره وهو غير جائز بالنسبة الى الله تعالى كما لا يخفى بل كمال الله تعالى في ذاته وصفاته يقتضي الكمالية في فاعليته وافعاله وكما افعاله لا يقتضي الا ان يرتب عليها مصالح راجعة الى عبادته فذلك المصالح غايات وغمرات لا على غائية لها واضمح عما حققناه ان ليس شيء من افعاله عبثا اى خاليا عن الحكمة والمصلحة وان لا سبيل للاستكمال والنقصان الى سرادقات عظمه وكبرياء وهذا هو المذهب الصحيح الذي لا يشوبه شبهة ولا يحوم حوله ريبه وما ورد من الآيات والآثار والاحاديث الموجبة لكون افعال الله تعالى معللة بالاعراض فهي محمولة على الغايات المترتبة عليها ومن قال بتعللها بناء على شهادة ظواهرها فقد غفل عما يشهده الانظار الصحيحة والافكار الدقيقة واراها طارها ما يناسب افهام العامة على مقتضى قولهم كلوا الناس على قدر عقولهم تمت الرسالة للسيد الشريف

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(اعلم ان الواسطة على انحاء الواسطة في الاثبات هي الدليل (والواسطة في الثبوت هي ما يكون واسطة في ثبوت العارض للعرض وعروضه سواء اقصفت تلك الواسطة بذلك العارض او لا تكون القائل بالواسطة في حق اللون الجدار اولى بتصفت بالناقش في ذلك والواسطة في العروض وهو القسم الاول من الواسطة في الثبوت فتكون الواسطة في الثبوت اعم من الواسطة في العروض مطلقا كما ان الواسطة في العروض اعم من الواسطة في الاثبات مطلقا لان الدليل واسطة في لحوق العلم للنتيجة وذلك لا يمكن الا بعد ان يعرض العلم للدليل نفسه والا وهو الظاهر هذا هو المشهور والتحقيق ان الواسطة في الثبوت مبين للواسطة في العروض فان اتصاف ذي الواسطة بالعارض ان كان حقيقيا فهي واسطة في الثبوت وان كان مجازيا فهي

واسطة في العروض فلا تصاف الحقيقى بالعارض معتبر في حد الواسطة في الثبوت كما كة النقاش فانه متصف باللون حقيقة كذا الواسطة والاتصاف المجازى معتبر في حد الواسطة في العروض ومثاله المشهور السفينة في عروض الحركة لراكبها ولا يخفى ما فيه لان الحركة عبارة عن كون الجسم في مكانين وهو بهذا المعنى موجودة في الراكب عارضته كما عارضتها السفينة اللهم الا ان يراد بالحركة الحركة الذاتية لا العارضة وذلك لان الحركة القسرية على قسمين احدهما ان يكون حركة الجسم لحصول مبدأ فيه بسبب تأثير القاسم كالحجر المرمى فانه لو فرضنا انعدام القاسم والراعى في ان الرمي بالحجر ايضا متحركة بسبب مبدأ حصل فيه وثانيهما ان يكون حركة الجسم بمجرد حصول مبدأ في الجسم الاخر بدون حصول مبدأ في نفسه كحركة راكب السفينة فاننا لو فرضنا سكون السفينة بلزم ان يكون سكون الراكب بخلاف الحجر المرمى فالاول حركة ذاتية والثاني حركة عارضة فالتناسب ان يفيد الحركة في مثاله هذا بالذاتية كما لا يخفى تمت الرسالة في الواسطة للكنوى

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله ويختصر المقصود) اى مدلولات الابواب ودوال المقصود يختصر (في ثمانية ابواب) معطوف على جملة وهو علم والمناسبة بينهما اتحاد المسند اليهما والمسند لان التعريف بيان للماهية والاختصار بيان للتقسيم والضمير المستتر فيه فاعله ولفظ المقصود يدل من الفاعل وانما زيد المقصود متابعة في قول الايضاح والمراد من المقصود الاصلى معنى القواعد بلا تغليب ومن علم المعاني القواعد والتعريف ووجه الاختصار والنتية مع التغليب شدة الاتصال وحيث يصح لفظ من تبعضا ويحتاج الى حذف المضاف في قوله والا لصدق اى مقصود علم المعاني وعند التحقيق لفظ من بيانية اذا كان المراد من المقصود ومن علم المعاني القواعد والتعريف ووجه الاختصار والنتية الاقنى مع التغليب في المقصود في علم المعاني كلاهما

٣ اقول لا نسلم ان فاعلية مستفيدة منها من غيره كيف وما يكون سببا لا قدما انما هو باعتبار وجوده العلى لان الغرض انما يكون باعتبار وجوده الذهني لا الخارجى فيكون فاعلية مستفيدة من تصوره بذلك السبب فلا يكون محتاجا في فاعليته الى الغير بل الاحتياج انما هو الى علمه تعالى وليس يحتاج الى علمه الشريف

قوله انحصار الكل آه مفعول مطلق النوع تعريف الكل ما يتركب من الاشياء اى الاجزاء والجزء ما يتركب منه ومن غيره والاشتغال ثلثة ظرفية واشتغال الكل على الجزئ واشتغال الكل على الجزء والموصوفية من قبيل الظرفية والمراد ههنا اشتغال الكل على الجزء لا الكل على الجزئ والاصل فى علم المعاني على كل باب وهو محال هذا قياس استثنائى غير مستقيم واذا كان المراد من المعانى ملكية يحتاج الى حذف المضاف بسبب ملكية الباب مدخل الشئ لمن دخل ومخرجه لمن خرج وفى الاصطلاح طائفة من المسائل الخصوصية مثل الخيرية والفقهية وفى الاصطلاح من المسائل التى تشمل انواعها ولم تشمل قوله لاحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم المراد بالنسبة هو تعلق احد طرفي الكلام بالآخر وان النسبة قائمة بنفس المتكلم فربد السؤال بان النسبة بالمعنى المذكور قائمة بالطرفين ووصف لهما لا بالتكلم ولا شك فى قيام النسبة فى الطرفين واجب بان المراد بقيامها بنفس المتكلم انها حاصلة فى ذاته موجودة فى عقله لان القيام بمعنى الحصول فى نفس المتكلم ولان القائم بالطرفين اولا وبالذات قائم بنفس المتكلم ثانيا وبالعرض النسبة كسائر الصفات النفسانية موجودة باعتبار الغالب او بحسب الظاهر اذ المراد قيامها لولا المنع او انتهاى اى النسبة من شأنها القيام بنفس المتكلم والقرينة ما يصرح الشارح من ان قول الباكي والجنون اوانتم اوالسأهى كلام من بين ان لقيام نسبة بنفس شئ منها بمعنى تعلق احد جزئى للكلام (قوله احد الزمته وقع لما يشوه من ان الاخبار الاستنباطية نحو سيقوم زيد بلزم ان يكون كاذبة اذ لا نسبة خارجية فى الحال تطابقها قوله نسبة خارجية لا يتعلق بكان لفاضل الكلبنى

(*) بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله تنبيه) اى هذا تنبيه لفظ هذا اشارة الى قول المصنف (صدق الخبر مطابقة آه) التنبيه اما عين التنبيه مسانعة او بمعنى ما به التنبيه

اى اللفظ او بمعنى المنبه به اى المعنى او بمعنى المنبه عليه وهو قوله ان كان لنسبته خارج تطابقه ولا تطابقه والمعنى الاخير بعيد (قوله) وسم هذا والمراد بهذا البحث قوله صدق الخبر وسم بمعنى اعلم بالكي فى اللغة والمراد ههنا بمعنى صدر وعنون وتعدية وسم بالباء فى بالتنبيه والمحار ان يكون الاستعارة المصرية التى تنبيه اى تشبيه تصدير هذا البحث بالتنبيه يجعل الشئ علامة بالكي والقرينة لفظ هذا البحث او تكون الاستعارة مكنية اى تشبيه مضر فى النفس اى تشبيه هذا البحث بالفرس وارادة البحث بقرينة نسبة وسم الى البحث والنسبة تخيلية عند الخطيب والمكنية عند السكاكى ذكر المشبه وارادة المشبه به الادعائى الغير المتعارف وعند السلف المردود اليها بذكر مراد المشبه به (قوله لانه قد سبق آه صغرى وكبرى مطوية تقدير الدعوى هذا البحث ناسب تصديره بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما وكل شئ كذا ناسب تصديره بالتنبيه ويرد المنع على الكبرى بجواز ان يكون التصدير عينا وغير مفيد (فاجب بان لفظه ابهام واجال فم يعلم من السابق الا لا زكباء (قوله تطابقه اشارة الى الصدق ولا تطابقه اشارة الى الكذب وهذا البحث باعتبار الاوسط والغنى (قوله وقد علم دفع السؤال الوارد على التعريف المشهور لاقى المتن وهو ما يحتمل الصدق والكذب منشأ السؤال اتحاد الجزئين والصدقين ومورده تعريف المشهور وحاصل الجواب تعريفه اخبار عن الشئ على ما هو به او الصدق يديهى او تعريف الصدق لفظي او تعريفه تنبيهى فى عرف اللغة الفرق بين اخبر عن الشئ واخبر بالشئ فان الاول صفة المتكلم والثانى صفة الكلام (قوله صدق الخبر احتراز عن المتكلم (قوله اى مطابقة حكمه باعث التفسير ورود الدور وصحح تفسير العالم بالنكلم علم بالجزء (قوله فان رجوع الصدق لتعليل بحجة التفسير والمراد بالواسطه واسطة فى العروض وفى الثبوت مادة الجمع تعريف الواسطه فى الاثبات اثبات التصديق بالتصديق وواسطة فى الثبوت ما يفيد

ثبوت شيء شيء سواء اتصف الواسطة بوصف الشيء أولا كالبارى تعالى واسطة في صفات الممكنات ليس بتتصف بصفات الممكنات وواسطة في العروض هي اتصاف الواسطة بصفة حقيقة أولا وبالذات واتصاف ذوى الواسطة مجازا ثانيا وبالعرض كالحال السفينة وبين الواسطة في الثبوت وفي العروض عموم وخصوص مطلق والاعم واسطة في الثبوت (اي مطابقة حكم) فيه يضاد وير (واجب بان التقيد داخل والقيد خارج اويان الواقع او الغابر قيد وقوى لاحترازي والقصر في مطابقة من الطرفين واداة القصر فيه اضافة المصدر الجنسي وكل قصر المستند اليه على المستند فهو قصر الموصوف على الصفة وبالعكس عكسه وفي قصر الفعل الى المتعلق يكون القصر اعتباريا يعني قصر الصفة على الموصوف والقصر الموصوف على الصفة باعتبار الفاعلية والمفعولية والفعل حده اى صفة والمراد بالحكم الوقوع والاقوع والنسبة اعتبارية فكيف يكون المطابقة صحيحة والمطابقة من قيل الظرفية والخارج اما طرف لنفس الشيء واما طرف لموجود نفس الشيء نحو القيام حاصل في الخارج والقيام الحاصل لزيد موجود في الخارج

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(الباب الاول احوال الاسناد الخبرى (وان قال) السائل ما مراد المصنف (قلنا) تفصيل ما اجله (وان قال) فابن الاجمال (قلنا) ويختصر في ثمانية ابواب (وان قال) ما شرط الاجمال والتفصيل (قلنا) شرط الاجمال والتفصيل هو ان يشمل المجهل بجميع افراد المقصلا اجالا (وان قال) ابو جده هذا الشرط ههنا ام لا (قلنا) يوجد لان قوله ويختصر في ثمانية ابواب مجمل يشمل الباب الاول احوال الاسناد الخبرى وغيره (وان قال) احوال الاسناد الخبرى الكلام جملة (قلنا) كلام وجهة (وان قال) ما الكلام (قلنا) هو ما تضمنت كلمتين بالاسناد (وان قال) ما الجملة (قلنا) هي قضية (وان قال) من اين اقسام القضية (قلنا) هي قضية جملة

(وان قال) ما الجملة (قلنا) ما يخلط طرفاه الى المقدرين (وان قال) قول المصنف الباب الاول احوال الاسناد الخبرى قضية جملة مع ان طرفها ليس بمفرد لان الموضوع مركب من الصفة والموصوف وهو الباب الاول والمحمول مركب من المضاف والمضاف اليه ومن الموصوف والصفة وهما احوال الاسناد الخبرى (قلنا) المراد بالمفرد المأخوذ في تعريف القضية الجملة المفرد بالقوة (وان قال) ما المفرد بالقوة (قلنا) هو الذي يمكن ان يعبر عنه بالفاظ مفردة وطرفا القضية وان لم يكونا مفردين بالفعل الا انه يمكن ههنا التعبير عنهما بالفاظ مفردة (وان قال) فاذا اردت التعبير بالمفرد كيف تعبر عن طرفي القضية (قلنا) ان هذا اى الباب الاول ذاك اى احوال الاسناد الخبرى او هو هو والموضوع مجمل اى غير ذلك (وان قال) هيذه القضية اى الباب الاول احوال الاسناد الخبرى من اى قسم من اقسام القضية باعتبار الموضوع (قلنا) هي قضية شخصية في المشهور او مهجلة في التحقيق (وان قال) كيف تكون قضية شخصية (قلنا) ان الباب الاول عبارة عن العينة المعهودة سواء كانت عبارة عن الفاظ المخصوصة التي هي من بداية الفن الى نهايته او عن نقوش هذه الفاظ او عن مدلولاتها (وان قال) كيف تكون مهجلة (قلنا) باعتبار تعدد الفاظ والنقوش الموجودة في مجال متعددة (وان قال) لمقدرا شارح وقال الباب الاول (قلنا) اشارة الى ان قوله احوال الاسناد الخبرى خير من احمذوف (وان قال) لم يقدّر الفصل الاول (قلنا) ليكون سياق الكلام موافقا لسابقه (وان قال) ما ههنا (قلنا) ان الباب يطلق في كل موضع يتعلق فيه الابحاث الاتية لما قبلها والفصل يطلق في كل موضع لا يتعلق فيه الابحاث الاتية لما قبلها (وان قال) لم اثنى بصورة الفصل ولم يأت بصورة الوصل (قلنا) لما بينهما كمال الاتصال بالاجاليد والتفصيلية (وان قال) لم يأت بصورة الوصل عطفا على قوله تنبيه صدق الخبراء (قلنا) لعدم المناسبة بينهما (وان قال) ان الالف واللام

الداخلية على الباب في اى يحتمل (قلنا) اربعة (وان قال) ما
معنى الاربعة (قلنا) الجنس والاستغراق والعهد الذهنى والعهد
الخارجى (وان قال) هذه المعاني الاربعة اعمان لام التعريف
ام معان مد خولها (قلنا) هذه المعاني اعمان لام مد خولها واما
معنى اللام فهو التعريف والاشارة (وان قال) ما حقيقة لام الحقيقة
(قلنا) هي ما وضعت للاشارة الى مفهوم مد خولها من حيث هي
هي مع قطع النظر عن الافراد (وان قال) ما حقيقة لام الاستغراق
(قلنا) هي ما وضعت للاشارة الى مفهوم مد خولها باعتبار كونها
محققا في ضمن جميع الافراد (وان قال) ما حقيقة لام العهد الذهنى
(قلنا) هي ما وضعت للاشارة الى مفهوم مد خولها باعتبار كونها
محققا في ضمن فرد غير معين معهود بين المتكلم والمخاطب بسبق
فهم المخاطب اليه عند سماع اللفظ منه (وان قال) ما معنى لام العهد
الخارجى (قلنا) لام وضعت للاشارة الى قصد الحصة المعينة
من مفهوم مد خولها (وان قال) على اى معنى تحمل هنا (قلنا)
على العهد الخارجى بسبق ذكره كتابة (وان قال) التحمل على غيره
ام لا (قلنا) ما يمكن العهد الخارجى لانه لا يحمل على غيره (وان قال)
اذا كان لام العهد الخارجى اشارة الى باب المد كور في ضمن ابواب
الثمانية كانت اللام مقيدة لاولية الباب المفهومة فكان قيد الاول
مستدركا (قلنا) المراد بالاول ههنا اول في مرتبة الاول والمشار اليه
فيما سبق اول في الذكر لا في المرتبة فلم يكن الترتيب الذى ذكرى
مستلزما للترتيب الذى فلا يكون قيد الاول مستدركا (وان قال)
اذا حمل اللام على العهد الخارجى وارى من مد خولها حصة معينة
يلزم ان يكون لفظ الباب وكذا كل ماد دخل عليه لام العهد الخارجى
بجازا من باب ذكر العام واردة الخاص (قلنا) ان الاسماء الاجناس
مع لام العهد وضعا آخر بازاء الحصص المعينة فيكون مد خولها
حقيقة باعتبار هذا الوضع (وان قال) ما اصل الباب (قلنا)
باب قلت الواو الفاء لغيرها وانفتاح ما قبلها والدليل على ان
اصله يوب (قلنا) يبنى جمعه على ابواب (وان قال) كيف يكون دليلا

جمعه على ان اصله يوب (قلنا) لان القاعدة اذا لم يعرف اصل
الكلمة هو واوى ام ياق ينظر الى اربعة اشياء فيعرف باحدها
وان قال) ما الاشياء الاربعة (قلنا) هي المصدر والتنبيه والجمع
والتصغير كيف يعرف اصل الكلمة بهذه الاشياء (قلنا)
لانها ترد الاشياء الى اصولها (وان قال) ما الباب في اللغة (قلنا)
هو اسم لدخل الامكنة (وان قال) ما هو في الاصطلاح (قلنا)
ما يوصل به الى المقصود (وان قال) ما المراد منه ههنا (قلنا)
الالفاظ والعبارة المعينة الدالة على المعان الخصوصية (وان قال)
اهو حقيقة هنا ام مجاز (قلنا) مجاز (وان قال) كيف يكون مجازا
(قلنا) ان الكتاب بمنزلة الجنس والباب بمنزلة النوع والفصل
بمنزلة الصنف فشيء الكتاب بالدار المستقلة على البيوت وكل نوع
من المسائل بالبيت واوله بالباب الذى يدخل منه فيه تشبيها
للعقول بالمحسوس (وان قال) ما الاول في اللغة (قلنا) تقيض
الآخر (وان قال) ما اصله (قلنا) اصله وول وادعت واو الاول
في الثانية بعد سلب حركة ما قبلها ثم زيدت الهمزة في اوله
لاعتدال الابداء بالساكن (وان قال) اهو منصرف ام غير منصرف
(قلنا) اما منصرف او غير منصرف لان احدهما يكون اسما بمعنى
قيد فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه يقال اولا وآخر (وثانيهما
ان يكون صفة بمعنى ان افعل التفضيل بمعنى الاسبق فحينئذ يكون
غير منصرف لوزن الفعل والوصفية (وان قال) ما الالف واللام
في الاول (قلنا) بدل عن الاضافة (وان قال) اذا كان بدلا
عن الاضافة فكيف يكون التقدير (قلنا) يكون تقديره اول
الابواب الثمانية (وان قال) احوال من اى قسم من اقسام الجمع (قلنا)
جمع قلة (وان قال) ما جمع القلة (قلنا) ما يطلق على ثلثة وعشرة
وما بينهما (وان قال) ما جمع الكثرة (قلنا) هو ما يطلق على ما فوق
العشرة الى ما لانهاية له (وان قال) افرق بينهما ام لا (قلنا) قال
صاحب الترجيح لافرق بين جمع القلة والكثرة في الاطلاق على الثلثة
الى العشرة من غير قرينة (وان قال) من اى جهة يفرق بينهما

في الاطلاق على مافوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع الكثرة على مافوق العشرة دون جمع القلة (وان قال) قولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة الى الالتهامة له يلزم منه ان لا يصح اطلاقه على الثلاثة الى العشرة (قلنا) لا يلزم ذلك منه اذ هو مسكوت عنه لشبهه كون اقل كل جمع ثلثة قلة كانت او كثرة (وان قال) ما الحال في اللغة والاصطلاح (قلنا) الحال في اللغة نهاية الماضي وبداية المستقبل وفي الاصطلاح ما بين هيئة الفاعل والمفعول به لغضا او تقديرا (وان قال) ما المراد بها ههنا (قلنا) الامور العارضة للاستاد (وان قال) الحال ام مذكور ام مؤنث (قلنا) مؤنث (وان قال) ما الدليل على انها مؤنث (قلنا) تصغيرها على حويلة النساء (وان قال) اضافة الاحوال الى الاستناد الفظية ام معنوية (قلنا) معنوية (وان قال) ماهي (قلنا) ما كان المضاف فيها غير صفة مضافة الى معمولها (وان قال) اهي لامية او مبنية (قلنا) لامية (وان قال) ماهي (قلنا) ما يكون المضاف اليه جنسا شاملا للمضاف وغيره (وان قال) كيف تعبر عن المعنى على تقدير ان يكون الاضافة لامية (قلنا) الباب الاول احوال متعلقة بالاستناد والمنسوب الى الخبر (وان قال) اجاز ان يكون الاضافة بيانية ام لا (قلنا) يجوز (وان قال) لا بد في الاضافة البيانية ان يكون المضاف اليه صادقا على المضاف والاستناد لا يصدق على الاحوال فلا يقال الاحوال استناد (قلنا) ان المراد ههنا من الاضافة بمعنى ما كان المقصود منه بيان المضاف لاما كان معنى من البيانية (وان قال) ما الفرق بين الاضافة البيانية بمعنى ما كان المقصود منه بيان المضاف وبين الاضافة البيانية بمعنى ما كان من البيانية (قلنا) الثاني مشروط بالعموم والخصوص من وجه والاول جار في اضافة الاعمال مطلقا الى الاخص (وان قال) ما المراد من الباب الاول (قلنا) الالفاظ (وان قال) ما احوال استناد الخبري (قلنا) المعاني (وان قال) الجمل صحيح ام لا (قلنا) انه ليس بصحيح (وان قال) لم لا يصح (قلنا) لان شرط الجمل ليس موجود (وان قال)

ما الشرط (قلنا) هو اتحاد خارجي وتعارف ذهني (وان قال) كيف يكون الاتحاد الخارجي (قلنا) ان كان من الباب الاول الالفاظ ومن الاحوال الاستناد الخبري كذلك او كان المراد منهما المعاني (وان قال) يمكن تصحيح الجمل ام لا (قلنا) يمكن (وان قال) صح (قلنا) مدلولات الباب الاول احوال الاستناد الخبري او الباب الاول احوال احوال الاستناد الخبري (وان قال) اهذا حقيقة ام مجازا (قلنا) مجاز (وان قال) ماهو من افراد المجاز (قلنا) مجاز في الحذف (وان قال) هل يمكن ههنا مجاز آخر ام لا (قلنا) يمكن ان يكون مجازا مرسلا (وان قال) باي طريق يكون (قلنا) اعتبر المصنف ذكر الباب واعتبر الالفاظ واراد منها المدلولات وذكر احوال الاستناد الخبري واعتبر منه المعاني واراد منها الدوال فالعلاقة الدالية والمدولية (وان قال) المقصود جمع الاحوال ام لا (قلنا) المقصود بعض الاحوال (وان قال) من اى شئ تعلم (قلنا) من الاضافة (وان قال) لم تعلم من الاضافة (قلنا) المتعبر في انواع اللام معتبر في الاضافة اى الاستقرار والجنس والعهد والمعتبر ههنا العهد (وان قال) الشرط في عهد الخارجي ان يذكر المجهود محققا او مقدرا ام ذكر ههنا ام لا (قلنا) مذكور في تعريف المعاني (وان قال) ما موضوع علم المعاني (قلنا) الفاظ العربية (وان قال) الاستناد ليس بلفظ عربي فلا يدخله احوال اللفظ فخرج احواله عن تعريف المعاني مع انها باب من ابوابها (قلنا) ان احوال الاستناد ايضا من احوال اللفظ (وان قال) كيف يكون من احوال اللفظ (قلنا) باعتبار ان التاكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الرجعة الى نفس الجملة وهو اللفظ (وان قال) الاستناد من اجزاء الكلام وهو موضوع المعاني وموضوع المعاني وموضوع المسائل لا يجوز ان يكون من اجزاء موضوع العلم فلا يكون البحث من الاستناد احواله واعراضه الذاتية عليه من المسائل (قلنا) ان احوال الاستناد وهو احوال الكلام واعراض ذاتية له تعرض لجزءه الذي هو الاستناد فموضوع المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام (وان قال) لم يراع المصنف

ذلك في بحث الحقيقة والجاز العقليين حيث جعلهما من عوارض
الاستناد فقال ثم الاستناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي (قلنا)
لامر داع ياه (وان قال) ما الامر الداعي اليه (قلنا) هو انتساب الحقيقة
والجاز على هذا العقل بنفسه (وان قال) الاحوال والاستناد اعرض
ام جوهر (قلنا) هما عرضان (وان قال) ان كانا عرضين فيلزم
قيام العرض بالعرض فهو لا يجوز (قلنا) لا يلزم ذلك (وان قال)
لم لا يلزم ذلك (قلنا) الاحوال والاستناد من الامور النسبية بالنسبة
لا وجود لهما في الخارج بل هما من الامور الاعتبارية ولا تنزع
في وصف الاعراض بالامور الاعتبارية وانما الكلام في وصفها بامور
موجودة (وان قال) تعرف الاستناد بالصبر ليس بصحيح لانه تعرف
بالبين والتعريف بالبين ليس بصحيح (قلنا) لانسان هذا التعريف
تعريف بالبين وانما كان هذا التعريف تعرفا بالبين لو كان المراد
بالصبر المعنى المصدري اعني فعل المتكلم وليس كذلك بل المراد منه
المبنى لفعل هو اي المضموم (وان قال) لم لم يقل اول مضموم كلمة (قلنا)
بناء على ان ظاهر الاستناد متعدد الضم كذلك والنتيجة على ان الانضمام
كلمة او ما يجري مجريها الى اخرى آه مد خلا للمتكلم (وان قال)
لم قال ان ظاهر الاستناد متعدد (قلنا) انه ليس المراد من الاستناد
هنا معناه اللغوي بل المراد منه المعنى الاصطلاحي (وان قال) كم
اقسام الاستناد (قلنا) ثلاثة (وان قال) ماهي (قلنا) احدها ما يصل
ومقصود لذاته وهو بين المبدأ والخبر بين الفاعل والخبر نحو زيد
قام وا قام زيد والثاني فيما كان أصليا لا مقصودا وهو اذا وقع
خبر المبدأ اجلة نحو زيد ابوه قائم والثالث فيما ليس أصليا ولا مقصودا
وهو استناد اسم الفاعل والمفعول الى فاعلها نحو زيد قام ابوه
وزيد مضروب علامة (وان قال) ما المراد منها (قلنا) كلها مرادة
هنها (وان قال) ما القرينة على ان الكل مراد هنا (قلنا) اخذ
كلمة اوفى التعريف حيث قال ضم كلمة او ما يجري مجراها (وان قال)
التعريف للتحقيق وكلمة اول للشكك وهو بنا في التحقيق

(قلنا) ان الواو هنا لتقسيم المحدود لتقسيم الحد حتى يكون منافيا
(وان قال) اي يفت يكون لتقسيم الحد (قلنا) اذا كان المحدود
متعددا (وان قال) كيف يكون لتقسيم الحد اذا كان المحدود متعددا
(قلنا) لان تعرف المتعدد يكون متعدد الاحتمال او واحدا لكن يكون له
تعريفان او اكثر (وان قال) اي تقسيم براديهنا (قلنا) تقسيم المحدود
(وان قال) لم (قلنا) محدود واحد وكان له نوعان احدهما ضم كلمة آه
والاخر ضم ما يجري مجريها آه (وان قال) ما العلاقة على ان كلمة
اول لتقسيم المحدود لتقسيم الحد (قلنا) كون الانفصال لمنع الخلو
بحيث ينحصر شقين ولا يحصل شقا ثالثا

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

عالباب الاول احوال الاستناد الخبري (استناد الخبري بمن يكون
بصدر الاخبار تقديمه بالشرف وحله صحيح ان كان الباب الاول
والاحوال متجانسين واليقدر المضاف في احدهما مناسب وجمع
بالاحوال لكثرة الافراد والاستناد اما استناد الى ماهوله واما استناد الى ملابس
غير ماهوله لا غير النسبة في الخبري نسبة الجزء الى الكل والحال وصف
عرض والاستناد عرض فيلزم قيام العرض بالعرض اجيب بان القيام
اختصاص بالتابع بالمتوعد وانما قال احوال ولم يقل في بيان احوال
لاجل المتابعة تعرف الاستناد ضم كلمة او ما يجري مجريها الى الاخرى
لو الى ما يجري مجريها بحيث يفيد الحكم اي المصدر وان لم يكن
المصدر يلزم الدور والمراد من الحكم ما يطلق عليه الحكم اعم
من فائدة الخبر وتوابع الخبر قوله يجري فيه استعارة مصرحة بتعبية
اذ شبيه الوقوع بالجريان في الانتقال فاشتق يجري من الجريان
واشتق يقع من الوقوع واريد يقع من ذكر يجري لان الاستعارة المصروفة
التعبية ذكر المشبه به وارادة المشبه بقرينة استناد الملازم للمشبه به
الى المشبه الغير للملازم اوفيه مجاز مرسل من قبيل ذكر الملزوم وارادة
اللازم لان الجريان يلزمه الوقوع والقرينة استناد يجري الى ما قوله
ثابت لمفهوم الاخرى المفهوم ما يستفاد من اللفظ من الذات لان

المبتدأ ذات معين والمراد من الخبر وصف ليكون التعبير الذهني
واذا كان المراد من المبتدأ والخبر ذاتين لم يكن اتحاد خارجي والاتحاد
شروط لصحة الجمل وكذلك اذا كان المراد منهما وصفين لم يكن
اتحادا واذا كان المراد من المبتدأ وصفا ومن الخبر ذاتا لا يجوز ان المقصود
من الجمل افادة المجهول الوصفي والمجهول عند المخاطب هو خبر
المبتدأ لأن المبتدأ ذات معين يحمل الخبر عليه فافادة الخبر الى المخاطب
فنتعين ان المراد من المبتدأ ذات ومن الخبر وصف لا غير من الاحتمالات
الثلاثة ثم المفهوم من الخبر عام مملو به بطريق المطابقة نحو زيد قائم او
بطريق التضيق للقطع بان الثابت في لفظ ضرب زيد هو الحدث الذي
هو جزء مفهوم ضرب زيد ثم الحكم في الجملة الشرطية في الجزاء لا
يتبعها عند الغريبة والشرط قيد الجزاء وعند اهل المعقول الحكم
هو الاتصال بين الشرط والجزاء وكذلك الانفصال وكل جملة
وقعت خبرا من المبتدأ فهي محتاجة الى التأويل واتحاد الجمل والتأويل
اما بواسطة اشتقاق وبواسطة ضرب في الزمان الماضي تعريف
الجمل بالمواظبة حل هو نحو زيد قائم فالجمل ثلثة

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

الباب الاول احوال الاسناد الخبري (الباب الاول عبارة عن
الالفاظ على ما هو المختار عند السيد من الاحتمالات السبعة المشهورة
واللام للعهد الخارجي (فان قلت) لو كان اللام للعهد الخارجي لزم
ان يكون المعهود حاضرا او منبوقا اما صريحا او ضمنا او كناية
فان سبق ههنا (قلت) قد سبق ذكره صريحا في الاجال الذي هو
قوله ويحصر المقصود في ثمانية ابواب الباب الاول احوال الاسناد
الخبري (فان قلت) لو كان اللام اشارة اليه لزم التكرار لان ما سبق
عين هذا (قلت) نعم لكنه مبني على الاطراد لانه مما في الباب الثامن
الفائدة ازالة الغفلة ليعد ذكره وفي الباقي اطراد (فان قلت) ما في الباب
من الاستعارة (قلت) فيه استعارة مصرحة اصلية بان شبه القواعد
الخصوصية بالباب في الاولوية ويذكر المشبه به اى الباب واريد

المشبه اى القواعد الخصوصية او استعارة مكنية تخيلية بان يشبه
المسائل الخصوصية في ضميره بالبيت في الارتفاع ويثبت السبب الذي
هو لازم المشبه به الى المشبه الذي هو المسائل الخصوصية وفي قوله
الاول ترشيع وتجريد على صكلا التقديرين (فان قلت) ان كان
السبب عبارة عن الالفاظ مع ان الاحوال في قوله احوال الاسناد
الخبري عبارة عن المعاني فلا يصح الجمل لعدم اتحادهما في الخارج
(قلت) نحن نصحح الجمل اما بتقدير المضاف في جانب المسند اليه
اى مدلولات السبب الاول او في جانب المسند اى دوال احوال
الاسناد الخبري اما باعتبار الجواز المرسل في الطرف بان يذكر
الباب الاول الذي هو عبارة عن الالفاظ ويراد به المدلولات
بعلاقة الدالية اى تسمية المدلول باسم الدال او بان يذكر الاحوال
التي هي عبارة عن المعاني ويراد بها الدوال تسمية للدال باسم المدلول
واما باعتبار الجواز العقلي اى الجواز في النسبة على ما قال به الشيخ
عبد القاهر لان الجواز العقلي ههنا لا يصح على مذهب الخطيب
لما صرح فيما بعد من ان الجواز العقلي اسناد الفعل آه وهذا ليس منها
واما باعتبار الادعاء تأمل واما بتقدير في بيان اى في بيان احوال
الاسناد فحينئذ في الظرفية استعارة لكن هذا ضعيف لما فيه من
زيادة حذف (قوله) احوال الاسناد الخبري اما علم شخص للقواعد
الخصوصية وحينئذ يلزم حل الجزئي الحقيقي على الجزئي الحقيقي
وهو جائز عند علماء البيان بناء على التقدير في العنوان وهو مختار
الخارج فلا حاجة الى التأويل الذي ذكره السيد في حاشية على
التصورات وغير جائز عند علماء الميزان وتأويله الباب الاول مسمى
باحوال الاسناد الخبري كما قالوا في هذا زيد واما علم جنس على الاصح
او اسم جنس وان كان مرجوحا وحينئذ لا حاجة الى التأويل واما
لقب اضافي فاضافة الاحوال الى الاسناد لامية وهي بيانية لغوية
فلا تناقض بين كلتي النحاة (فان قلت) لو كانت الاضافة لامية
اصح اظهار اللام فيها والتالي باطل فلا تكون الاضافة لامية (قلت)

حجة اظهار اللام فيها ليست بلازمة بل يكفي فيها وجدان معناه
وهو الاختصاص على ما صرح به الجامي (قوله) وهو الى قوله يفيد
الحكم تعرف للاسناد (وقوله) بان مفهومه آه ليس من التعريف
والضمير المرفوع راجع الى الاسناد (وقوله) ضم مصدر مبنى للمفعول
اي انضمام كلمة آه فعلى هذا يكون الانضمام صفة الكلمة لا للفاعل
والا لكان الضم صفة للكلمة وهى ليست بما نحن فيه (وقوله)
او ما يجرى آه معطوف على كلمة (فان قلت) ان كلمة او للشك
فهو مناف للتعريض (قلت) لان لم يكن لها للشك وكلمة
او ههنا للتقسيم (فان قلت) تقسيم الحد والمحدود (قلت) تقسيم
للمحدود لكونها تمنع الخلو والحاصل ان كونها تقسما للمحدود
ثلاث علامات فالاولى ان يكون لتسع الخلو على ما قاله فاضل
القارى والثانية ان يكون في التعريف لفظ يتناول القسمين الى
ما قبلها وما بعدها على ما قال به الفاضل قول اجد فهما اكثرى
لا كلى والثالثة ان يكون ما قبلها وما بعدها تعريفا واحدا فان كان
معرفين كانت كلمة او لتقسيم الحد للمحدود فهى كلية تأمل (قوله)
ما يجرى كلمة ما ههنا للوصف وما بعدها صفتها لا للوصول لانه
مناف للجسمية التى هى لازمة الفعل البتة كما هو بخلاف المتقدمين على
ما ذكره الشيخ في الشفاء (قوله) يجريها اسم مكان وضميره راجع الى
الكلمة (فان قلت) لم حذف كلمة في ههنا مع انه مكان محدود
ههنا وهو كون الكلمة مستند (قلت) ما جرت عليه الكلمة ليس
بمختص في المستند لجواز ان يكون لها مجريات كثيرة فيكون فيها
قل هذا حذف كلمة ما عبارة عن المركبات التقييدية والاضافية
والجمله الواقعة موقع المقرد (قوله) الى الاخرى اى الى كلمة اخرى
او ما يجرى مجريها فالمراد من الكلمة الاولى او ما يجرى الاولى آه
المستند من المستند اليه (فان قلت) يفهم من ظاهر هذه العبارة
ان يكون المستند والمستند اليه لفظا مع انها مدلوله على ما قال به
القاسم اللبني في منهواته على حاشيته للطول في هذا البحث (قلت)
فيها مجاز مرسل بعلاقة الدالية اى تسمية للدال باسم المدلول

ويمكن جملها في مثل هذا المقام على حذف المضاف اى مدلول كلمة آه
(فان قلت) اذا كان ما يجرى مجريها معتبرا في جانب المستند اليه
لم يورد العلامة (قلت) لان فهمه مما سبق (قوله) بحيث يفيد آه
متعلق بقوله ضم كلمة آه والباء فيه للملابسة وكلمة حيث مبنى على
الضم قال بعض الافاضل في اثناء الامتحان كلمة حيث تصيرا استعارة
مصرحة بان شبه الحكم المستفاد من المضاف اليه بحيث بالمكان
في الانشاء عليه غيره ثم استعير كلمة حيث الموضوع للمكان المحكم
الحاصل من المضاف اليه وعلى هذا تكون اضافة حيث الى ما بعده
من قبيل اضافة العام الى الخاص (فان قلت) لم يبن على الضم مع
ان المضاف اليه مذكور (قلت) لان لم يكن ككيفية والمضاف اليه
فحكم المحذوف لان المضاف اليه وان كان فعلا صورة لكنه
في الحقيقة مصدر لان الفعل اذا كان مضافا اليه يأول بمصدره
المضاف الى فاعله كما في قوله تعالى * يوم ينفع الصادقين * فالتقدير
بحيث افادتها الحكم والضمير المستتر في قوله يفيد راجع الى الضم
(قوله) الحكم فالمراد منه المعنى اللغوى الذى هو العلم والادعان
لا المعنى الاصطلاحي الذى هو اسناد امر الى الاخر ايجابا او سلبا
فلا يرد سؤال الدور وليس المراد منه ايضا الوقوع او الالاقوع
الذين هما مورد العلم والادعان لانهما عبارة عن النسبة الناعمة
الايجابية او السلبية وهى عين معنى الاسناد الاصطلاحي فن غفل
عن هذا قال ما قال (قوله) بان مفهوم احديهما آه الضمير المجزور
يرجع الى الكلمتين او المذكور والمحذوف في قوله في الاخرى
(فان قلت) هذه العبارة مخالفة للشهور من ان المراد من جانب
الموضوع الذات ومن المحمول الوصف لان الظاهر منه ان يكون
الوصف مرادا من الطرفين فهو خلاف المشهور (قلت) اما المراد
من المفهوم الثانى المعنى اللغوى هو ما يفهم من اللفظ لاما لا يقابل الذات
والمعنى اللغوى اعم من الذات والوصف على ما قال به حسن جلبي واما
منى علما ما ذهب اليه المتقدمون على ما قال به الفاضل ميرزا جان

من ان المراد من الطرفين مفهوم ويمكن ان يكون مقصدا فإيراده
للمشكلة قوله او متي عنه معطوف على قوله ثابت والضمير راجع
الى المفهوم في قوله لمفهوم الاخرى آه (قوله بان مفهوم آه فان قلت)
يخرج من هذا البيان القضاء الشرطية (قلت) لا لتلك كلف والشرطيات
كلها راجعة الى الجمليات عند العرب يسهل جعل الشرط قيد الجزاء مثلا
قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود بأول بان النهار موجود
وقت طلوع الشمس كما يصريح به العلامة فيمასأى ويمكن تطبيق
هذه العبارة على مذهب المنطقيين القائلين بعدم الرجوع بان يقال
ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر او بان يقال هذا ملزوم لذلك
(فان قلت) هذا التعريف اسمي او حقيقي (قلت) اسمي لانه تعريف
لامر اعتباري فان اردت الفرق فانظر الى الحسبانية الآرامية

تمت الرسالة لافاضل البككتوني

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(وقد ينزل) اى الخطاب (العالم بهما) اى بقائمة الخبر ولازمهما
(مترلة الجاهل) فليكن اليه الخبر وان كان عالما بالقائمة (لعدم جريه
على موجب العلم) مطول (قال) ما معنى الواو في هذا المقام (قلت)
العطف (قال) ما المعطوف عليه قلت جملة لاشك ان قصد آه
او مدخول لاشك فيه والتقدير لاشك ان قصد الخبر ولا شك قد ينزل
آه (قال) اذا عطف على جملة لاشك في شئ تجمع الواو (قلت)
في الثبوت لان الغالب في عالم يمكن جعل من الاعراب الجمع في الثبوت
(قال) ثبوت الجملتين المعطوفتين في شئ اى الخارج اى الذهن
اى نفس الامر في اثنين منها وفي الثالثة فلاحتمال سبعة (قلت)
في نفس الامر (قال) ثبوتها مستفاد ومعلوم بدون الواو وحاصل مع
عدمها فلا فائدة للعطف بالواو (قلت) الجمع المستفاد من الواو
وضعية وبدونها عقلية فاذا المصنف بالواو والدال بالوضع الجمع
الحاصل في نفس عقلا هكذا حققه الشرع العلامة في حاشية
المطول في الباب السابع (قال) ما المعطوف (قلت) تابع مقصود بالنسبة

مع متبوعه بتوسط يته وبين متبوعه احد الحروف العشرة (قال)
لا يحمل لهما من الاعراب للمعطوف عليه فلا يكون له النسبة حتى يقصد
التابع مع متبوعه فيها (قلت) ذلك التعريف ناظر الى المفردات
والمراد ان وجدوله اجوبة آخر (قال) ذلك التعريف فاسد من جهة
اخرى لانه غير جامع لافراد لان او واما بل وام لاحد الامر ين
فلا يكون مقصودا بالنسبة مع متبوعه فلا يكون التعريف مشتملا على
المعطوف باحد الاربعه والحال انه من افراد المعرف فلا يكون جامعاً
لافراده وكل تعريف بهذا فاسد (قلت) قوله مع متبوعه احتراز عن
البدل والمقصود ان لا يكون ذكر المتبوع تمهيداً وتوطئة لذكر التابع
كما كان في البدل كما حققه مولانا جامي (قال) ما الحاصل (قلت) هذا
من كلام المولدين فلا حسن في هذا المقام ان يجعل عطف
القصة على القصة وتوجد المناسبة بين القصتين وان لم يجوزها السكاكي
لكن جوز صاحب الكشف وهو قوله تعالى ومن الناس الا يتعلمي
هذا وتبعه السعد والسيد لكن على فهم السيد من كلامه تعدد الجمل
شرط في عطف القصة والمناسبة بين القصتين واما على فهم السعد
فالتعدد ليس بشرط بل يكون بين الجملتين كما بين الجمل لكن المناسبة
بين الخاصين اذا كان بين الجملتين (قال) ما المناسبة ههنا (قلت)
اتحاد في التصور لان الجملتين مسوقتان لبيان قصد الخبر تحقيقاً
في المعطوف عليه وتنزيلاً في المعطوف (قال) ما غرض المصنف
من هذا الكلام (قلت) بيان غرض الخبر تنزيلاً ودفع سؤال مقدر
نشأ من السابق المشير الى تقسيم غرض الخبر بقره تقسيم هذا
فاسد لانه غير حاصر لاقسامه لانه نزل العالم آه فلا يستند بان السابق
بيان القصة تحقيقاً وهذا تنزيلاً بقره وقد ينزل او يخرج بالمراد (قال)
في هذا الكلام تناف من وجهين احدهما ان هذا تنزيل العالم مترلة
الجاهل فالفاء الخبر اليه ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
وقال فيما بعد وكثيراً ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في
كلامه تناف وثانيهما ان قد اذا دخل على المضارع فبعد التحقيق

مع التقليل كما أنه اذا دخل على الماضي يفيد الخفيق مع التوقع والتعريب
 كما في قد قامت الصلوة وقد ينزل من باب التفعيل يفيد التكثير لان بناؤه
 للتكثير فيبين مفاد قد ينزل تناف فلا يجمع في محل واحد (قلت) ان القلة
 والكثرة تعتبر ذاتية واصنافية بحسب المقام فالقلة المستفادة من قد
 اضافية والكثرة المستفادة من باب التفعيل ومن قوله وكثيرا ما ذاتية
 او بالعكس وان القلة المستفادة من قد ناظر الى الفعل والكثرة المستفادة
 من باب التفعيل ناظر الى الفاعل والعكس كما اشاره مولانا عصام فلا تناف
 منافية (قال) الشك المنفي اعقد من لفظا ومعنى اولفظا فقط (قلت) مقدم
 لفظا ومؤخر معنى لان المنفي مؤخر عما في عنه معنى وان قدم لفظا (قال)
 لا يعرض ذكر الشارح لفظ الخاطب (قلت) لتعريب الموصوف
 المحذوف بقرينة المقام (قال) تفسير الشارح بقوله اى بغائة (قال)
 ناظر الى الجار والمجرور والمجرور معا (قلت) تفسير المجرور (قال)
 فعلى هذا لم اعاد الشارح في تفسيره حرف الباء (قلت) لانه اذا عطف
 على الضمير المجرور اعيد الخافض (قال) ان اى اهو من حرف العطف
 (قلت) نعم على مسلك السكاكى (قال) هذا مردود لانه يخالف للجمهور
 (قلت) هذا الفن مبنى على مسلك السكاكى والبناء على مذهبه
 في هذا الفن ابن مردود (قال) اباغ التفسير (قلت) احتمال الارجاع
 الى غيرهما (قال) ماهما (قلت) العالم السابق صراحة والمكلام
 السابق في ضمن ينزل (قال) بما الغرض (قلت) تعيين المرجع (قال)
 ما الصحيح (قلت) سبق (قال) العائدة والعرض والعبارة ماهما
 (قلت) هم متحدون ذاتا ومتغايرون اعتبارا يقال هذا فائدة الفعل
 لاجل ترتيب عليه وخاتمة لاجل وقوعه في نهايته وغرضه لكونه
 مقدما للفاعل على الفعل (قال) ما الخير (قلت) كلام لتسببه خارج
 قطايقه ولا ينطابقه والانشاء بخلافه (قال) لم يقل المصنف قد ينزل
 منزلة العالم منزلة الجاهل (قلت) المنزل نفس العالم (قال) لم ينزل
 المنزل كما في الاول (قلت) نفس العالم لم يجعل نفس الجاهل (قال)
 ما العالم (قلت) هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل (قال) هذا

التعريف اشامل للتصور والتصديق ام خاص باحدهما (قلت)
 شامل كليهما (قال) ما تعريفه عند التكلين (قلت) صفة توجب
 تمييزا لا يحتمل النقص (قال) هذا التعريف اشامل للتصور والتصديق
 (قلت) شامل لهما (قال) فعلى هذا لا يكون التعريف جامعاً لانه
 ليس للتصورات نقض لانه ليس فيها حكم (قلت) بعدم احتمال
 نقضه اعم من ان لا يكون النقص او يكون ولا يحتمل لان نقض كل
 شيء معرفه (قال) ما الجهل (قلت) عدم العلم عما من شأنه ان يكون
 علما (قال) فعلى هذا لا يكون متقابلين ما التقابل (قلت) هما
 الشئان اللذان لا يجتمعان في زمان واحد من جهة واحدة (قال)
 ما اقسامه (قلت) اربعة تقابل التضاد وتقابل التضاييف وتقابل العدم
 والملكية وتقابل الإيجاب والسلب (قال) بين اقسامه مفصلاً (قلت)
 الشئان اما ان يكونا موجودين او معدومين او احدهما موجود
 والاخر معدوم ولا تقابل لمعدومين اما اذا كانا موجودين فاما ان يتوقف
 تصور احدهما على تصور الاخر فتقابل التضاد كالسواد والبياض
 وان توقف فتقابل التضاييف كالاولو والبنوة واما اذا كان احدهما
 موجودا والاخر معدوما فاما ان يكون للعدم قابلية للوجود اما
 شخصاً او نوعاً او جنساً فتقابل العدم والملكية كالعمى والبصر
 والافتقار الى الإيجاب والسلب كزيد بصير زيد ليس ببصير (قال)
 ما بين العلم والجهل من هذه الاقسام (قلت) تقابل العدم والملكية
 (قال) الفاء في فيبقى ماهي (قلت) جزائية وتسمى فصيحاً والتقدير
 اذا نزل العلم فعلى الباطن (قال) ان الوصلية في اى مقام تستعمل
 وما واهو (قلت) الواو حالية وتعمل على فيما يكون نقض الشرط
 اول بالنسبة الى الجزء (قال) ما موجب العلم (قلت) العمل كما قاله
 الشارح (قال) موجب الشيء لا ينك عن الشيء والعمل ينك عن
 العلم (قلت) موجب شرعاً لا ينك عنه (قال) رتب قياسها (قلت)
 بعض العالم ينزل منزلة الجاهل لان بعض العالم لم يجز على موجب
 علمه وكل من لا يجز على موجب علمه ينزل منزلة الجاهل ينتج بعض

العالم ينزل منزلة الجاعل هذا اخر ما وقعت به لدى الاختصار
للاستاذ المحقق مولانا مجبورى على افندي

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله ثم الاستناد منه حقيقة عقلية وعنه مجاز عقلى آه) اى معطوف
على قوله لاشك والمناسبة بينهما ان المعطوف عليه بيان لقاعدة الاستناد
والمعطوف بيان لتقسيم الاستناد ولفظ ثم لارتياح الزمان ولفظ الاستناد
مطلق وهذا المقام مقام الضمير واطهار لفظ خلاف الظاهر لبدل من
نكتة والنكتة فيه تنبيه للمعاينة فان قيل استخدام ممكن فلم ترك الاستخدام
لانه خلاف الظاهر فاجيب الى النكتة والنكتة فيه الاستخدام ضمير موضح
والاظهار موضح فذلك اختصار الظاهر فان قيل اللفظ اذا عييد معرفة
فهو عين الاول فيواصل قديرا عدل عنه يعنى هو غير كايه وكون الحقيقة
العقلية والمجاز العقلى صفة قائمة للكلام بواسطة اى بواسطة الجزء وهو
الاستناد ونسبة الحقيقة العقلية بالاستناد ثابت في محله اى موصوف ونسبة
المجاز العقلى بالاستناد غير ثابت في محله اى غير صفة حقيقة والنسبة في
عقله من نسبة المسبب الى السبب والحكم في التسعين هو العقل لا الوضع
للقوى مثال استناد الحقيقى اثبت الله البقل وضرب زيد ومات زيد
ومرض زيد وحق الاستناد صفة الشئ الى الشئ سواء كان الفاعل خالقا
او فعلا باختيار او بغير اختياره كمرض زيد ومات لان المرض والموت
ثابتان في محلهما بغير اختيار والموصوف هو الحال اى زيد واثبت الله
حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلى دون اما حقيقة واما آه لان بعض هكذا
ليس متردد الاول ان ذكر الشئ غير مناف للمعاينة وذلك لم يعدا الحصر
قوله وهو في القرآن (واذالت عليهم آياته زادتهم ایمانا) معطوف
على قوله واقسامه اربعة والجهة الجامعة عطف العلة على المعلول
فلفظ في متعلق بكثير وتقديم تعطف بالشأنه موصوفا بالكثرة بواسطة
والموصوف مقدم وبان لفظ في اظهارا للمعنى والظرفية من قبيل
ظرفية الشكل للجزء لان القرآن يطلق على المجموع وعلى البعض
والكثرة والقلة اما اضنافیان واما ذاتیان لانهما اما بالنسبة الى شئ

آخر اولا والمراد بالكثرة ههنا ذاتية اى بالنسبة ولا يشترط شئ قوله
واذالت عطف العلة على المعلول والخال فيه اقتباس والمراد بالعلة
والمعلول من قبيل سبب العلم بالعلم الحكمى يعنى وهو كثير لا سبب
الذات بالذات تعرف الاقتباس ظاهرا والمقتبس عذاب في آية
في سورة الانفال يعنى قول المصنف واذا تليت آه وما به الاقتباس الفاظ
محرر المصنف والاقتباس امر معنوى والمقتبس المصنف والتغير
بينهما لازم يسير وان كان التغير كثيرا فهو التلميح والتغير في ضمير
عليهم اوفى ضمير لضمير ايماننا اى تصديق وقوع المجاز العقلى لا تصديق
بالمؤمن به وضمير الجمع في عليهم وزادتهم راجع الى اهل المعانى
لالا المؤمنين كافي القرآن ولفظ كما قيد للمعنى

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله واما ذكره) لفظ اما مفردة وهو ما وقع في البداية واما مركب
من لان كنت منطلقا انطلقت كايين في الكافية واللام علة ففضن
معنى الشرط واما مركب من ان وما فادعت بعد القلب فالتبس
باما العاطفة فتحتم الهمزة لدفع الالتباس فصارا اما ذكره واستعمال اما
تفصيل الاجال الذهني او اللفظي جوابا لسؤال مقدر ويجب التعديل
لفظا ومقدرا في المركب وقضية اما ذكره شرطية متصلة مرددة
التالى لوجود ادات الانفصال تقدره ان يكن من شئ فذكره ليكون
الاصول والارجح والاحتياط والتنبيه والاظهار والركن الاعظم
كآه اتى وحذف في اما حذفه فيلزم ان يكون تقابل الذكر الترك
والاعتراضى النصب كالمبنى والمقتضى وقصد المتكلم واختياره والقصد
مختلف ههنا لان النكاهة او اختلافاة منوطة باختيار المتكلم وهو مراد
الذكر ولم يرد العدول يعنى لم يرد الحذف قوله والتبرك بذكره هنا
لمجرد التأكيد او اصنعة الاحتباك ولفظ التقديم والتأخير ولفظ ذكر
وحذف وتعرف وتذكر مصدر مبنى للمفعول لا للفاعل لان المصدر
المبنى للمفعول مناسب لموضوع والمبنى للفاعل خارج عن الفن وحيث
اريد الجعل اراد يرد الشئ وباراد الشئ لازم للجعل قوله فليكونه اللام

المحصل ومتعلق بالنسبة واللام في العطف عليه للنحصيل (قوله
إلى الذكر باعث التفسير تخصيص الذكر الأصلي بالمستداليه صراحة
ومصححه عموم الذكر في نفس الأمر وطريق العموم بطريق الاستخدام
قوله والاحتياط أي احتياط التكلم ومعطوف على السكون قوله ماؤزادة
الايضاح والتقرير حاصل بالقرينة والزيادة حاصل بذكر المستداليه
(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

واستغراق المفرد سواء كان يحرف التعريف وغيره (أشمل) من استغراق
المتني والجمع ولأنه يتناول كل واحد من الأفراد واستغراق المتني لما يتناول
المتني اثنين واستغراق الجمع لما يتناول كل جماعة جماعة ولا يتأني خروج
الواحد والاشئين بدليل صحة لأرجال في الدار إذا كان فيها رجل اورجلان
دون لأرجل) قال المبرر الفاضل التعريف بمعنى زاده ما إضافة الاستغراق
إلى المفرد (قلت) انها إضافة الصفة إلى موصوفها (فقال) لا اطلب
ملك هذه الاضافة (ثم قال) ما يجري من المعاني الاربعة (قلت) العهد
الذهني (قال) فن أي شيء ذهبت اليه (قلت) لكون الدعوى جزئية
(قال) مسائل العلوم كلية (قلت) لو كان هذا كلية لزم النقص (قال)
وما النقص (قلت) انه لا يطبق حل هذا الحجر رجل بل رجال حسن
(قال) هذا يجري فيها غير ما ذكرته من العهد الذهني (قلت) الاستغراق
فعلى الاول قضية شخصية وعلى الثاني قضية كلية أي بطريق
العموم المجاز مسورة (قال) وما الاستغراق (قلت) لا ليس بمقتضى
ولا عرف بل اعم منهما (قال) المفرد أفظى أو معنوي (قلت) المراد
ما يطلق عليه لفظ المفرد سواء كان حقيقة كرجل أو حكماً
كأجمع المضاعف باللام مثل لا تزوج النساء (قال) ما القائدة في تعميم
الاستغراق من حرف التعريف وغيره (قلت) دفع ما يوتهم اذما به
الاستغراق هو اللام انه يكون غيره ايضاً بقرينة المثال والاضافة
(قال) ما قرينة الحذف وتعيينه (قلت) لفظ أشمل اسم تفضيل
لا يستعمل إلا بحدى الاشياء الثلاثة والتثنية بقوله لأرجال قرينة معينة
للمحدوف (قال) نعم قرينة للجمع فقط لا للمتني والجمع معاً (قلت)

قوله إلى الذكر باعث التفسير
المستداليه لان المقصود
هو البحث عن الاحوال
من ذات المستداليه فيكون
باعث التفسير بعد مرجع
الضميرين المستداليه وبين
الذكر وتجميع التفسير
هو البحث عن الاحوال

نعم لكن استعمال الجمع كثير وان الجمع يستعمل في التثنية كما في قد صنعت
قلوبكم بالالتثنية في الجمع وان الاستغراق لما وجد في الجمع في التثنية
بطريق الاول (قال) رتب قياس قوله لانه يتناول (قربت) قياساً
مركباً فقلت لانه يتناول كل واحد واحد بخلاف استغراق الجمع والمتني
وكل ما هو شأنه كذلك فهو أشمل (قال) قرر بسطاً (قلت) لو قرر
يهد المنع على الكبرى ويحتاج في دفعه إلى ان يقال كلامي بين المتني والجمع مع
منشأوا لكل واحد واحد من المطلوب فحسنه ايضاً

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله ولما كان هامظنة) منشأ السؤال كون صيغة المفرد لا على الوحدة
كانسان والاستغراق دال على الكثرة وهما متساويان ومورد السؤال
ومحل الاعتراض والاستغراق المفرد أشمل والسؤال منع حقيقي أو نقض
أو معارضة حقيقة ودليل المعارض فكيف آه (والجواب معارضة
فان قيل المعارضة لا تعارض فامر غير معتد به فاما المعارضة
على المعارضة يجوز بمعنى النقض الاجابى قوله لما حرف وجود لوجود
يعنى وجود الشرط سبب لوجود الجزاء أو بمعنى حين فريد السؤال
بان وقت الشرط وقت الجزاء غير واحد (واجب بان الوقت وسعى
يكافى قوله تعالى اذا اردنا ان نهلك قرية امرنا الآية وألفظ اما بمعنى
ان فلا يرد السؤال والقصر في انما يدخل عليه في متعلق الاخير ومتعلق
الاخير لفظ مجرد عن معنى الوحدة لان اسم الجنس موضوع للماهية
من حيث هي وهي عارية عن الوحدة والتعدد وصاحبة لهما
وافترج عن الوحدة فيصح الاستغراق مع التعدد لا الجمع مع الوحدة
وعند البعض اسم الجنس موضوع للماهية مع الوحدة فريد السؤال
المعهود وعنده والجواب المعهود معنى على المذهب الآخر (مسئلة لطيفة
اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه في اول
الأمر فهو مجاز لغوي مع القرينة من طريق ذكر العام وإرادة
الخاص والتاس عنها فافلن (الوحدة والكثرة متقابلان بالمعروض
بالإيجاب والسلب لا بالذات لان الوحدة جزء الكثرة فلا تقابل بالذات

منه بالكسر اسم مكان
والقياس القبح كسرهما
فراينه وبين المصدرى
موضع يظن فيه كذا قال
سلكوا قبل قول الصف
ثم الاسناد منه فالرجع

اولاً ان الوحدة كون الشيء لا ينقسم والكثرة بخلافها فلا تقابل بالذات
لان الانقسام لازم فالتقابل بالعرض لا بالذات وعند العقل الوحدة
والكثرة متقابلان بالذات لان العقل يمنع حصول احدهما في شيء عند
حصول الاخر فيه فالتقابل بالذات عند العقل (والتقابل يكون
الشئيين لا يتجسمان في موضع واحد من جهة واحدة في زمان واحد
والتقابل اربعة اقسام لانها اما وجوديان واما احدهما وجودي
والاخر عددي والوجوديان اما ان يتعقل احدهما بدون الاخر اولا
الاول تقابل التضاد والثاني تقابل التضايف والعددي اما سلب
عن موضع قابل واسلب موضوع مطلق الاول تقابل العدم والملكية
والثاني تقابل الايجاب والسلب والمتقابلان اما حقيقيان ان كان
التقابل فيهما غايبة الخلاف وان لم يكن بينهما غايبة الخلاف فشهوران
نحو السواد والبياض والاسود والابيض والعلم والجهل والعالم
والجاهل والعنا والفقر والغنى والفقر

هذه الاسئلة للسيد محمد العربي بن عبد الله

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(واما العطف) أي جعل الشيء معطوفاً (على المسند اليه) الى قوله
او معية وهن عشرة اسئلة دقيقة مع اجوبتها الحقيقة فهذه هي (السؤال
الاول) سئل عن الطالب هذا القول وامّا العطف فلتفصيل المسند
اليه على أي موضع يعطف فلا بد ان يقول على قوله وامّا الابدال فلا زيادة
التقرير يقال له كل منهما جلة لا محل لهما من الاعراب ولا بد في ذلك
العطف من الجهة الجامعة بين المستندين والمستندين اليهما فعدنا
اقسام الجهة الجامعة فلا بد ان يقول هي ثلاثة عقلية ووهي
وخيالية ويعرف كل منها فيقال فاي من هذه الاقسام في هذا العطف فلا بد
ان يقول لكتنا خيالية لان الناظر الاعارف ممن له نصيب من العريية
اذا رأى او سمع ذكر واحد من توابع المسند اليه او ابدان كذالك الواحد
يخضر في خياله تابع آخر له ونكتة آتية (فان قال بدل هذا القول
هذا من عطف القصة على القصة ويكتفي فيه بمجرد تناسب
القصتين في الغرض السويق له الكلام وتساويهما ظاهر في هذا المقام

يقول منه (السؤال الثاني) سئل عنه هذه القضية جلية او شرطية
وعلى تقدير كونها من احدهما فما من أي قسم من اقسامها المعلومة
فلا بد ان يقول هي شرطية متصلة لزومية لان اقسامها معلومة
وانما كيد والتقدير هما يمكن من شيء فالعطف لتفصيل المسند اليه
فيقال له كيف تكون لزومية ولا لازم بين وجود شيء ما في العالم
ومين كون العطف لتفصيل المسند اليه فان قال نعم لكن يدعي
اللازمة بينهما ولا ينزغ هذا الادعاء ان تكون القضية كاذبة لانه
كناية عن تأكيد شئ الحكم اطلاق بل هي اتفاقية وتعلق الحكم
بوجود شيء ما في العالم وان كان اتفاقاً بفيد التأكيد يقبل منه
(السؤال الثالث) سئل عنه ان لفظ العطف بالمعنى المصدرى او بمعنى
التابع المخصوص كما يطلق على كل منهما بين النجاة فلا بد ان يقول
هو بالمعنى المصدرى بقرينة قوله فلتفصيل المسند اليه وقد فسره
الشارح العلامة لان التابع المخصوص لا يفيد تفصيل المسند اليه
وانما يفيد المعنى المصدرى ثم بين وجه الافادة وعدم الافادة فيقال له
ما الفرق بينهما ومن أي جنس كل منهما فلا بد ان يقول التابع المخصوص
من قبيل الالتقاط واللفظ كناية للصوت وهو كيفية قائمة بالهوى
فيكون اللفظ من مقولة الكيف وسموه بالهوى كناية بالصوت بها
يميز صوت عن آخر مثله في الحدة والنقل (واما المعنى المصدرى فهو
من قبيل الحال والحال واسطة بين الوجود والمعدوم غير داخله
نحت مقولة من مقولات العشرة فيقال له فعلى ما ذكر من قيام
اللفظ بالصوت والصوت بالهوى يلزم قيام الغرض بالعرض البس
ذلك بمسحيل فلا بد من ان يقول نعم هو مسحيل عند المتكلمين ويمكن
بل متحقق عند المتلازمة وهذا الاختلاف مبنى على اختلافهم
في تعريف قيام الشيء بغيره ويرد البحث على ما ذكر في علم الكلام ثم
يقال له فاذا كان المصدرى مراد وهو من قبيل الحال فكيف معلولا
للتفصيل وهو ايضا من قبيل الحال اذا الحال عند مثبته لا يكون معلولة
بحال اخرى الاعتدالي هاشم في الاحوال التي هي مما يتبع الحياة والبيست

هاتان الحالان مابيع فلا بد ان يقول الاحوال قد تكون سببا بحصول
احوال اخر وان لم يكن علة لها واطلاق العلة عليها واستعمال ادوات
التعليل بينهما على ضرب من التأويل وان قال المصدر المتعدي
كاهنا وان كان مدلوله امر غير موجود لكنه يستلزم لفاعله هيئة
حاصلة بسبب كونه مؤثرا من غيره ولقوله هيئة حاصلة بسبب كونه
مؤثرا من غيره وهذه الهيئة امر موجود من مقولة العقل والافتعال
في هذا الاعتبار يجوز ان يطلق عليه ايضا انه علة لما يترتب عليه
من الآثار قبل منه (السؤال الرابع) هذه القضية وان كانت شرطية
لكون امافها كامر لكن الغرض منها القضية الجلية وهي مسئلة
من مسائل علم المعاني فاي شيء وقع موضوع هذه المسئلة من
موضوع العلم فلا بد ان يقول موضوع المسئلة قد يكون عين موضوع
العلم وقد يكون نوعا منه وقد يكون عرضه الذاتي وقد يكون نوعا
منه وهذا من القسم الاخير فان موضوع العلم اللفظ العربي وعرضه
الذاتي الاحوال التي بها يطابق اللفظ العربي وعرضه الذاتي
الاحوال التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال والعطف نوع منه
(السؤال الخامس) ما الباعث للشارح العلامة على تفسير العطف
بقوله اي جعل الشيء معطوفا على المستداليه فلا بد ان يقول العطف
يطلق في السنة النحاة على معنيين المعنى المصدرى والتابع الخصوص
كامر والاول قد يكون بمعنى عطف الشيء عليه وقد يكون بمعنى
عطفه على غيره ففسره به للتنبيه على ان المراد به المعنى الاول لما فيه
من ارادة غيره من الفساد وقد مر ذكر قياس ارادة المعنى الثاني واما
فساد ارادة معنى الثاني من الاول فلاته وان كان من احوال المستداليه
ايضا لكنه ليس من احوال المستداليه بالاصالة بل بالتبعية والمقصود
من هذا الباب بيان الاولى والثانية (السؤال السادس) لام التعليل
في قوله فلتفصيل المستداليه هل هي لعللة الحسولية او التحصيلية
فلا بد ان يقول بل التحصيلية فمد خولها علة لما قبلها في الذهن
واما في الخارج فبالعكس فيقال له حيث قد ظهر العلة الغائية

للعطف فمأخذ المادية والصورية والفاعلية فلا بد ان يقول تمام
مفهوم جعل الشيء معطوفا على المستداليه بمنزلة علة الصورية
واجزاء هذا المفهوم بمنزلة المادة له وفاعله المتكلم فيقال له هل يمكن
وجود معلول مركب بلا علة غائية فلا بد ان يقول له نعم يمكن بل هو
محقق (اما على مذهب الفلاسفة فلان المصنوعات مسندة الى
المبايى العالية بطريق الانجاب فلا يكون لانجاب العلة الموجبة من
علة غائية (واما على مذهب المتكلمين فلانها مسندة الى الله تعالى
بطريق الاختيار وافعاله تعالى ليست معللة بالاغراض كما بين في محله
فيقال له فهل يمكن ان يكون البسيط الحقيقي علة تاممة اي فاعلا مستقلا
للمعلول المركب فلا بد ان يقول اما على رأى الحكماء فلا يمكن اذ الواحد
عندهم لا يصدر عنه الا الواحد وامكان العقل الاول وان كان معتبرا
لكنه من المعقولات الثانية التي لاتعلق بها الانجاب واما على رأى
المتكلمين فهو ممكن بل تحقيق لاستناد المصنوعات كلها الى الله تعالى
بالذات عند هم والتحقيق ان عند معاشراهل السنة مشيئ الصفات
الذاتية لله تعالى لا يتحقق علة تاممة بسيطة حقيقة لان اصفاته تعالى
مدخلا في وجود الموجودات كما حقق في محله (السؤال السابع)
يطلب منه ان يرب قياسا اقترانيا من الشكل الاول مستنبطان قول
الشارح العلامة فان فيه تفصيلا للفاعل يستدل به على الدعوى
الضمنية من مطابقة المثال للمثل له فلا بد ان يقول هذا المثال
مطابق للمثل له لان هذا المثال فيه تفصيل للفاعل من غير دلالة
على تفصيل الفعل وكل امر كذا شأنه فهو مطابق للمثل له فيقال له
القائمة في زيادة قولك من غير دلالة على تفصيل الفعل فلا بد ان يقول
فانته اظهار المقابلة بين قوله لتفصيل المسند اليه وقوله او المسند
فيقال له لانسان هذا المثال لا يدل على تفصيل الفعل لان ما دل
على تفصيل الفاعل يدل على تفصيله ايضا لان الفعل الواحد
بالشخص لا يصدر عن الفاعلين المختلفين لاستماع قيام عرض واحد
بالشخص يحل محل مختلفين فيدل على ان مجيئ زيد غير مجيئ عمرو

فيحصل منه تفصيل المسند ايضا كما في قولنا جاء زيد فعمر وفلايد
ان يقول هذا التفصيل انما يفهم بدلالة العقل وهي وان كانت
اقوى من دلالة اللفظ الا ان القرض من هذا الفن ببيان مدولات
الالفاظ ثم يطلب منه ترتيب هذا القياس من المختلطات وبيان كون
ضم جهة مناسبة لكل من الصغرى والكبرى فلا بد له اولا من تقرير
شرط انتاج الشكل الاول من المختلطات وبيان كون النتيجة
كالصغرى او الكبرى مع بيان ما يجب زادته عليها ونقصه عنها من
الجهات على ما فصل في محله ثم يقول هذه الصغرى ضرورية مطلقة
والكبرى مشروطة عامة والنتيجة هنا كالصغرى بعينها وتقرره هذا
المثال مطابق للمثل له بالضرورة لان هذا المثال مطابق للمثل له
بالضرورة لان هذا المثال فيه تفصيل للفاعل من غير دلالة على تفصيل
الفعل بالضرورة وكل امر كذا شانه فهو مطابق للمثل له بالضرورة
فهذا المثال مطابق للمثل له بالضرورة (السؤال الثامن) قول الشارح
ان الواو للجمع المطلق يستعمل لفظ المطلق في امثاله تارة في نفي التقييد
المعبر عنه بلا شرط شيء وتارة في تقييد النفي المعبر عنه بشرط لاشيء
فالمراد به هنا فلا بد له بعد ابضاح الفرق بين المعنيين ان يقول المراد
هنا هو الاول ولا ينافي الجمع المفهوم من الواو ان يقتصر المتعاطفتان
بالتقدم والتأخر والمعية بعد ان لا يقصد دلالتها عليه وفي قوله من غير
تعرض له ايماء الى ذلك (السؤال التاسع) يورد عليه ان لا نسلم ان الواو
للجمع المطلق من غير تعرض له كيف وانهم قد اوجبوا في السعي الابتداء
من الصفا فلو لان الواو للترتيب في قوله تعالى * ان الصفا والمروة *
الاية لما اوجبوا ذلك فلا بد ان يقول ليس هذا الايجاب مأخوذا
من الاية وانما هو من قوله عليه السلام ابتداء بما بدأ الله تعالى وهذه
الامر منه عليه السلام لوجي غير متلو (السؤال العاشر) اذا قال
الرجل لامرأته الغدير المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق
وطالقي وطالقي فدخلت الدار تطلق عند ابى حنيفة واحدة
وعندهما ثلاثا فلو لان الواو للترتيب عنده وللمعية عندهما لم يكن

الحكم كما قالوا فلا بد ان يبين لكل من القولين اخذا من غير الواو
على ما فصل في كتب الفقه والاصول وقد تبيننا غير ذلك اسئلة
سهلة الحصول والجواب بما يتعلق بالربية وغيرها لتوردها على
ضعفاء الطلبة لطبب قلوبهم بالحضور في معرض السؤال والجواب
ويرتفع ما عرض عليهم في اول الامر من الجدل والوجل وان لم
ينفعهم في حصول مطالبهم ما لم يسئل عنهم تلك الاسئلة المرتبة
ولم يجيبوا عنها والله الموفق بيده الخير وهو على كل شيء قدير
* بحم الله الرحمن الرحيم *

(قال) صاحب التلخيص في باب احوال المسند اليه (واما الفصل
وقال العلامة سعد الدين في المطول اى تعقيب المسند اليه بضمير
الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترب به اولا ولانه
في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له الى آخر ما قال (فلتخصيصه)
المسند اليه (بالمسند) يعنى لقصر المسند على المسند اليه (فقال)
الفاضل المير الكرمانى اولا الباء داخل على اى شيء اى على
المقصود او المقصور عليه (فقلت) هذا من تفسير السعد انه داخل
على المقصور ولكن السؤال لابد ان يكون على الترتيب بان يكون اولا
من ملوا وثانيا ما وما ثالثا من اللام ورابعا من الفصل وخامسا
من الفاء وسادسا من التخصيص وسابعا من الباء فقبل ما قبل
(ثم قال) الواو لاى شيء (فقلت) الظاهر انه للعطف اى ربط
مدخولة على ما قبله ربطا معنويا (فقال) على اى شيء يعطف
(فقلت) عطف على ما قبله لقرابته واما على بعده لاصلاته
ولا يجوز على واحدة من المتوسطات اذ كل منهما على مصححة
لاموجبة (فقال) ما اما (فقلت) مانم الكلام في الواو حتى تجاوز
ونقل الى اما (فقال) اى شيء بقى فيه (فقلت) بقى فيه امور بيان
معناه وتفصيله وبيان شرط العطف بالواو عند البلغاء وبيان
الجامع واتوا عنه (فقال) ما معناه (فقلت) معناه مطلق الجمع
(فقال) مطلق الجمع او جمع المطلق (قلت) له معنيان الجمع

الطلق على انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف عند الكوفية
مثل حصول الصورة وخصه الجمع او فرد الجمع على انه من
قبيل الاضافة الصفة الى الموصوف عند البصرية والظاهر هذا
من اللفظ والاول من المعنى (فقال) فاوجه الظهور من المعنى في هذا
المقام (فقلت) وجهه تفسيرهم بانه يدل على جمع المعطوف مع
المعطوف عليه سواء وجد الترتيب والتعقيب والترانخ والقتران
او بشرط لاشئ (فقال) جمعه في اى شئ (فقلت) اما في الذات
نحو زيدا قائما وقاعدا واما في الصفة نحو جاني زيد وعمرو واما في الثبوت
نحو جاني زيد واكرمى عمرو وما نحن فيه من هذا القبيل فحسن هذا
التفصيل غاية التحسين (ثم قال) ما معنى اما (فقلت) ماتم الكلام
في الواو بعد لما قلنا انما من انه لابد من بيان شرطه وبيان الجامع
وانواعه (فقال) ما شرطه (قلت) صحة العطف بالواو عند البلغاء
اخر ان الاول الجهة الجامعة والمناسبة التامة بين المعطوفين وهو
اشترائهما في اخص الاوصاف والثاني عدم كون الانقطاع بلايهما
بين الجملتين اى عدم اختلافيهما خيرا وانشاء لفظا ومعنى فقط
مطلقا عند السعد وفيما لا يكون له محل من الاعراب عند المحقق
الشريف وبعضهم لم يعتبر الشرط الثاني فجوز عطف الانشاء
على الاخبار وعكسه اشهاد ايضا واهر امثال قوله تعالى وبشر الذين
آمنوا واذ جعلنا البيت مثابة للناس واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى
وماؤيهم جهنم وبئس المصير واعتبر ان تخفى في ذلك عطف غير
متعارف وهو عطف جملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض
آخر واعتبر المناسبة بين الغرضين لابين الجملتين وسماه عطف القصة
على القصة وحسنه كثير من المحققين ثم قال وقد تذكر العمدتان
من الجملتين وتقدير الواو بحسب القرائن فحسن هذا ايضا (فقال)
ما الجامع وما النوع (فقلت) الجامع هو المناسبة التامة بين الجملتين
باعتبار الطرفين عند الشيخ عبد القاهر وباعتبار الغرض المسوق له
الكلام عند السكاكي وهذا هو المختار عند المحققين وانواعه ثلاثة

عقل وهوى وخيال فالعقل اتحادهما في التصور او تاملهما فيه
او تضاهيهما فيه والهوى شبه تاملهما في التصور او تضاهيهما
فيه او شبه تضادهما فيه والخيال تقارنهما في الخيال اى خيال التكلم
وهو يختلف بحسب الأشخاص والطباع والامكنة والازمنة (فقال)
ما الجامع ههنا (فقلت) الظاهر هو الخيال عند الشيخ والعقل الاتحادى
في بيان فائدة حال المسند اليه عند السكاكي فحسن هذا التفصيل (ثم قال)
هذا القدر يكتفى (فقلت) ارجو منكم اقراسطرين (فقال) هل بقى في الواو
شئ (فقلت) ما بقى فيه شئ يعنيه (فقال) بقى فيه تفصيل (فقلت) ما هو
(فقال) اذا اتصل جملة بجملة فكتم احتمال بينهما (فقلت) لابد من تقييد
هنا السؤال بقولكم اذا اتصل جملة بجملة ولم يكن لهما محل من الاعراب
ولم يكن في الاول حكم لم يقصد اعطائه للثانية (ثم قال) فكتم احتمال
بينهما (فقلت) ستة كمال الانقطاع بلايهما كمال اتصال شبه كمال
انقطاع شبه كمال الاتصال كمال الانقطاع مع الابهام توسط بين
الكاملين فالاربعة الاول توجب الفصل والاخيران توجبان الوصل
ثم اردت تفصيل الستة (فقال) اترك التفصيل (فقال) ما اما فقلت حرف
يفصل بهما اجل ويؤكد به ما صدر ويضمن معنى الشرط (فقال) اكلى
او لم اكلى (قلت) اكلى عند المحققين واما عند الشيخ لرضى فكلى
في الاخيرين واكثرى في الاول على انه لا يوجد في اوائل الكتب (فقال)
كيف يوجب التفصيل فيهما (قلت) يوجد تبعهم ما اجل (فقال) كيف
يفصل اما اذا التفصيل بمدخول اما فقط (قلت) هذا مجاز في النسبة ومبنى
على اعتبار الواسطة في العروض فان التفصيل بمدخول اما او لا
بالذات واما ثانيا وبالواسطة واسطة في العروض لافى الثبوت (فقال)
ما الفرق بين هذه الثلاثة (قلت) الفرق بينهما هو انه يكون ثبوت العارض
للعروض مجازا والواسطة حقيقة هذا في الواسطة في العروض ويكون
ثبوت العارض للعرض حقيقة سواء ثبت الواسطة كشبوت
الحرارة للنار ولا كشبوت القطع لفم المسكين في الواسطة في الثبوت
ويكون ثبوته لاهلها حقيقة كشبوت الابيات للدليل وللمستدل في اثبات

النتيجة في الواسطة في الاثبات (فقال) ما المراد بمصدر (فقلت)
هو النسبة الانصالية الشرطية عند الخفية والنسبة الجمالية الجزئية
عند الشافعي ففيه تسامح على المذهبين (فقال) لم قالوا ويتضمن معنى
الشرط ولم يقولوا للشرط (فقلت) لعدم صراحة الشرطية وقيام
مقام الشرط المتروك بالكلية وظهور مضمون الجملة حسن هذا
التفصيل ايضا (ثم قال) اللام في الفصل لاي شيء (فقلت) انه
للاستغراق ليكون هذه القضية من مسائل الفن وهي كلية (فقال)
مسئلة الفن يجب ان يكون حلية وهذه شرطية (فقلت) هذا عند
البعض غايي وعند البعض قديكون شرطية كما حقق في التلويح
والتوضيح (فقال) ما معنى الفصل (فقلت) معناه لغة التفريق والتبميز
على ان يكون الثلاثي بمعنى المزيد او على اسم التفصيل بمعنى التفريق
كالاسلام اسم للتسليم والكلام للكلم وعرفا طائفة من المسائل اعتبرت
مستقلة واصطلاحا عند المعانيين هو ما بينه السعد بقوله تعقيب المسند
اليه بصير الفصل ولكن فيه ثلاث مساحات (فقال) لم قلت لان
الفصل في الاصطلاح حال المسند اليه وصقته والتعقيب صفة المعقب
عند المحققين وصفة ضمير الفصل عند السعدلان المحققين قالوا المصدر
المتي للفاعل صفة الفاعل والمصدر المتي للفعول صفة نائب الفاعل
دائما وقال العلامة هذا في المصدر الغير الموصول بحرف الجر واما
الموصول به فصفة للحجور حيث قال ففهم المعنى صفة الفاعل او المعنى
وفهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ لان الضمير من اقسام الاسم وكله
الفصل اداة عند بعض الضعفاء (فقال) تحمل التعقيب على المصدر
المتي للفعول اي كونه معقبا بصير الفصل (فقلت) الكون
باعتبار المشتق غير معتبر في مفهوم المصدر مطبقا بل في مفهوم
الحاصل بالمصدر والابليزم الدور والالتسلل او خلاف المتبادر
اما الاول فلان الكون مصدر ايضا فلين تعريفه بكونه كائنا وهم جرا
واما الثاني فلان المعقب يتوقف تعقله على التعقيب ولو عرضه التعقيب
بما يتضمن المعقب يلزم الدور واما الثالث فلان المتبادر من التعقيب

مثلا لغة وعرفا جعل الشيء عقبا لا كونه معقبا على ما لا يخفى قالصواب
ان يفسر هكذا اي كونه بحيث يعقب بكلمة الفصل حسن هذا
التفصيل ايضا غاية الحسن (ثم قال) الواو لاي شيء في قوله واما جعله
من احوال المسند اليه (فقلت) الظاهر انه للاستيناف الباقى سؤال
عن السبب المطلق بقرينة السياق اعلم جعله من احوال المسند اليه
دون المسند مع انه دخلا فيها لكونه دالا على حال النسبة المحققة
بينهما ويجوز تقرير السؤال مع قطع النظر عن السياق هكذا لم جعله
من احواله مع انه من حال المتكلم وحوال الضمير او ليس بحال شيء
على ان الظاهر من الفصل هو كلمة الفصل (فقال) رتب قياس قوله
لانه يقرنه بولا (فقلت) لا يكون قياسا (فقال) لم (فقلت) لانه علة
ياعنة وسبب في الجملة وبمبنى القياس على العلة المستزمنة والموجبة لان
مداره الانتقال من الملزوم الى اللازم عقلا واطار جارا ولزوم في الباعثية
على ما لا يخفى وايضا الفصل المعمل بديهى الثبوت فلا يحتاج
الى الاثبات (فقال) المراد من اللزوم اللزوم في الجملة (فقلت)
قد حققوا ان المراد به في الاقضية ولو غير البرهانية هو اللزوم بالجملة (فقال)
ما الفرق بين المستزمنة والموجبة (قلت) المستزمنة في الاعتبارية
كاستلزام طلوع الشمس لوجود النهار والاربعة للزوجية والثلاثة
للقدرية لعدم استلزامها الى الله تعالى والموجبة في الامور الحقيقية
كتعلق ارادة الله تعالى وقدرته وتكوينه لوجود الاشياء في الظاهر
ولا لنفسها في الحقيقة عند المتأريذية وتعلق الاولين فقط عند الاشاعرة
(فقال) لم قلت في الظاهر اولا وفي الحقيقة ثانيا (فقلت) لان الحق
ان التعلق امر اعتباري ومن قبيل الحال عند المحققين فليس من
شأنه التأثر من العلة الموجبة بل التأثر منها شأن نفس الاشياء لا غير
(فقال) التعلق قديم واحداث (فقلت) لا قديم ولا حادث لانه لو كان قديما
يلزم قدم الحوادث وتختلف المعلول عن العلة الناعمة المؤثرة وانتفاء القديم
وهذا كما يقال ذات الله وكذا صفاته ليست علة للتحدثات والايلازم
احد هذه الثلاثة فحسن هذا التحقيق ايضا (فقال) رتب هذا بتويع

تكلف وتأويل (فقلت) جعله من احوال المسند اليه اولى لانه مبنى على انه يفترن به اولا آه ثم قلت يرد المنع على الكبرى المطلوبة لانه لا يلزم من الاقتران كونه حالاه (فقال) الكبرى مبنية على اعتبار قيد في الصغرى وهو يقوم به ولو بعد التأويل واعتبار المسامحة (فقلت) يرد المنع على هذا القيد من انه يتأنيقه قوله الاتي متصلا حيث قال ولانه في المعنى عبارة عنه وان كان غير صحيح لان معنى الإرادة يستحيل ان يكون عبارة عن معنى الاسم وبالعكس والا يلزم كون الإرادة اسما او كون الاسم ارادة واللام باطل وكذا المألوم (ثم قال) هذا القدير يكتفي في هذا المقام ولقد ظهر استحفاقك الباهر عند الانام وحقق تفصيل الكلام ونحقيق المرام

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله وما تقدمه) التقديم جعل الشيء مقدما على الشيء والتأخير جعل الشيء مؤخرا عن الشيء فهنما تقابل تضادف وهذا التقديم على نية التأخير وفي تقديم المبتدأ التقديم لاعتلى نية التأخير والواو معطوف على ما قبله اما على البعيد بجملة مناسبة ولفظ اما شرطية متصلة مرادة التالى اصله ان ما يكن من شئ في السبب فتقدمه ثابرت (قوله التخصيصه) اللام متعلق بنسبة واللام المعهود للتخصيص لا الحصول فلا يكون التقياس في لام التخصيص على علة ذهنية ولا يثبت الخارج بالذهني نحو ضربت زيدا للتأديب بخلاف نحو فعلت من الحرب جينا (قوله اى القصر مستند اليه المسند) باعث التفسير شهرة دخول البناء على المقصور عليه (ومحجته قوله على ما مر لان معنى آه) فيلزم توارد العلتين المستقلتين (اجيب بان الاول موجبة والثاني عليه محججة او الثاني علة خارجية بطريق الجلبة او التوارد المعهود مبنى على قول من جوزوه (واجيب بان قوله على ما مر علة التفسير وان قوله لان معنى آه علة لقوله على ما مر تقديره هذا التفسير يصح بناء على ما مر ترتيب القياس كما في التفسير على ما مر يصح التفسير ودليل الملازمة قوله لان معنى قوائمه ولا يتعلق اللام بقيد

التقديم لانه جيتئذ يلزم الدور لان المثال مثبت بالقاعدة (اجيب بان المثال علة لمية جازما بين في المختصر المشتهى (وقوله التخصيص التخصيص والقصر مبنى للفعول للافعال لان المبنى للفاعل خارج عن الفن والتخصيص التمييز فيه مشهور ولا بد في التمييز من اربع المميز هو المتكلم المميز هو المقصور عليه المسند المميز عنه هو سائر المسند وما به التمييز هو المسند اليه المقصور الذي دخل البناء عليه وتفصيل البناء مذكور في بحث ضمير الفصل في السيد الشريف

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله ووجهه) اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق (ان الكلام اذا نقل آه) اما عطف على قول المصنف ويسمى هذا النقل التفات آه لاصالته او على قوله هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق لقرينه ليكون الراجح كونه جوابا لسؤال مقدر نشأ من قوله ويسمى ومن قوله هو التعبير فلا يعطف عليهما لما بهنما كمال الانصاف المانع من الوصل و باعث التفسير دفع توهم رجوع الضمير الى نفس الالتفات ومحجته كون الكلام مشتملا على المجاز الخفي بقرينة قوله كان احسن تطرئه كما في واسئل القرية اذا لاستخدام في الضمير (قوله على الاطلاق اى سواء كان على مذهب الجمهور او على مذهب السكاكى ولا يخفى وى ويحتمل ان يكون مصرفا الى انواع الالتفات تقدير الكلام سواء كان الالتفات من المتكلم الى القرية او الى الخطاب او من الخطاب الى المتكلم آه والاطلاق مستفاد من قولهم المطلق على إطلاقه ومن مقابلة قوله وقد يخص مواقفه آه (قوله كان احسن والمراد من الحسن الحسن الذاتى العقلى العرضى لا الشرى اذ الحسن الذاتى عنده اهل المعاني مائتاً من مطابقة الكلام لمقتضى الحال وههنا كذلك اذا نقل الكلام من مقتضيات الاحوال وتطرئه نشاط السامع من الاحوال المقضية فالحسن ناشئ من مطابقة الكلام لمقتضى الحال والحسن العرضى مائتاً من المحسنات المعنوية واللفظية المبنية في البديع ومن عد الالتفات من البديع قال يكون الحسن عرضيا

ولا ضرر في كون المسئلة الواحدة من علمين باعتبارين متباينين كما
بين في حاشية المفتاح للسيد والعقل كون الشيء ملائما للطبع أو كون
الشيء صفة كمال وكلا المعنيين محتمل ههنا والشرع كون الشيء
متعلق المدح في العاجل والثواب في الآجل والكلام المنقول من
اسلوب ليس كذلك وترك المفضل عليه كمال ظهوره وهو الكلام
الخروج على اسلوب واحد ولا بد من اصل الحسن فيه على ما هو
مقتضى صيغة التفضيل وهو اما لطابقته لبعض مقتضيات الاجوال
سوى الالتفات او لاشغاله على الفصاحة كما هو المرئى عند الخطيب
الدمشقي فاحفظ الحسن فانه مما لا بد منه في الامتحانات (قوله نظرية
تخير من نسبة احسن الى الضمير المستكن الراجع الى الكلाम مفعول له
لقوله اذ انقل قوله اى تجديدا واجدانا قال السلكون في قوله تجديدا
بيان للمعنى اللغوى واحداثا بيان للمعنى المراد فعلى هذا يكون مجازا
من سلا من باب ذكر الملزوم واردة اللازم اذا الاحداث لازم للتجديد
كالانقلى فيما قاله الفاضل الرومى تخلط فهو خلط والقرينة المانعة
كون تجديد الشيء مستلزما لوجوده والا ولا وجود نشاط السامع
قبل النقل (قوله نشاط السامع اللام تقوية للعمل واجلبة بتقدير
المفعول نظرية اى نظرية للكلام لاجل حصول نشاط السامع
ولورب القياس بصور الدعوى هكذا نظرية الكلَام امر مهم لانه
وكذا اللام في اللفاظ يحتمل ان يكون تقوية للعمل بملاحظة المضاف
المحذوف اى لصاحب الاصفاة ويحتمل ان يكون اجلبة بتقدير
المفعول اللفاظ اى يلفاظ السامع لاجل الاصفاة لم يقل ووجه كون
الكلَام احسن ابرازا له في صورة الدليل تقديره بالقياس الاقترانى المركب
الموصول النتائج هكذا الالتفات امر مستحسن لانه نقل للكلَام من اسلوب
الى اسلوب آخر وكل ما هو كذلك فهو مطرقة النشاط السامع وموقظة
للسامع فهو امر مستحسن بنج الالتفات امر مستحسن ولو قرر بسبطا
يلحظ قوله نظرية قيده للصغرى او دليلا للكبرى المطبوعة تأمل
في الترتيب (قوله وقد يختص موافقه) كلمة قد لتقليل كإرضاء سلكونى

والتحقق كما ارضاه حسن جللى والباقى (بملطائف) داخل على
المقصود والقصر اضافى من باب قصر الموصوف على الصفة حاصله
الملطائف مقصورة على الكون في المواقع والاختصاص ههنا معنى
الامتياز حقيقة عند السعد ومجاز عند السيد بعلاقة المرومية
او حقيقة عنده ايضا من باب التضمين كما قال في نخص بالعبادة اى
تميز بالعبادة من بين المعبودين مخصوصا بابهلك انتهى قوله اى
قد يكون لكل التفات كلمة كل مأخوذة من اضافة المواقع الى الضمير
اذ هى بقيد الاستغرائى اما في المضاف اليه فلا يسكن بترك الشارح
المضاف في التفسير واما في المضاف فهو الراجح فينبذ يكون ترك
الشارح المضاف في التفسير اشارة الى ان اختصاص اللطائف بالكون
في المواقع ككتابة عن اختصاصها بالكون في الالتفات نفسها
واذا حل كلمة قد على التحقق فلا غبار واما اذا حل على التقليل
ففيحتاج الى ان يقال ان الكلمة المستفاد من الاضافة ناطرة الى الانواع
والجثية المستفاد من كلمة قد ناطرة الى الجزئيات كما احتاج اليه
الفاضل السلكونى دفعا للثاني قوله سوى هذه الفائدة استثناء
من قوله لطيفة ووجه تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز عند
البرصيين في الضرورة الشعرية لا غير وعند الكوفيين مطلقا
لنكتة وداع والنكتة ههنا التقاسم المستثنى منه في اول الامر في ذهن
السامع بخبر عن المستثنى واما لان في التأخير دخلا بالمراد اذ مراد
الشارح كون قوله بحسب المقام قبل المستثنى منه فلو اخبر توهم انه
صلة للعامة في قوله سوى هذه الفائدة العامة كما قالوا في قوله تعالى
* وجاء رجل من آل فرعون يكتم ابنته * فانه لو اخبر من آل فرعون
لو توهم انه من صلبه يكتم ففوت معنى المراد

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)
(الباب السادس الانشاء) السباب طائفة من المسائل او التصديق
او الالفاظ او النفوس والجل صحيح ان كانا متجانسين ولا يحتاج
الى التاويل بخلاف المضاف في احد الجانبين والمضاف المحذوف دوال

او مدلولات وانما ظهر الاتضاء ثانيا في مقام الضمير تنبيهها للمعايرة لان
الاول عبارة عن المعنى والثاني عن الالفاظ بقرينة الاطلاق في تضمنين
قد يقال لان الاطلاق يستعمل في اللفظ واذا ارتكب الضمير يحتاج
الى الاستخدام وهو خلاف الظاهر اوضح ويرد السؤال بقاعدة
مشهورة هو ان المعرفة المعادة عين الاول اجب بانها لا تكون مطلقة
فهو اصل قد يعدل عنه وفي قوله قد يقال تضمن لفظ الاطلاق
تقديره قد يقال مطلق على الكلام الذي ليس لتبنيته تطابقه خارج
تطابقه ولا تطابقه والمعنى الاول من مقولة الكيف والشي راجع الى
العقد والمقيد معا وهما الخارج والمطابق ويجوز رجوع الثاني الى
الخارج ما قبله بالقياس الى النسبة ولفظ او مجرد ترديد وقد يقال
على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الخبري والمعنى الثاني من مقولة
الفعل قوله لا لاخبار لان الاخبار قد يقال على فعل المتكلم اعني القاء
الكلام الخبري يعني لفظ لفظ زيد قائم قوله والمراد هو الثاني
من قصر الصفة على الموصوف وانما قال المصنف الباب السادس
الانشاء ولم يقل احوال الانشاء كما قال احوال المسند اليه وكذا
القصر والايجاز والاطناب لان الانشاء والقصر والاطناب عين
الاحوال ولا حاجة الى زيادة الاحوال

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(الباب السابع الفصل والوصل والوصل عطف بعض الجمل على بعض
والفصل تركه) اي ترك عطف بعض الجمل على بعض فبينهما تقابل
العدم والملكية (قال) استناد المشهور ليعني افندي على اي معنى
يجعل اللام من معانيه الاربع المشهورة (قلت) على العهد الخارج بي
ولا تحمل على غيره ما امكن العهد (ثم قال) ما معنى العهد الخارج بي
(قلت) لام وضعت للإشارة الى قصد الحصة المعينة (قال) باى وجه
نعت تلك الحصة بين المتكلم والمخاطب اعني بين المصنف والطالب
ههنا (قلت) يسبق ذكرها في ضمن قول المصنف ويحصر
في ثمانية ابواب ابواب جمع والجمع يدل على المجموع والمفرد

في ضمنه اي سبق ذكرها كتابة لا صراحة لان باب السابع لم يسبق
ذكره صراحة في قول المصنف ويحصر المقصود في ثمانية ابواب
لم يسبق ذكره كتابية بل ذكر النكاح وهو ثمانية ابواب وارادة الجزء
وهو الباب السابع لانه جزء من ثمانية ابواب والنكاح يدل على جزئه
(قال) ما معنى الباب (قلت) طائفة (قال) ما الحصة المعينة من
مدخوله (قلت) طائفة من الالفاظ الدالة على الفصل والوصل
(قاله) واذا كان الباب عبارة عن الالفاظ هل تكون من الموجودات
الخارجية ام لا (قلت) تكون من الموجودات الخارجية (قال)
كم اقسام الموجود في الخارج (قلت) عشرة الاول الجوهر والبنائي
اعراض (قال) وما تعريف الجوهر والعرض (قلت) الجوهر
الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لاف موضوع والعرض
هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان وجدت في موضوع (قال)
الالفاظ هل من قبيل الجوهر ام من قبيل الاعراض (قلت) من قبيل
الاعراض (قال) بين اقسام العرض (قلت) كم وكيف وابن ومتي
واضافه وملكية ووضع وقيل والتعال (ثم قال) فن اي قسم تكون
الانفاظ من هذه الاعراض (قلت) من مقولة الكيف (قال)
ما تعريفه (قلت) تعريفه على ما قاله صاحب الهداية هو هيئة
في شيء لا تقتضي لذاته قسمة ولا نسبة (قال) ما فائدة قوله لا يقتضي
لذاته قسمة (قلت) فائدة اخراج الكم من التعريف وهو من اغيار
المعرفة (قال) ما فائدة قوله ولا نسبة (قلت) فائدة اخراج سائر
اقسام الاعراض (قال) وكم اقسام الكيف (قلت) اربعة (قال)
بين اقسامه (قلت) ينقسم الى قيات محسوسة باحدى الحواس
راسخة كحلاوة العسل وملوحة البحر وغير راسخة كحمة الحبل
وصفرة الوجه والى كقياسات نفسانية وهي حالات كالكتابة
في ابداء الخلق وملكات كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك
والى استعدادية كالاصابة واللين والى كقياسات مختصة
بالكميات المتصلة والنفصلات كالثلاث والاربعان للسطح والزوجة

والفردية للعدد (قال) فمن اى قسم من هذه الاقسام الاربعة
 (قلت) من الكيفيات المحسوسة (قال) ومن بينها (قلت) من
 المحسوسة بحسب السمع (قال) ثم البحث من جانب الموضوع من القضية
 فرجعنا الى جانب المحمول (فقال) هل المحمول الفصل فقط
 او المجموع (قلت) المجموع لانه العطف قبل الربط وبعد العطف
 الربط (قال) اذا اردت منه المعنى المصدرى فلا يوجد بشرط الجملي
 وهو تغاير الذهني واتحاد الخارجي لان المعنى المصدر من الموجودات
 الذهنية وان اردت غير ذلك فبين (قلت) المراد منه المبنى للمفعول اعني
 المفصولية والموصولية لا المصدر ولا الحاصل بالمصدر ولا المصدر
 بمعنى الفاعل ولا المصدر بمعنى المفعول ولا لبنى للفاعل (قال)
 واذا كان المراد منهما هكذا فمن اى مقولة يكونان (قلت) من مقولة
 الانفعال (قال) واذا كان جانب المحمول من مقولة الانفعال والموضوع
 من مقولة الكيف يلزم ان لا يصح الحمل بينهما كما في قولنا الانسان
 حجر (قلت) نقدر المضاد من جانب المحمول وتقديره الباب السابع
 دوال مباحث الفصل والوصل فيصح الحمل (قال) لم ترك الاحوال
 ههنا ولم يقل الباب السابع احوال الفصل والوصل وفي السابق
 قال احوال الاسناد الخبرى وحوال المستند اليه الى ان جاء الى باب القصر
 (قلت) ان الفصل والوصل بعينهما من الاحوال كما اشار اليه الشارح
 عند شرح قول المصنف وكل من الاسناد والتعلق اما يقصر او يغير
 قصره وان ذكر يلزم اضافة الشيء الى نفسه فلا يفيد كما في قولنا
 الانسان انسان (قال) واذا كان الفصل والوصل مباينين عن الاحوال
 هل يكون من الاعراض الذاتية او من الاعراض القرينية (قلت)
 من الاعراض الذاتية (قال) وما اعراض الذاتية (قلت) ما يلحق الشيء
 لذاته او لجزئته او لا يخرج يساويه (قال) فاي طريق عرض
 الفصل والوصل اعني المسبوقة بجملة اخرى (قلت) لاهر خارج
 عن نوع اللفظ العربي مساو له اعني بشرط كون الجملتين بينهما
 كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال اوشبه كمال الانقطاع

اوشبه كمال الاتصال او كمال الانقطاع مع ايهام او التوسط
 بين الكمالين فكلما تحقق الجملتان تحقق واحد من هذه الاقسام
 الستة وكلما تحقق واحد من هذه الاقسام الستة تحققا الجملتان فيكون
 حاصل التكلام الجملة المسبوقة بجملة اخرى بشرط كونه بينهما
 كمال الانقطاع مثلا تفصل والجملة المسبوقة بجملة اخرى بشرط كونه
 بينهما التوسط بين الكمالين مثلا توصل واطلاق العرض الذاتية
 على الفصل والوصل مما سمح كما في قولنا العرض الذاتي للانسان
 الضحك والسكابة على ما بينه الشريف بقية حاشية الضمري لان العرض
 الذاتي في الحقيقة الضاحك والكاتب (قال) فمن اى قسم يكون
 هذه القضية (قلت) من الطبيعية لان فيه حكما على الحصة المعينة
 من الماهية والحكم على الحصة المعينة من الماهية حكم على الماهية
 فيكون في هذه القضية حكم على الماهية فتكون طبعيا قطعيا (قال)
 لم قال المصنف مقام المضر الظاهر فقال الوصل ولم يقل هو
 (قلت) تنبيهها على المغايرة بين الوصلين لان المراد بالاول الماهية
 بشرط شيء اعني بشرط الوقوع كما هو شأن مجموعات مسائل العلوم
 ومن الثاني الماهية بشرط لاشي كما هو شأن المحدود ولا جل هذا
 ترك العطف (قال) وما اقسام الماهيات (قلت) ثلاثة الماهية
 لا بشرط شيء الماهية بشرط لاشي الاول مطلق تارة بتحقيق في ضمن
 الثاني فلا تكون موجودة تارة في ضمن الثالث فتكون موجودة والقسم
 الثاني ليس بموجود اتفاقا وفي وجود الثالث نزاع (قال) وما اقسام
 الكلبي (قلت) ثلاثة الاول عقلي والثاني طبيعي والثالث منطقي (قال)
 وما الكلبي الطبيعي (قلت) المعروض (قال) وما الكلبي المنطقي
 (قلت) المعارض (قال) وما الكلبي العقلي (قلت) مجموع المعارض
 والمعرض مثلا الحيوان فانه اذا اعتبر عبارة عن جسم تام حساس
 متحرك بالارادة كان طبعيا واذا اعتبر عبارة عن ما لا يمنع نفس
 تصور مفهومه عن وقوع الشريعة كان منطقيًا واذا اعتبر عبارة
 عن كونه مجموع جسم تام آه وما لا يمنع آه كان عقليا (قال) وما الفرق
 بين الكلبي والكل (قلت) الكلبي يحمل على افرادة المتدرجة تحته

والكل لا يحمل (قال) اطلب منك فرقا آخر غير هذا (قلت) انك لست
 ليس بوجوده في الخارج والكل موجود في الخارج فتعقل (قال) هل
 كان البعض الثاني عين الاول ام لا (قلت) لا غيره (قال) لم قلت
 غيره (قلت) لو كان عينه يلزم ان يكون تعريفا بالباقي (قال)
 اطلب منك وجهها غير هذا (قلت) البعض الثاني ليس عين الاول
 لان بعض الثاني نكرة والشيء اذا اعيد نكرة لم يكن عين الاول
 كما اذا اعيد معرفة يكون عين الاول (قال) ما الفرق بين الجملة والكل
 (قلت) عموم وخصوص مطلق على ما قاله الشارح ههنا (قال)
 وما مر جمع النسب الرابع (قلت) مرجع المساوي الى موجبتين
 كلتيني ومرجع الثاني الى سالتين كلتيني ومرجع عموم المطلق
 الى موجبة كلية وسالبة جزئية ومرجع العموم والخصوص من وجه
 الى موجبتين جزئيتين وسالتين جزئيتين (قال) لم لم يقل عطفت
 بعض جل على بعض (قلت) فاذا قال هكذا يلزم ان يكون التعريف
 اخص من المعرفة فلا يكون جامعا لافراد المعرفة لان عطفت الجمل
 على الجمل وعطفت الجملة على الجملة وبالعكس يكون خارجا
 عن التعريف (قال) لا نسلم لزوم كون التعريف اخص
 من المعرفة وانما يلزم لولم يكن حل تنوين قوله عطفت بعض جملة
 على بعض على الجنس واذا امكن لزوم ان يكون التعريف مساويا
 لافراد المعرفة لان الجنس شامل على القليل والكثير (قلت)
 الالفاظ المذكورة في التعريف يجب حمله على المتبادر والمتبادر
 من التنوين الوحدة الشخصية واذا كان كذلك يلزم ان يكون التعريف
 غير جامع لافراد المعرفة قطعاً فلهذا قال عطفت بعض الجمل على
 بعض ولم يقل عطفت الجملة على الجملة (قال) ما الغناء في فينهما
 (قلت) التعريف والجزاء (ثم قال) يتفرع على تعريف ام على
 التعريفين (قلت) على التعريفين (قال) فرع على ما قبله على نهج
 القياس الاستثنائي (قلت) كلما كان الوصل عبارة عن عطفت
 بعض الجمل على بعض والفصل تركه لم يلزم ان يكون بينهما تقابل

العدم والملكة لكن المقدم حق والتساؤل مثله (قال) لا نسلم الملازمة
 كيف قال الشارح في المختصر بمنزلة تقابل العدم والملكة (قلت)
 اراد الشارح في هذا الكلام تقابل العدم والملكة بالمعنى الحقيقي سواء
 كان قابلاً للوصل بشخصه او بنوعه او بجنسه القريب او البعيد
 وفي المختصر بالمعنى المشهور واعني التقابل بشخصه فلهذا قال
 بمنزلة العدم والملكة فاذا كان كذلك يلزم ان يكون بينهما تقابل العدم
 والملكة قطعاً (قال) وما قسام التقابل (قلت) اربع التضاد والنضيف
 والعدم والملكة والايجاب والسلب (قال) هذا التقسيم باطل لانه
 اذا دخلت التقابل العدم والملكة بالمعنى الحقيقي في المقسم فالاقسام
 غير حاصرة (قلت) لا نسلم انما كان باطلا لودخل في المقسم وخرج
 عن الاقسام وهو ليس بداخل في المقسم والاقسام لان المراد
 من المقسم التقابل المشهور وهو ينحصر في اربعة واجب يجوب
 آخر ان هذا داخل في المقسم والاقسام ولا يلزم عدم انحصاره لان التقابل
 بالمعنى الحقيقي داخل في تقابل الايجاب والسلب على ما قاله ميرزا جان
 (*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

نحمدك يا من فتح ابواب المعاني وخزائن البيان * بمفتاح افكار العلماء
 وكشف حجاب لطائف القرآن * ونصلي على سيد البشر المختار من نبي
 عدنان * المبعوث بآيات المعجزات واشرف الاديان * وعلى آله وصحبه
 العظام، والذين تبعوهم باحسان (وبعد فلما اراد اعلم العلماء وافضل
 الفضلاء شيخ الاسلام دري زاده السيد عبدالله زاده الله شرفه واقباله
 ان يعقد مجلساً لامتحان الطلبة العلوم من طلاب الرؤس ويميز منهم
 بين الرؤس والرؤس عين موضع الامتحان من المطول من قوله (واصل
 الخطاب ان يكون لمعين) الى قوله (فلا يختص به مخاطب) وجمع
 بين هذا العبد الضعيف الخفيف وبين علماء المشاهر من المدرسين
 الكرام البخاري فناماً ما في هذا المقام من الابحاث الغامضة فانتخبنا
 منها اسئلة دقيقة معاجزها الحقيقة ثم عرضنا عليهم ومن الله
 الهداة في البداية والنهاية وما توفى الله عليه توكلت واليه ائيب

(السؤال الاول) ما الواو في هذا المقام (الجواب) الاستئناف وجهه ان المصنف افاد اولاً ان تعريف المسند اليه لا فائدة الخطاب اتم فائدة ثم تعرض لتفصيل كل من المعارف وقدم الاعراف وزيد فقال (فيلاضمار فلان المقام مقام التكلم والخطاب او القبيد) ويرد عليه ان الخطاب قد يترك الى غيره فلا يقيد فائدة تامة (الثاني) ان كلمة الاصل لفظ مشترك فبأي معنى يراد في هذا المقام (الجواب) انه بمعنى اللائق والراجح بقرينة قوله وقد يترك وهذا مجاز وهو مر جوح ومقابل حقيقة وراجع (الثالث) ان تعميم الشارح العلامة قول المصنف لمعين بقوله واحداً كان او كثيراً ما الباعث (الجواب) ان التبادر من التعيين التعيين الفردي فحينئذ يخرج التثنية والجمع (قبل وما الصحيح في التعميم (الجواب) ان المعين منون بتوحيب التكسير فيراد به العموم اذا اطلق (الرابع) ان الكثير والواحد هل يوجد التقابل بينهما بالذات ام لا (الجواب) لا يوجد التقابل بالذات بل يوجد في مأخذهما وهو الوحدة والكثرة بالعرض وبواسطة وهو المكابلية والمكابلية وكذا الحكم بين الواحد والتكثير لكن بواسطة (قبل وهذه الوساطة اى واسطة (الجواب) واسطة في العروض (الخافس) ان الدليل الذي اثبت الشارح دعوى المصنف هل هو اولى (الجواب) اولى تصور به من الوجهات الضمير الخطاب اصله ان يكون لمعين لان ضمير الخطاب من المعارف بالضرورة والمعارف موضوع على ان تستعمل لمعين دائماً يتبع الضمير الخطاب موضوع على ان يستعمل لمعين دائماً وكل شيء شأنه كذا يكون لمعين يتبع الضمير الخطاب اصله ان يكون لمعين (السادس) ان الوضع ههنا هل هو شخصي ام نوعي (الجواب) شخصي (قبل وای قسم من اقسامه الشخصی (الجواب) وضع العام والموضوع له العام عند الشارح والمتقدمين والوضع العام مع ان الموضوع له الخاص عند السيد الشريف والمتأخرين (قبل وما القرينة في التعيين في استعماله في الجزئيات على كلا الفريقين (الجواب) الخطاب في كل ضمائر (السابع) ان قول المصنف وقد يترك

على اى جملة يعطف (الجواب) يعطوف على جملة واصل الخطاب ان يكون لمعين عطف الجملة الغلبة على الاسمية (قبل) ما الجامع بين المسند اليهما وبين مسنديهما (الجواب) الجامع بين المسند اليهما اتحاد في التصور مع قطع النظر عن قيده ومع قيده يكون بينهما شبه تماثل وبين مسنديهما شبه تضاد (الثامن) اذا ترك الخطاب مع معين هل هو حقيقة او مجاز (الجواب) مجاز مرسل بعلاقة الاطلاق والتقييد (التاسع) ما المراد من هذا الكلام ههنا (الجواب) هذه مسألة من مسائل علم المعاني فيصوب بها كل خطاب مع معين اذا قصد التعيين لكل مخاطب فترك الى غيره (العاشر) هذه الآية اشاهد ام مثال (الجواب) هي شاهد (قبل وما الشاهد (الجواب) هي الجزئيات التي لا ثبات للقواعد (قبل فبأي طريق اثبت المصنف هذه المسئلة بهذه الآية (الجواب) كل خطاب مع معين اذا قصد فيه العموم يترك الى غيره لان كل خطاب مع معين اذا قصد فيه العموم جزء من جزئياته ترى في قوله تعالى ولورثى اذ الجرمون ناكسوا رؤسهم وكل شيء شأنه كذلك يترك الى غيره ينتج كل خطاب مع معين اذا قصد فيه العموم يترك الى غيره (الحادي عشر) في هذا الاثبات دوران المصنف اثبت في اول الكتاب بهذا العلم اعجاز القرآن بقوله ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن اشاراه على طريق الحصر واثبت هذه المشاهدة باعجاز القرآن وهل هذا الا الدور (الجواب) لا نسلم ورود الدور كيف والجهتان متغايرتان بان يكون احدهما لباً والاخر انبياً لان البينات اعجاز القرآن بعلم المعاني لمى وبالعكس اى (الثاني عشر) هذا الكلام ابلغ ام فصيح (الجواب) بليغ وفصيح (قبل وما البلاغة (الجواب) مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحتها (قبل ومعنى المطابقة في هذا التعريف مع ان المطابقة حل الكلى على الجزئى في اصطلاح المنطق (الجواب معنى المطابقة) فيه عكس اصطلاح المنطق اعني معنى اللغوى وهو الاشتغال (قبل ومن اى قبيل من الاشتغال (الجواب) اشتغال الموصوف على الصفة واشتغال المحل على الحال فبردى هذا

المصنف القول بعطف القصة والاكتفاء بالتاسيب بينهما في الغرض
كما نل اذ لا يقول به المصنف نص عليه الشارح في بحث الفصل
والوصل ولهذا لم تعرض له في تحقيق عطف نعم الوكيل (السؤال
الثالث) ما للفرق بين المعاني الثلاثة لاما (الجواب ان الشرط والتوكيد
لا يختلفان السقوط بخلاف التفصيل ان قيل لمقام اى شئ قام لفظ
اما في هذا المقام (قلت) ان اما تقوم مقامهما يكن من شئ وذلك فيما
يكون الفاصل بينهما وبين القاء معمول الشرط وقد يقوم مقامهما
فقط وذلك فيما يكون الفاصل جزءا من الجزء فان اياه واقعية
مقامهما فقط والفاصل موقع الشرط كذا حقيقة السلكوني في اول
الكتاب وما نحن فيه من الثاني اذ اصل العبارة هما يكن من شئ
فبيان المسند اليه لا يوضحه فاقم المزموم القصدى مقام المزموم
الادعائى اعنى الشرط المحذوف (السؤال الرابع) ما معنى المراد باتيان
(الجواب) الكشف بعطف البيان على طريق ذكر العام واردة
الخاص بقرينة ان المقام مقام ذكر التوابع ثم نل ان هذا المعنى هل هو
اسم عين ام اسم معنى (واجب) بعد تعريف كل منهما بان الاول ما دل
على ما يقوم بذاته والثاني ما دل على ما يقوم بغيره بانه اسم معنى
قائم بالبين فاعترض على التعريف الثاني بانه غير جامع فان العدم
مضافا او غيره اسم معنى من ان مدلوله لم يتم بغيره لعدم وجود
ما يقوم به (واجب بان العدم من المعاني الذهنية التى يكفها المحل
الذهنى (والجواب المرضي عنه مد بخرير التعريف بان معنى ما يقوم
بغيره ما ليس قائما بذاته ثم نل ان البيان بهذا المعنى هل هو موجود
او معدوم (واجب بانه من قبيل الحال ليس بموجود ولا معدوم عندنا
ولهذا لم تقع في الخبر ولا في القول بخلق العباد بعض الموجودات
على ما حقق في محله فاعترض بانه على هذا يلزم ارتفاع التقيض
ودفعه بان الموجود والمعدوم على هذا التحقيق ليسا على طرفي
التقيض فان الموجود على هذا ما يتحقق باعتباره مع قطع النظر
عن غيره اى لا يكون تحقيقه تابعا لتحقيق غيره والمعدوم ما لا يكون

محققا في الخارج فيبينهما واسطة وهى ما يتحقق باعتبار غيره اى يكون
تحقيقه تابعا لتحقيق غيره وهو الحال ثم نل ان البيان بهذا المعنى هل هو
مخلوق او غير مخلوق (واجب بانه غير مخلوق ولا يلزم منه كونه معدوما
لانه عام والعالم لا يستلزم الخاص بخصوصه ثم نل بهذا المعنى موجود
عند الحكماء لانه تأثير والتأثير من مقولة الفعل التى هى عبارة عن كون
لمشئ مؤثرا في الغير مادام مؤثرا وكذا مقولة الانفعال عبارة عن
كون شئ مؤثرا عن الغير مادام مؤثرا فان قال المحقق العيني
ان مقولة الفعل والانفعال عبارتان عن الهيئة الحاصلة زعمائيه
ان المعنى المصدرى ليس بموجود فليس بتحقيق بل هو خاطئ للمذهبيين
(السؤال الخامس) ان هذا القول اعنى قوله واما بيانه الخ لاى شئ
يفضل (الجواب بقوله احوال المسند اليه فاعترض بانه كيف يفصله
وبينهما تبيان فان الاول من اوصاف اللفظ الذى من الكيفيات
المحيوسة والثاني من افعال المبين (واجب بانه تفصيل له باعتبار
لازمة وهو كون المسند اليه مبنيا ثم نل ان استعمال المصدر في هذا
المعنى هل هو حقيقة او مجاز (واجب بان المصدر حقيقة في المعنى
المصدرى مجاز في غيره على ما نقل الفاضل الحسن جلبي عن جده المولى
الفتاوى ثم نل عن علاقته (واجب بانها السببية والمسببية ثم نل
ان الكون مبنيان اى مقولة (واجب بانه من مقولة السبب ملاحظة
قرينة وزواله (واجب ثانيا بانه من الانفعال ثم نل ان يلزم قيام العرض
بالعرض (واجب بانه ان اريد بالقيام التبعية في الخبر فلا نسلم الملازمة
وان اريد به اختصاص الناعت بالمعنوت فلا نسلم الباطل اللازم
ثم نل انه على تقدير تسامح لزوم القيام بمعنى التبعية في الخبر هل
يدفع الفساد (واجب بانه يدفع بتعميم الخبر من الخبر لذات
وبالواسطة فلا يمنع قيام العرض بالعرض اى من المعنيين
(السؤال السادس) ما يتحقق تفسير الشارح بقوله اى تعقب الخ
(الجواب انه بيان لحاصل المعنى المراد المتفاد من لفظ البيان بقرينة
المقام بالنسبة لاقية الايضاح فيه لانه بيان لكونه بالمعنى المصدرى

كيف وقد ادعى ظهوره فيه فمما سبق واستدل به على كون الوصف
بالمعنى المصدرى فان الشائع في التابع المخصوص عطف البيان
لا غير لكن فيه اشارة الى كونه بالمعنى المصدرى ويدل عليه لام الغرض
في قوله فلا يضاحه فان الاغراض انما تنسب الى الافعال لا الى الاحوال
ثم سئل ان مدخول البناء يعد لفظ التعقيب هل هو متقدم او متأخر
واجيب بانه متأخر على ما هو الاستعمال ثم سئل عن بيان اقسام التقدم
واجيب بانها خمسة التقدم بالزمان والتقدم بالطرح والتقدم بالشرف
والتقدم بالرتبة والتقدم بالعلية فلا يحد هذه الاقسام مما نحن فيه واجيب
بانه التقدم بالرتبة (السؤال السابع) ان التعليل بقوله فلا يضاحه
هل هو تعليل بالعلية الذهنية ام بالعلية الخارجية (الجواب) ان علماء
البلاغة قد يعطون الخواص بنفس الغرض المرتب عليها كما في قولهم
قدم المسند اليه لافادة الشرف وقد يعطون بما كان المقصود افادته
ص كما في قدم للشرف والاول على ذهنية والثاني على خارجية
وما نحن فيه من قبيل الاول اذا لا يضاح متأخر عن البيان بحسب
الوجود الخارجي مرتب عليه ثم سئل ان هذا التعليل فاسد لانه تعليل
الشيء بنفسه (واجيب بان المعلول بيان المسند اليه بعطف البيان
والعلية لا يضاح باسم يخص به فتعابرا بالاجمال والتفصيل ان قيل
ان الظاهر ان يقول فلزيادة ايضاحه على ما هو الموافق بعبارة المفتاح
حيث قال اذا كان المراد زيادة ايضاحه بما يخصه من الاسم فافادته
بالمخالفة (قلت) ان صاحب المفتاح قدم ذكر التوابع على تنكير
المسند اليه فكان كلامه بالذات في بيان توابع المعارف والمعارف
لا يتخلو عن ايضاح لما قصد به فيكون المقصود بعطف البيان
فيها زيادة الايضاح والمصنف لما قدم مباحث التنكير على التوابع
اختص في عطف البيان على ذكر الايضاح (فان قيل) لم يخالف
في الترتيب (قلت) لكل وجهة هو موليتها فان المصنف اخر ذكر
التوابع عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير عقب
التعريف وقدمها صاحب المفتاح نظرا الى ان كثيرا من اعتبارات

التوابع انما يكون معترفاً بالمسند اليه دون تنكيره ان قيل ان الموضع
اولا وبالذات هل هو فعل المين او التابع المخصوص على تقدير كون
احدهما واسطة للاخر فنرى قسم من اقسام الواسطة (قلت)
المصنف بالايضاح اولاً وبالذات في عطف البيان وكذلك
المصنف بالتفصيل في عطف التعريف وكذلك الكشف في الصفة الكاشفة
هو التابع المخصوص وفعل المتكلم انما يصف به مجازا باعتبار انه
متعلق به كحركة السفينة فالواسطة واسطة في العروض نص عليه
السيد الشريف والتحقيق السلوكي في الحاشية النوتة على قول
المصنف واما الوصف ويشهد له قوله ههنا باسم مختص به فما ذكره
المحقق العنبراني ان قرينة كون العطف في قوله واما العطف بالمعنى
المصدرى قوله فلتفصيل المسند اليه لان التابع المخصوص لا يفيد
تفصيل المسند اليه وانما يفيد المعنى المصدرى فليس بشئ
(السؤال الثامن) ان هذه الجملة من اي قسم من اقسام القضية (الجواب)
شرطية لزومية ادعائية ثم سئل ان الحكم ههنا في اي محل واجيب بانه
عند الحقيقة والمعاني العقلية بين الشرط والجزاء وعند الشافعية
والعربية في الجزاء والشرط قيده ثم سئل عن الحكم على كل
من المذهبين واجيب على الاول لزوم الجزاء للشرط وانصافه
والافتصال عنه الى غير ذلك وعلى الثاني ثبوت محمول الجزاء لموضوعه
فصدق القضية على الاول باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وغيره
وكذبها بعدمها وعلى الثاني باعتبار مطابقة الحكم بثبوت محمول
الجزاء لموضوعه وكذبها بعدمها ثم سئل عن ان هذه الجملة مسئلة
من مسائل المعاني فيين لنا اقسام موضوع المسئلة ثم موضوع
هذه المسئلة واجيب بان موضوع المسئلة امانفس موضوع العلم
او عرضه الذاتي او نوع من انواع احدهما وموضوع هذه المسئلة
نوع العرض الذاتي لموضوع العلم الذي هو اللفظ العربي من حيث
افادته للمعاني الثواني فان عرضه الذاتي الاحوال التي بها يطابق
اللفظ لمقتضى الحال وموضوع هذه المسئلة نوع منها لكن باعتبار

اي النكات والمعاني الاولى
ما فادته اصل التركيب
مقارنا بالخصوصية من
التقديم والاندكيز
في السلوكي في صدر الكتاب

واضل الخطاب (السؤال الثالث) الاستيفاء على ثلاثة اضرب
 لأن السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت
 عليل واما عن سبب خاص نحو * وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
 بالسوء * كانه قيل هي النفس اماراة بالسوء واما عن غيرهما نحو قالوا
 سلاما قال سلام فهنا من اى قبيل (الجواب) من الضرب الثالث
 (السؤال الرابع) الاستيفاء من شبه كمال الاتصال فلا يناسب الواو
 (الجواب) عدم الصحة انما هو الواو للعاطفة واما الواو الاستيفائية
 فلا بد ان يقع في مواقع شبه كمال الاتصال (السؤال الخامس) لم
 لم تعرض لتعريف المتكلم والغيبة (الجواب) لانهما لم يجيئا لغير معين
 فلهذا خص المصنف التعرض بالخطاب وفي عدم مجيئ الغيبة
 لغير معين نظرا كيف فهم من السيد الشريف والاطول بل الجواب
 المرضي عن السؤال الخامس انما خص التعرض بالخطاب لثلاثة لان
 الخطاب المتروك الى غير معين له نكتة مرغوبة عند البلاء كما سي
 يانه من المصنف في قوله تعالى ولو ترى الخ وابس للغائب المستعمل
 لغير معين نكتة مرغوبة عند البلاء وههنا سؤال آخر وهو كم معنى
 الاصل في الاصطلاح (الجواب) اربعة بمعنى الراجح والقاعدة الكلية
 والمستحب والدليل فيقال يكون الاصل لفظا مشتركا فاهى معنى
 يراد ههنا فلا بد ان يقال المراد معنى الراجح فطلب قرينة معينة
 لهذا المعنى (الجواب) قول المصنف قد ترك قرينة معينة لهذا المعنى
 لان المتروك غير الراجح تصور القياس من التخصيصات وبيان شرط
 الانتاج باعتبار الجهة (الجواب) شرط الانتاج فعلية الصغرى
 والصغرى ضرورية والكبرى دائمة فالنتيجة دائمة فغير بعد ضم
 الجهة كالتعريف الاول

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(واما بيانه) اى تعقيب المسند اليه بعطف اليان (فلا يضاحه باسم
 مختص به) نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح
 لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وههنا اسئلة (السؤال

الاول) مامعنى الواو العاطفة (الجواب) انه الجمع المطلق ثم سئل مامعنى
 الجمع (واجب بان لا يكون لاحد الشئين كما كانت او واما ثم سئل في اى
 شئ يجمع (واجب اما في الذات او الوصف او الثبوت الاول فيما
 اتحد المسند اليه مع تعدد المسند والثاني عكسه والثالث عطف الجملة
 على الجملة كما في هذا المقام (ثم سئل عن معنى المطلق وما هو المراد منه
 (واجب بان المطلق على معنيين بشرط لاشئ كما في مفعول المطلق
 ولا يفرط شئ كما في مطلق المفعول التام للفاعيل الخمسة والمراد
 ههنا الثاني اى ليس بمقيد بشئ من الدلالة على الترتيب والمعينة
 والتعقيب وغيرها وان لم يخل مدخولها عن احد هذه المعاني
 في نفس الامر وهذا بالنقل عن ائمة اللغة والاستقراء (ثم اعترض
 بان الواو في قوله تعالى * ان الصفا المروءة من شعائر الله * لولم يكن
 للترتيب لماوجب الترتيب في السعي واللازم باطل والملزوم مثله ثبت
 انها للترتيب (واجب بانا لنسلم الملازمة كيف وجود الترتيب
 مستفاد من قوله عليه السلام ابدؤا بما بدأ الله والنبي عليه السلام فهمه
 بالوحي الغير المتلو (السؤال الثاني) هذه الجملة على اى موضع عطف
 الجواب) على قوله واما توصيحه فلتقرى ثم سئل انه لابد في عطف
 الجملة على الجملة من احدا لجموع الثلاثة اعني العقلي والوهمي والخيالي
 بين المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا بين
 المسندين فاهى من هذه الثلاثة في هذا المقام (واجب) بعد تفصيل
 الجموع بتعريفها وبيان انواعها غاية التفصيل بانه في كليهما عطف
 التام على كل من الحزبين من المتماثلين لاشتراك المسند اليهما في كون كل
 منهما ايراد تابع من التوابع عطف المسند اليه واشترك المسندين في كون
 قديهما نكتة مقبولة لذلك (ثم سئل عن المعنى المراد بالتماثل ههنا
 (واجب) بان التماثل بين الشئين على معنيين حكيمى وهو اتحادهما
 في الحقيقة المختصة بهما (وعربى وهو اشتراكهما من وصف به
 نوع الاختصاص بينهما وهو الذي عد من الجامع العقلي على ما صرح
 به الشارع (ثم انه لا يقبل في توجه عطف جمل الواقعة في عبارة

المصنف القول بعطف القصة والاكتفاء بالتأنيب بينهما في القرض كما ظن اذا لا يقول به المصنف نص عليه الشارح في بحث الفصل والوصل ولهذا لم تعرض له في تحقيق عطف نعم الوكيل (السؤال الثالث) ما الفرق بين المعاني الثلاثة لاما (الجواب ان الشرط والتوكيد لا يحتلان السقوط بخلاف التفصيل ان قيل لمقام اى شئ قام لفظ اما في هذا المقام (قلت) ان اما تقوم مقام مهما يكن من شئ وذلك فيما يكون الفاصل بينه وبين الفاعل معمول الشرط وقد يقوم مقامهما فقط وذلك فيما يكون الفاصل جزءا من الجزء اما فيه واقعية مقامهما فقط والفاصل موقع الشرط كذا حققة السلكوني في اول الكتاب وما نحن فيه من التأنيب اذ اصل العبارة مهما يكن من شئ فبيان المسند اليه لا يوضحه فاقيم المزوم القصدي مقام المزوم الادعائي اعني الشرط المحذوف (السؤال الرابع) ما معنى المراد بالتأنيب (الجواب) الكشف بعطف البيان على طريق ذكر العام واردة الخاص بقرينة ان المقام مقام ذكر التوابع ثم سئل ان هذا المعنى هل هو اسم عين ام اسم معنى (واجب) بعد تنوعه بف كل منهما بان الاول مادل على ما يقوم بذاته والتأنيب مادل على ما يقوم بغيره بانه اسم معنى قائم بالبين فاعترض على التعرّف بالتأنيب بانه غير جامع فان العدم مضافا او غيره اسم معنى مع ان مدلوله لم يقع بغيره لعدم وجود ما يقوم به (واجب) بان العدم من المعاني الذهنية التي يكفها المحل الذهني (والجواب المرضي عندهم بنحو يرتفع بان معنى ما يقوم بغيره مالمس قائما بذاته ثم سئل ان البيان بهذا المعنى هل هو موجود او معدوم (واجب) بانه من قبيل الحال ليس بوجود ولا معدوم عندنا ولهذا لم تقع في الخبر ولا في القول بخلق العباد بعض الموجودات على ما حقق في محله فاعترض بانه على هذا يلزم ارتفاع التقضي ودفعه بان الموجود والمعدوم على هذا التحقيق ليسا على طرفي النقيض فان الموجود على هذا ما يتحقق باعتباره نفسه مع قطع النظر عن غيره اى لا يكون محققا تابعا لتحقيق غيره والمعدوم مالا يكون

محققا في الخارج فينبغيهما واسطة وهي ما يتحقق باعتبار غيره اى يكون محققا تابعا لتحقيق غيره وهو الحال ثم سئل ان البيان بهذا المعنى هل هو مخلوق او غير مخلوق (واجب) بانه غير مخلوق ولا يلزم منه كونه معدوما لانه عام والعالم لا يستلزم الخاص بخصوصه ثم انه بهذا المعنى موجود عند الحكماء لانه تأثير والتأثير من مقولة الفعل التي هي عبارة عن كون لمشي مؤثرا في الغير مادام مؤثرا وكذا مقولة الانفعال عبارة عن كون الشيء مؤثرا عن الغير مادام مؤثرا فاقال المحقق العيني ان مقولة الفعل والانفعال عبارتان عن الهيئة الحاصلة زعمائيه ان المعنى المصدرى ليس بموجود فليس بتحقيق بل هو خاطئ للمذهبين (السؤال الخامس) ان هذا القول اعني قوله واما بيانه الخ لاى شئ يفضل (الجواب بقوله احوال المسند اليه فاعترض بانه كيف يفصله وبينهما تبين فان الاول من اوصاف اللفظ الذي من الكيفيات المحسوسة والثاني من افعال المبين (واجب) بانه تفصيل له باعتبار لازمه وهو كون المسند اليه مبنيا ثم سئل ان استعمال المصدر في هذا المعنى هل هو حقيقة او مجاز (واجب) بان المصدر حقيقة في المعنى المصدرى مجاز في غيره على ما نقله الفاضل الحسن جلي عن جده المولى الفخري ثم سئل عن علاقته (واجب) بانها السببية والمسببية ثم سئل ان الكون مبتنا من اى مقولة (واجب) بانه من مقولة السكوت بملاحظة قرينة وزواله (واجب) بانها بانه من الانفعال ثم سئل انه يلزم قيام العرض بالعرض (واجب) بانه ان اريد بالقيام التبعية في الخبر فلا نسلم الملازمة وان اريد به اختصاص الناعت بالمتنوع فلا نسلم الباطل اللازم ثم سئل انه على تقدير تسايم لزوم القيام بمعنى التبعية في الخبر هل يدفع الفساد (واجب) بانه يدفع بتعميم الخبر من الخبر لذات وبالواسطة فلا يمنع قيام العرض بالعرض لشيء من المعنيين (السؤال السادس) ما تحقيق تفسير الشارح بقوله اى تعقيب الخ (الجواب) انه بيان لحاصل المعنى المراد من المتبادر من لفظ البيان بقرينة المقام بالتبعية الايضاح فيه لانه بيان لكونه بالمعنى المصدرى

كيف وقد ادعى ظهوره فيه فيما سبق واستدل به على كون الوصف
بالمعنى المصدري فان الشائع في التابع المخصوص عطف البيان
لا غير لكن فيه اشارة الى كونه بالمعنى المصدري ويدل عليه لام الغرض
في قوله فلا يضاحه فان الاغراض انما تنسب الى الافعال لا الى الاحوال
ثم سئل ان مدخول البيان بعد لفظ التعقيب هل هو متقدم او متأخر
واجيب بانه متأخر على ما هو الاستعمال ثم سئل عن بيان اقسام التقدم
واجيب بانها خمسة التقدم بالزمان والتقدم بالطبع والتقدم بالشرف
والتقدم بالرتبة والتقدم بالعلة فلا يخلو هذه الاقسام فيما نحن فيه واجيب
بانه التقدم بالرتبة (السؤال السابع) ان التعليل بقوله فلا يضاحه
هل هو تعليل بالعلة الذهنية ام بالعلة الخارجية (الجواب) ان علماء
البلاغة قد يعطون الخواص بنفس الغرض المترتب عليها كما في قولهم
قدم المسند اليه لافادة الشرف وقد يعطون بما كان المقصود افادته
صكها في قدم للشرف والاول علة ذهنية والثاني علة خارجية
وما نحن فيه من قبل الاول اذا لا يضاح متأخر عن البيان بحسب
الوجود الخارجي مترتب عليه ثم سئل ان هذا التعليل فاسد لانه تعليل
الشيء بنفسه (واجيب بان المعلول بيان المسند اليه بعطف البيان
والعلة لا يضاح باسم يخص به فتعابرا بالاجمال والتفصيل ان قيل
ان الظاهر ان يقول فلزيادة اوضاحه على ما هو الموافق بعبارة الفتاح
حيث قال اذا كان المراد زيادة اوضاحه بما يخصه من الاسم فاولجه
المخالفة (قلت) ان صاحب المفتاح قدم ذكر التوابع والمعارف
المستدلة فكان كلامه بالذات في بيان توابع المعارف والمعارف
لا يتخلو عن ايضاح ما المقصود فيكون المقصود بعطف البيان
فيها زيادة الايضاح والمصنف لما قدم مباحث التنكير على التوابع
اختص في عطف البيان على ذكر الايضاح (فان قيل) لم يخالف
في الترتيب (قلت) لكل وجهة هو موليتها فان المصنف اخر ذكر
التوابع عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير عقب
التعريف وقدمها صاحب المفتاح نظرا الى ان كثيرا من اعتبارات

التوابع التام يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره ان قيل ان الموضع
اولا وبالذات هل هو فعل المين او التابع المخصوص على تقدير كون
احدهما واسطة للاخر فن اى قسم من اقسام الواسطة (قلت)
المتصف بالايضاح اولا وبالذات في عطف البيان وكذا
المتصف بالتفصيل في عطف التعقيب وكذا لاكتشف في الصفة الكاشفة
هو التابع المخصوص وفعل المتكلم انما يتصف به مجازا باعتبار انه
متعلق به كحركة السفينة فالواسطة واسطة في العروض نص عليه
السيد الشريف والمحقق السلكوتي في الحاشية المنوطة على قول
المصنف واما الوصف ويشهده قوله ههنا باسم مختص به فما ذكره
المحقق العنتاوي ان فرقة كون العطف في قوله واما العطف بالمعنى
المصدري قوله فلتفصيل المسند اليه لان التابع المخصوص لا يفيد
تفصيل المسند اليه وانما يفيد المعنى المصدري فليس بشئ
(السؤال الثامن) ان هذه الجملة من اى قسم من اقسام القضية (الجواب)
شرطية لزومية ادعائية ثم سئل ان الحكم ههنا في اى محل واجيب بانه
عند الشك والعلية العقلية بين الشرط والجزاء وعند الشافعية
والعربية في الجزاء والشرط فيده ثم سئل عن الحكم على كل
من المذهبين واجيب على الاول لزوم الجزاء للشرط واتصافه به
والانفصال عنه لا غير ذلك وعلى الثاني ثبوت مجمل الجزاء لموضوعه
فصدق القضية على الاول باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وغيره
وكذبها بعدمها وعلى الثاني باعتبار مطابقة الحكم بثبوت مجمل
الجزاء لموضوعه وكذبها بعدمها ثم سئل عن ان هذه الجملة مسئلة
من مسائل المعاني فين لنا اقسام موضوع المسئلة ثم موضوع
هذه المسئلة واجيب بان موضوع المسئلة امانتين موضوع العلم
او عرضه الذاتي او نوع من انواع احدهما وموضوع هذه المسئلة
نوع العرض الذاتي لموضوع العلم الذي هو اللفظ العربي من حيث
اقتادته للمعاني الثواني فان عرضه الذاتي الاحوال التي بها يطابق
اللفظ لمقتضى الحال وموضوع هذه المسئلة نوع منها لكن باعتبار

اي التبعات والمعاني الاولى
ما افاده اصل التركيب
مقارنا بالخصوص من
التقديم والتأخير لا كذا
في السلكوتي في صدر الكتاب

لازمه كما مر ان قيل اي شيء يقتضي الحال في قولك قدم صديقك خالدا
 (قلت) لفظ خالدا ومجموع الكلام المشغل عليه والاول ظاهر عبارات
 المصنف حيث قال في المقدمة فتمام كل من التكبر والاطلاق الخ
 وقال وما ذكره وما حذفه الى غير ذلك والثاني تحقيق الشارح
 وعلى الاول معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال اشتغاله عليه وعلى
 الثاني معناها مطابقة الجزئ للكلى وصدق الكل على عليه على عكس
 ما يقال ان الكل مطابق للجزئيات (السؤال التاسع) ان الباء في قوله
 يخص به هل هو داخل على المقصور او المقصور عليه (الجواب انها
 داخل على المقصور عليه ويساها انها لو كانت داخل على المقصور
 لكان المعنى باسم متماثل من بين الاسماء وبامتيازه بالمستداليه من
 بين الاسماء لا يكون سببا لايضاحه لجواز ان يكون شاملا له ولغيره
 بخلاف امتيازه بالمستداليه به ان قيل ان عطفا البيان قد يكون
 للمدح وقد يكون باسم غير يخص به (قلت) عطفا البيان لا يفتك
 عن الايضاح ولو تقديرا لكن الايضاح قد يكون مقصورا للثمة
 وقد يكون فريضة الى غيره كالمذبح وهذا كما ان المقصود في الصفة
 الدالة على حصول معنى في الموضوع لكتبتها قد يكون وبسبب
 الى غيرها كالايضاح وبهذا تبين الفرق بينهما والمراد بالاختصاص
 الاختصاص في الجملة ان قيل ان المثال الذي اورد المصنف غير
 مطابق للمثل لانه من قبيل الفعل والمثال من مقولة الكثر (قلت)
 هذا ما سألته مشهورة فانه كثيرا ما يلبس المثال لفظه بمجموع حصول
 المقصود وهو ايضاح المثل له والتقدير صكون للبيان الحاصل
 بعطف البيان في هذا القول ان قيل لم يقدم البيان على الابدال
 (قلت) لمناسبة التوكيد في كون المقصود بالنسبة فيها المتبوع
 (السؤال العاشر) ما مقصود الشارح بقوله ولا يلزم الخ (الجواب دفع
 توهم اورد على عبارة المتن فمثل نقر برالتوهم ودفعه على قانون
 المناظرة (واجب بان يقال هذه العبارة باطلية لان هذه العبارة يلزم
 منها ان يكون عطفا البيان اوضح وكل عبارة شاذة كذا باطلية فهذا

العبارة باطلية اما الصغرى فلان مساوى الشيء في الايضاح واذا
 لا يوجد فليكن من ايضاحه كونه اوضح واما الكبرى فلان عطفا
 البيان قد يكون اوضح من متبوعه وقد يكون مساويا له
 في الوضوح وقد يكون ادنى منه وحاصل الدفع منع الصغرى مستندا
 بجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما تعميم مدخول الباء
 السببية عن السبب المستقل والتناقض فمناشأ التوهم حل السببية
 على المستقل وخلاصة نقض العبارة فعلى هذا رد الشارح تحقيق
 لعبارة المتن وتوجيهه للإعتراض وكذا قوله وفائدة عطفا البيان وقوله
 وما يبدل الخ ويمكن ان يكون الاقوال الثلاثة منوعا لدعوى الضمنية
 المستفادة من عبارة المتن وتقرير كل منها ظاهرا هو ما هو هذا
 ما نعلمنا الله تعالى بتقريره ونحوه من الكلام تحت الرسالة المنسوبة للشيخ
 الفاضل امين افندي خواجه

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

الحمد لله الذي جعل دوحه العلم في ساحة العلماء * وجعل ثمار اشجاره
 في ذوائق الفضلاء * وروى ابحارها في مشام الكلمات * والصلوة على نبيه
 محمد البايع اتمنى الى البشر بركة الغراء * والملا الخفيفة السحابة البيضاء *
 ليمنح قلوبهم التقوى * وعلى آله النقادين نقود الحق من بين ذبوف
 الاوائل تمير الحق والصواب * من بين اظفار الاباطيل فهو لاء اصحاب
 العدل على رؤس الاشهاد باهم اقتديهم اهتديهم ومن خلفهم فباله من هاد
 (وبعد فيقول الفقير المعترف بالجزع والتقصير حافظ احمد الرفيع
 يا تمكي زاده خواجه سري همايون المأمور بالتميز بطراب
 الرأس مع جهم من فحول العلماء وكول الفقهاء * دار التقوى * الحائر العلم
 والتقوى * وهو من اهل النقي الجامع لكلمات العلية والعلمية * الفار
 بارياسات الدينية والدنيوية * شيخ مشايخ الاسلام مفتي الانام * سلمه
 السلام * اعني به احمد رشيد الرفيع بصدق زاده * احسنه الله بالحسن
 والزيادة * بارادة وامر سلطان سلاطين الاسلام * ظل الله الانام * مالك
 رقاب الانام * خليفة الله في العالم * حامى بلاد اهل الايمان * حاجي آثار

الكفر والطغيان ناصر الشر بعد القومة * سالك الطريق المستقيمة
والى سواء الولاية فى الافاق * مالك سر بالخلافة بالاسحقاق القنائق
اجداده فى العلم والكمال * البارع اجماده فى المعارف والافضل الممثل
بامر الله تعالى المجاهد فى سبيل الله المعين الناصر للشر بعد الاجدية
المؤسس لملة الحمديّة * المولع الى الخيرات والمبرات الراغب الى نهاية
مراتب الاحسانات قصب السبق فى الكرم والانعام فهو المصداق
التمام الى قضية الاحسان التمام ملك من الملوك الماضية ماسبق احبائه
وخافان من اخواقين الخالية ما انعم انعامه * بعمه لا يحصى وكرمه
لا ينتهى * الم طعمه وخلقه * والجود سره وطرقه * هو الجامع لانواع
الكرامات المجمع لانحاء المعارف والكرامات * هو السلطان الاعظم
والخاقان المعظم السلطان ابن السلطان السلطان الغازى
محمود خان ابن السلطان الغازى عبد المجيد خان ابن السلطان الغازى
احد خان * ابد الله ملكه وسلطته * ايد جنده وشوكته *
اللهم اجعل ثمار اشجار احسانه مشبوعة مادامت الايام * ودلاء انعامه
مملوءة مادارت الاعوام * واجعل اقلاد تدبيره مستديرة على قطب دائرة
شوكته * وضياء كواكب تأييده مستديرة فى بروج دولته * واقطار
الملوك حواجب فى عتبة بابه * مازالت فى ايام سلطته مكرمة تقول
العلماء * ومعزة محافل الفضلاء * ويرحم الله عبدالقادر امينا * عرضت
هذه الرسالة لعرش عتبة العلية * ومثلتها فى سنده السنية * لى
ينظر بعين العناية * ويبلغت بنظر الجانية * جل همته السنية * فى شان
العباد نسر ادواته الوفية فى جيع الاقطار والبلاد * فيتوصل بذلك
بجبل رضائه * ويتوسل الى وفق امره وقضائه * فذا رأس فوائد تجارى
وربح فرائد ضياعى ان امواج بحار احسانه * عميقة على وامطار انعامه
مطورة لدى (نظم) يامعدن جود جودك ممدود * وبامنع كمال كلالك
مشهود * يشي هموم الفؤاد نظرك * ملك الناس محبوب ومودود *
تعلى بحلية والكرام جذا * بكل المعارف والحاصل محمود * اقل

احسانك غنى عن حاجة الناس لعمائك فى ملوك السبق غير موجود *
ابالك وابالك عن حزن اعدائك مقهور ومودود * ثقب بنص العز بلفظ
ربك لوانك فى كل حال منصور وممدود * ماشكر نعمائك فى موفى توالى
برك فى داعبك غير معدود * دعوات عمرك بشوكة حتم على مرجو
ومقصود * اعذرت عليك عن جرمتنا * والعفو عن جناك مبدول
ومر صود * هذا اوائل الشرع فى المقصود * والاستعانة من الله الملك
الودود * عليه توكلنى واعتمادى * وفى كل حال عليه استنادى
(ثم اخبر قد يقع موقع الانشاء اما للقال) بلفظ الماضى على انه
من الامور الحاصلة التى فيها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك
وفقل الله التقوى (واظهار الحرص فى وقوعه كامر فى بحث الشرط
ممن ان الطالب اذا عظمت رغبته فى شئ كثر تصوره اياه فربما يخيل
اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضى كقولك رزقنى الله لقالك
(والثناء بصيغة الماضى من البليغ) نحو رحمه الله (يحتملهما) واما غير
البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبار انتهى (السؤال الاول)
مامعنا كلمة ثم وهل هى عاطفة ام لا (الجواب) معنى كلمة ثم هو التراخي
ازمان الجزئى على تقدير ان يكون وضع الحرف على اداء الجزئيات
الخصوصية بملاحظة مفهوماتها الكلية على مذهب التحقيق لكن
هنا مستعملة فى التراخي الزماني الجزئى بطريق الاستعارة التبعية
لان المعنى الحقيقي غير ممكن هنا فان ما بعدها يصح ذكرها فيما قبلها
ومقارناته وتصوير الاستعارة التبعية هكذا شبه اول التراخي الزماني
المطلق بالتراخي الزماني المطلق فى التراخي المطلق والتفاوت ثم استعير
التراخي الزمان المطلق فى التراخي الزماني المطلق اصالة ثم استعير
التراخي الزمان الجزئى فى التراخي الزماني الجزئى تبعا للتشبيه عند
التحقيق (فان قلت) اذا حل على التراخي الزماني الجزئى مجازا يقتصر
داعبا يفيد انحطاط رتبته ما بعدها عما قبلها فما وجه انحطاطه
(قلت) وجهه ما قبلها سبق لبيان انواع الانشاء ومعانيها حقيقة
كانت او مجازا وان ما بعدها لبيان الخبر الواقع موقع الانشاء المناسبة

بمعنى استعير كلمة ثم الموضوعه
للتراخي الزماني الجزئى
فى التراخي الزماني الجزئى

فكان ما بعدها كالاستطراد والتبع فيكون ادنى رتبة ثم هي عاطفة هنا
والعطوف عليه قوله فياسبق فالانشاء ان كان الى آخره (السؤال الثاني)
اي معنى من معاني الالم حل الالم في قوله الخبر (الجواب) حل
على الجنس لكن انواعه عديدة الجنس من حيث هو هو ويسمى
لام الحقيقة لا يصح ارادته هنا لان نفس الحقيقة لا توجد في الخارج
فلا يمكن ان يقع موقع الخبر والجنس من حيث وجوده في ضمن كل الافراد
ويسمى لام الاستغراق فلا يصح ايضا لان كل فرد من افراد الخبر
لا يصح ان يقع موقع الخبر والجنس من حيث وجوده في ضمن فرد
غير معين ويسمى بلام العهد الذهني فلا يصح ارادته ايضا وهو
ظاهر والجنس من حيث وجوده في ضمن الافراد مطلقا وهذا المعنى
مما اثبتته المحققون وان كان غير مشهور وهو المراد ههنا (الثالث)
اذا حل الالم على هذا المعنى فأي قضية تكون هذه الجملة (الجواب)
تكون مبهمة على هذا التقدير (فان قلت) اذا حل على المهمة وهي
في قوة الجزئية عند المنطقيين فهذه مسألة من مسائل علم المعاني
فلنرى ان تكون كلية قال الشيخ في الشفاء مهملات العلوم كليات الى آخره
(قلت) المهمة اذا وقعت مسألة تكون كلية (الرابع) لفظ الخبر
كالانشاء يطلق على معنيين الاول على فعل المتكلم اعني القاء الكلام
الخبري والثاني يطلق على نفس الكلام الخبري فأي معنى من معنييه
اريد ههنا (الجواب) اريد هنا معنى الالقاء الذي هو فعل المتكلم
بقراءة قوله للفتال ولاظهار الحرص لانهما فعلا المتكلم ايضا
فيكون حاصل المعنى فاني ان الكلام الخبري موقع في ان الكلام الانشائي
لقصده الفتال اولقصداظهار الحرص (فان قلت) اذا حل على
هذه المعنى يلزم ان لا يكون موضع هذه المسئلة عين اللفظ العربي
او من انواعه واحواله والحال ان البحث في هذا الفن راجعة الى
احوال اللفظ العربي (قلت) ان البحث فيها يرجع الى الكلام
الخبري وهو نوع اللفظ العربي كما يرجع احوال الاستناد الى
احوال اللفظ باعتبار ان الجملة مؤكدة او غير مؤكدة (الخامس)

اذا كان الخبر بمعنى الالقاء فأي مقولة من مقولات العشرة يكون
(الجواب) هو عرض من مقولة الفعل (فان قلت) اذا كان من مقولته
فأي معنى انفعاله (قلت) انفعاله الكلام بوصف لمقايته (فان قلت)
الفعل والانفعال عرضان غير قارين والكلام قار فكيف يجتمعان
(قلت) بعد انقطاع تأثير الفعل فالانفعال زائل واستقراره يرجع
الى المكانيات المحسوسة بالحواس (السادس) ان الخبر والانشاء
اذا كانا بمعنى الكلام باعتبار نفس مفهوميهما مع قطع النظر عن
وصفيهما فأي تقابل يكون بينهما من التقابل الاربعة (الجواب) انهما
باعتبار نفس مفهوميهما امر ان وجوده ان لا يتوقف تعقل كل
منهما على الآخر وبينهما غاية الخلاف فيكون بينهما تقابل التضاد
(فان قلت) اي تقابل وجد باعتبار وصفيهما (قلت) تقابل العدم
والملكة لان الخبر موصوف بالمطابقة وعددها والانشاء موصوف
بعدمها لكن الانصاف بالمطابقة وعددها وان لم يكن من شأنه
باعتبار شخصه لكنه من شأنه باعتبار جنسه فيكون بينهما تقابل
العدم والملكية بمعنى التحقيق لا مشهورى (السابع) الخبر بمعنى
الكلام نوع من اللفظ وهو كيفية في الصوت عند الحكماء والصوت
قائم بالهواء فليزم قبيل العرض بالعرض هل هو جائز ام لا (الجواب)
ليس بجائز عند المتكلمين وجائز عند الحكماء (فان قلت) فما وجه
عدم جواز عند المتكلمين ووجه جواز عند الحكماء (قلت)
وجهه يرجع الى تفسير القسام فعنه عند المتكلمين التبعية ٩ في التعبير
وعند الحكماء اختصاص الثابت بالمتنوع (الثامن) كلمة قد يقع
وقع ههنا مجحولا والوقوع المأخوذ منه من الامور العالمة يجعل على
اللفظ وغيره فكيف يكون من احوال اللفظ (الجواب) لا يكون المحمول
ههنا قد يقع فقط بل هو مقيد بقوله موقع الخبر (التاسع) لم قال
المصنف قد يقع موقع الانشاء ولم يقل قد يكون بمعنى الخبر او قد
يستعمل في معنى الخبر وهل فرق بينهما ام لا (الجواب) فرق بينهما
لان لفظ الموقع يستعمل في موضع يكون الواقع فيه عاما من ان يكون

واي كون العرض تابعا لخبر
تعبير الآخر فان قيل
لم يجوز ان يكون احد
العرضين تابعا لخبره
الاخر التابع لخبر الجوهر
بان يصح كون في احدهما
خصوصية تقتضي التبعية
وفي الآخر خصوصية
تقتضي التبعية كما وقع

وفي الجواب في مسائل الامتحان
ان قبيل العرض بالعرض
بمعنى التبعية في التعبير
اذا كان مستندا الى الجوهر
اقول ليس معنى تبعية
العرض للجوهر في التعبير
ان ههنا لا يخبر بنوع
احد ههنا بالجوهر بنفسه
والآخر بواسطة بالعرض
بل يخبر واحد بتصف به
الجوهر والذات بالعرض
بالتعريف على قبيل العرض
التبعية وحيث ذلك الجوهر
هو حيث ذلك ان يكون
فلا معنى للتعبير
احد العرضين تابعا لخبر
تعبير الآخر التابع
الجوهر فقط وفي وجود قبيل
العرض بالعرض بمعنى التبعية
تعبير يستلزم عدم ظهور
كذلك يمنع وجوده فظهر
بطلان الجواب المذكور
في مسائل الامتحان

حقيقة او مجازا ولفظ المعنى خاص بالمجاز مثلاً وفقك الله تعالى للتقوى
 بقع موقع الانشاء باقياً على حقيقة او مجازاً (فان قلت) اذا بقى على
 حقيقة فكيف يكون (قلت) يبرز التقوى الغير الحاصل في معرض
 الحاصل لقصد التثاقل فيقال وفقك الله للتقوى (فان قلت) اذا كان
 مجازاً من اى نوع من انواع المجاز (قلت) استعارة في الهيئة مثلاً
 شبه النسبة الانشائية الطليعية بالنسبة التامة الخبرية في اشتباههما
 على النسبة التامة ثم استعارة الهيئة الموضوعية للنسبة الخبرية في النسبة
 الانشائية الطليعية (العاشر) اى شئ اريد ههنا بالموقع وما هو المراد
 منه (الجواب المراد منه معنى الانشائي الطليعي (الحادى عشر) مثلاً
 اذا قلت وفقك الله للتقوى فهذا الكلام يخرج على خلاف مقتضى
 الظاهر ومطابق لمقتضى الحال فالمراد بالخال هنا الامر الداعى الذي
 هو التثاقل واطهار الحرس ومقتضاه هذا الكلام الخبرى الواقع موقع
 الانشاء ومعنى المطابقة الصدق في صدق الكلى على جزئياته فيكون
 المطابق بكسر الباء الكلام الجزئى والمطابق بفتح الباء هو الكلام
 الكلى (الثاني عشر) الضمير الواقع في قول الشارح على انه الى اى شئ
 يرجع ان يرجع الى المضاف الذى هو لفظ الماضى لايصح الحمل لانه ليس من
 الامور الحاصلة وان رجع الى الموقع الذى هو عبارة عن معنى الطليعي
 لايصح ايضا لانه كذلك وان رجع الى المضاف اليه الذى هو عبارة عن
 معنى الماضى صح لكن يخالف الاصل الذى هو ان الضمير الدائر
 بين ان يرجع الى المضاف وبين ان يرجع الى المضاف اليه يصرف الى
 المضاف اذا لم يكن لفظ كل او بعض ونحوهما (الجواب) هذا الضمير
 يرجع الى المضاف بطريق الاستخدام او حذف المدلول في قوله
 على انه على ان مدلوله (الثالث عشر) هذا التردد في قوله
 اولاً اظهار الحرس هل يكون لمنع الجمع او لمنع الخلو (الجواب)
 لا يكون لمنع الجمع فان قوله بمخيلهما باقٍ عنه فيكون لمنع الخلو
 (فان قلت) اذا كان لمنع الخلو لم ان لا يخلو عن التكتة المذكورة
 ههنا مع انه ذكر الشارح تكتاً اخرى (قلت) هذا التردد لمنع الخلو
 لكن في كلام المصنف حذف مثل قوله او نحو ذلك حذف

اكشافاً بامشاله (الرابع عشر) مامعنى الواو في قوله والدعاء بصيغة
 الى آخره (الجواب) اعتراضية وقعت بين التكتين (فان قلت) ما فائدة
 الاعتراض (قلت) فائدة التثليل ويؤيده قول الشارح نحو رحمه الله
 تعالى (الخامس عشر) قوله للتثاقل وان لم يكن علة موجبة بل نكتة
 مرحة لكن اذا صور بصورة الدليل من اى شكل بصور وادى شئ
 جهته (الجواب) بصور من شكل الاول صفراء وقتية منشرة وكبراه
 مشروطة عامة هكذا تصور الخبر قد يقع موقع الانشاء لانه يتقأل به
 في وقت ما وكل خبر يتقأل به ما دام يتقأل به يقع موقع الانشاء
 الخبر يقع موقع الانشاء في وقت ما ثم السؤال والجواب بعون الله
 الملك الوهاب والله اعلم بالصواب والعبد لا يخلو عن الخطأ والارتباب
 ترجو العفو والعفوة من الرحيم الاواب
 * بسم الله الرحمن الرحيم *

(رسالة كلنوى)

(الفن الثانى علم البيان) قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه
 جزءاً من علم البلاغة وتحتاج اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف
 البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق
 مختلفة في وضوح الدلالة عليه وههنا اسئلة مع اجوبتها (السؤال
 الاول) على اى معنى يحمل لام الفن من معانيه الاربعة المشهورة
 (الجواب) على لام العهد الخارجى لان تحمل على غيره فيما يمكن العهد
 الثانى ما حقيقة لام العهد الخارجى (الجواب) هى اللام التى وضعت
 للاشارة الى قصدة الحصة المعينة من مفهوم مدخولها (الثالث باى
 وجه تعينت تلك الحصة بين التكلم والمخاطب اعني بين المصنف
 والطالب ههنا (الجواب) تعينت بسبق ذكرها كناية في آخر
 المقدمة حيث ذكر واصطوماً مثله بقوله وما يجتز به عن الخطأ في تأدية
 المعنى المراد علم المعانى وما يجتز به عن التقييد المعنوى علم البيان
 وما يعرف به وجه التحسين علم البديع كما تعين الذكر مما في البطن
 بسبق ذكر كناية في ضمن التعريف في قصة امرأه عمران (الرابع) ما طريق

هذه الكتابة (الجواب ذكروا ان التكليف واجزائه كالفن والفصل والسبب يحتمل ان يكون عبارة عن الالفاظ وان يكون عبارة عن النقوش وان يكون عبارة عن المعاني والمختار هو الاول كما في كتاب الله تعالى وان العلم يحتمل ان يكون عبارة عن المسائل وان يكون عبارة عن التصديقات المتعلقة بالمسائل وان يكون عبارة عن الملكية الحاصلة من تكرر تلك التصديقات والتميز بها والعلوم المذكورة في آخر المقدمة هي المسائل لان ارادتها ماسنين في مقاصد الكتاب ولا معنى لبيان الادراكات والممتلكات وانما المميز هو المسائل فان حل الفن على الالفاظ المتخصصة كما هو المختار وعلى النقوش فوجه الكتابة ان ذكر المسائل التي هي عبارة عن العلوم الثلاثة في آخر المقدمة صريحا بقيد ذكر دوالها من الالفاظ والنقوش ضمن الاستلزام بين الدال والمدلول وان حل الفن على المسائل المتخصصة ايضا فوجه الكتابة ان عنوان الفن بمعنى طائفة مخصوصة من المسائل التي اعم من المسائل التي ذكرها المصنف وذكر الخاص يتضمن ذكر العام في الجملة وهو مراد من قال ههنا الاتحاد في الذات كاف في لام العهد (الخامس) ما نفهم هذا الفن في آخر المقدمة الامن قوله وما يجتز به عن التقيد المعنوي علم البيان وهذا القول ههنا في الاقوال الثلاثة الدالة على العلوم الثلاثة فاذا كان لام العهد اشارة الى ما فهم من الثاني كانت اللام مفيدة للثانوية الفن المعمود ايضا فبغتني عن القيد الثاني ههنا وبالجملة لام العهد مغن عن قيد الثاني لان العهد ثان ههنا (الجواب المجرد من الثاني ههنا في الرتبة الثانية والمشار اليه فيما سبق ثان في الذكر لاني المرتبة والترتيب الذي لا يتلزم من الترتيب الرتبي وليس هناك لا يدل على الترتيب الرتبي والرتباني اذ العطف هناك والواو التي لا تدل على الترتيب لازما ولا رتبة ولذا لم تبد آية الوضوء على الترتيب في غسل الاعضاء الاربعة ككيفية ولوليد الترتيب الذي كرى على الترتيب الرتبي لكي يحل العلوم الثلاثة على الفنون الثلاثة لاسميا على تقدير كون الموضوع

والمحمول عبارة عن المسائل المتخصصة لان المصنف افاد ههنا ان ما يجتز به عن الخطا علم المعاني وان ما يجتز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وان ما يعرف به وجوه التحسين علم البديع فلو كانت الترتيب الذي ذكره ههنا اذ على الترتيب الرتبي فبعد تقيد الفن المعمود ههنا بقيد الثاني تعين ذلك الفن المحكوم عليه ههنا علم البيان ويلغو حل البيان ههنا وكذا الكلام في اخويه بل الحق ان غاية ما افاد لام العهد ههنا هو الفن المعمود السابق في ضمن الفنون الثلاثة فلا يدري انه ثان في الرتبة ام لا وانه هو ما يجتز به عن التعقيد المعنوي ام لا فلام العهد لا تقي عن قيد الثاني ولا يوجد ان لغوية الحمل ههنا مع ان الثانوية فحسب سبق حاصلة في الواقع وليست لمجموعة هناك وفرق بين حصول الشيء وملاحظته ولا تلازم بينهما والالكان ملاحظته زيد موجبه للملاحظة جميع اوصاف الحاصلة له في الواقع وذلك قطعي البطان (السادس) اذا حل اللام على العهد الخارجي واريد به من مدخوله حصة معينة من مفهوم يلزم ان يكون كل لفظ الفن وكذا كل ما دخل عليه لام العهد الخارجي مجاز من باب ذكر العام واردة الخاص ولا قائل به (الجواب صرح الشريف المحقق في بحث اللام بان اسماء الاجناس مع لام العهد وضعوا آخر بآراء الخصص المعنية فيكون مدخولها حقيقة باعتبار هذا الوضع النوعي اى كل اسم جنس عرف بلام العهد عين للدلالة كارجل مثلا اذا استعمل نكرة يراد به ما يتجاوز حد البلوغ من بني آدم واما اذا استعمل بلام العهد يراد به رجل المعمود كزيد مثلا (البيان) ما سمع علم البيان هل هو مجموع المضاف والمضاف اليه حقيقة كعبد الله ام المضاف اليه وحده واضيف اليه العلم كيوم الاحد (الجواب) هو المضاف اليه وحده بناء على ان الحق ان لفظ العلم في مثل الصنف وعلم النحو وانشاءاتها لبس من اسمي العلوم بل هو مضاف الى اسمي العلوم من اضافة العام المطلق الى الخاص المطلق كيوم الاحد وشجر الاراك وقد اشار اليه المصنف في قوله فلما كان علم البلاغة وتوابعها حيث

عطف التوابع على البلاغة مع امتناع العطف على جزء العلم
 وأشار الشارح أيضا ههنا بقوله قدمه على البدیع حيث ترك لفظ العلم
 مع ان الاعلام محفوفة عن التغير بقدر الامكان (الثامن)
 لما كان البيان الذي هو اسم العلم المخصوص والاصح بالتضمن
 على مفهوم العلم كما يدل عليه تعريفه الآتي بما فائدة اضافة العلم اليه
 (الجواب) الفائدة في جمع صور اضافة العلم الى الخاص تبين جنس
 المضاف اليه من اول الامر ثلاثا يحتمل الجنس الآخر كما لنطق بالتصريح
 ههنا وهذه الفائدة لا تحصل بمجرد الدلالة التضمنية بل يحتاج الى
 تصريح الجنس واما القول بان فائدة دفع لزوم حل الجزئي الحقيقي
 المستعقل بئس من وجده اما والا فلان امتناع ذلك الجمل بمنوع
 عند اهل العربية كما سبق في المنطق زيد بل عند اهل المعقول ايضا
 ولذا جوزه المصنف في شرح الرسالة واما ثانيا فلان كون البيان
 وامثاله من العلوم جزئيا حقيقة لا يحل نظر كإفصل في محله وسنشير
 اليه (واما ثالثا فلان العدول عن تأويل المشهور بالمسمى بالبيان
 الى زيادة لفظ العلم مما لا وجه له مع ان هذه الفائدة مختصة بما كان
 المضاف اليه جزئيا حقيقيا ولا تطرد وفيه اشارة الى ان اسماء العلوم على
 الجنس لا تشخص كما قبل فيما كان كلبا كتوسع الانسان (التاسع)
 اذا كان فائدة ايراد لفظ العلم اعم تخصيص البيان بهذا العلم كان
 البيان اعم من وجه من العلم الاخص مطلقا (الجواب) تخصيص البيان
 بمعنى دفع الاحتمال لمعنى آخر باعتبار وضع آخر لا ينافي كون البيان
 باعتبار وضعه لهذا العلم اخص مطلقا من مطلق العلم نعم البيان
 بمعنى ما يطلق عليه لفظ البيان حقيقة او مجازا اعم من وجه من العلم
 وبئس الكلام فيه بل في البيان معنى العلم المخصوص حقيقة (العاشر)
 هل يجوز ان يكون الفن ههنا خبرا مقدما (الجواب) لا يجوز لتصريح
 النحاة بان المبدأ والخبر اذا كانا معرفتين كما ههنا وجب تقديم
 المبدأ (الحادي عشر) لم لم يجعل علم البيان مبتدأ مع كون
 ما يجوز به عن التعقيد المعنوي علم البيان سبق في آخر المقدمة

صريحا وكون نفسه اودواله فنا ثانيا وان سابق ههنا ضمنا والسابق
 صريحا اعرف من السابق ضمنا وقد صرح النحاة بان الاعرف يجعله
 مبتدأ وغير الاعرف خبرا (الجواب) لما كان عادة المصنفين ان يجعلوا
 كتبهم منقسمة الى فصول وابواب ثم ينو ان الاول من هذه
 الاقسام في كذا والثاني في كذا وهكذا فلما اشار المصنف في آخر
 المقدمة ايضا الى ان كتابه فصول ثلثة مرتبة في حق العلوم الثلثة
 وقد سبق ان الترتيب الذكرى ههنا كما يدل على الترتيب الرتي صار
 المقام مقام ان يرد في ان ما في المرتبة الاولى من هذه الفصول
 اي العلوم الثلثة وكذا ما في المرتبة الثانية والثالثة اليها فهذا الاعتبار
 صار الاتصاف بعنوان الفن الاول اعرف من الاتصاف بعلم المعاني
 وكذا الاتصاف بعنوان الفن الثاني والثالث اعرف من الاتصاف
 بعلم البيان والبدیع وقد اشار الشارح والمصنف الى امثلة في قولهم
 زيد المنطلق والمنطلق زيد حيث يساق الاول فيما علم زيد
 ويشبهه في انطلاقه وعدم انطلاقه ويساق الثاني فيما علم المنطلق
 ويشبهه في انه زيد او عمرو (والساق عشر) هذه القضية القائلة
 بان الفن الاول علم المعاني والفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم البدیع
 من اي قسم من اقسام القضية باعتبار الموضوع (الجواب) انها قضية
 شخصية في المشهور ومهمة في التحقيق اما كونها شخصية
 في المشهور فلان الحصة المعهودة سواء كانت عبارة عن الالفاظ
 المخصوصة التي هي من بداية الفن الى نهايته او عن نقوش هذه
 الالفاظ او عن مدلولاتها شخص واحد في المشهور ولذا جعلوا
 اسامي الكتب من قبيل اعلام الاشخاص وما يتوهم من التعدد
 باعتبار قرينة التلغظين او كتابة الكاتبين او ادراك المدرسين فهو
 تعدد اعتباري جاء من تعدد الحال لا تعدد بالذات واما كونها
 مهمة في التحقيق فلان تعدد الالفاظ والنقوش الموجودة في محال
 متعدد بئس كعدم الجوهر باعتبار الحال كما ان زيد باعتبار كونه
 في البيت غيره باعتبار كونه في الصحراء فانه تعدد باعتبار لا بالشخص

لان شخصه غير موقوف على البيت والصحراء بخلاف الالفاظ
والنفوس التي هي اصوات والوان فانهماعرضان من مقولة الكيف
وقد اتفق الحكماء والتكلموا على ان لمحال الاعراض مدخلا
في شخصها ولذا يجوزوا انتقاله من محل الى محل آخر فكيف يكون
الصوت القائم بهذا الهواء والوان القائم بهذه الورقة عين القائم باخر
بالشخص وكذا الكلام فيما اذا كان الفن عبارة عن المسائل لانها
امور معلومة والمعلوم صورة ذهنية متخذة مع العلم في التحقيق فكما
ان العلوم عوارض قائمة بالنفس كذلك المعلومات والمسائل فكيف
يكون العرض القائم بهذه النفس عين القائم بالنفس الاخر في الشخص
بل الحق ان الاعراض القائمة بمحال متعددة اشخاص متعددة ولو حل
القضية ههنا وفي امثاله على الشخصية لانتصر الفن الثاني وامثاله
كالكافية والشافية في الشخص القائم بالهواء المجاور للمصنف
او يكتبه او يذنه فلزم ان لا يكون الاشخاص الباقية القائمة بنا
او يكتبنا فنا ثانيا او كافية او شافية وهو فاسد فتعين ان الحصة
المعهوده التي كان الفن الثاني عبارة عن المسائل عبارة عن القدر
المشترك بين تلك الاشخاص فتكون كلمة لاجزئ حقه حقيقة فكان
موضوع هذه القضية كليا والحكم على هذا الكلي باعتبار الافراد
لا باعتبار نفس الطبيعة اذ الغرض افادته ما بقرأه الطالب او يكتبه
او يعلمه من الافراد فن ثاب نافع في الاحتراز عن التعقيد وقس خلا
هذا الحكم عن السور الكلي والجزئي حيث حل اللام على العهد
الخارجي فلا تحمل بعده على الجنس من حيث يتحقق في ضمن
كل فرد او في ضمن البعض والازم ارادة المعنيين من اللام
في اطلاق واحد وهو غير صحيح عند الجمهور وان جوزوه البعض من
الشافية فلا تكون القضية طبيعية ولا محصورة بل مهمة في التحقيق
ومن ههنا يعلم ان العلوم سواء كانت عبارة عن الملكة او الادراك
او عن المسائل القائمة بنفوس كثيرة كلمة لاجزئ حقيقة (الثالث عشر)
الفرق بين لام العهد وبين حل القضية على غير الشخصية منافات

لان الحصة المعنية بالدولة بلام العهد يجب ان يكون شخصا
وجزئيا حقيقيا (الجواب) لا يجب ذلك بل قد يكون ذلك الحصة
نوعية كحافى ارادة الرومي من الانسان اذ الحصة بمعنى الاخص
من المفهوم والاخص لا يجب ان يكون جزئيا حقيقيا (اربع عشر)
هل المراد بقوله لشدة الاحتياج اليه بيان العلة الخارجية كما في قولهم
فهدت عن الحرب جنباً او الاستدلال بالدليل اللمى (الجواب) يحتمل
الكل (الخامس عشر) على تقدير الاستدلال كيف يترتب القياس
وانه اقتراني او استثنائي (الجواب) يترتب القياس من الشكل الاول
من الاقتراني هكذا البيان ناسب تقديمه على البديع لان البيان امر
يستند الحاجة اليه بخلاف البديع وكل امر شانه كذا ناسب تقديمه
على البديع اما الكبري فظاهر بعد تقييد الاوسط بقوله بخلاف البديع
واذا لم يقيد به فهي ثابته بذلك القول واما الصغرى فلان البيان جزء
من علم البلاغة ويحتاج اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع
وكل امر شانه كذلك فهو امر يستند اليه الحاجة بخلاف البديع فقوله
بخلاف البديع بمعنى انه بخلافه في شدة الاحتياج اليه وفي كونه جزئيا
وحتياجا اليه في تحصيل البلاغة ليستفاد منه التقييد في الدليلين
(السادس عشر) لم اقيم الدليل على المناسبة لعل نفس التقديم
المذكور في كلام الشارح مع ان حل التقديم على معنى مناسبة التقديم
مجازي ذكر المسبب وارادة السبب لا يصار اليه بلا قرينة صارفة
ولا قرينة ههنا (الجواب) ههنا قرينة صارفة معينة لمعنى المناسبة
اما الصارفة عن الحقيقة فهي كون نفس التقديم بدعيا جليا معلوما
بحس السمع او بحس البصر مع امتناع استدلال على البديهي الجلي
لان الغرض من الاستدلال تحصيل العلم بالمادعي وهو حاصل قبل
الاستدلال فيكون الاستدلال تحصيل الحاصل وهو محال لا يقال
لا يثبت الداهية على تقدير كون الفن الثاني عبارة عن المسائل بل
تقديمها ثابت بدليل تقديم دوالها من الالفاظ والنفوس لانا نقول
الانتقال من تقديم الدوال على تقديم الدولوات دفعي لا تدريجي

والاستدلال والنظر لكونه عبارة عن حركة الذهن يكون الانتقال فيه تدريجياً بتقديم المدلولات بعد مشاهدة تقديم الدول من قبيل الحدسيات او من قبيل القضايا قياساتها معها واما القرينة المعينة بمعنى المناسبة فهي انما تمنع حل التقديم على حقيقة فاما ان يصرف الى وجوب التقديم والى مناسبتها ورجحانه لكن شدة الاحتياج اليه اغماضه المناسبة والرجحان لا الوجوب لجواز التأخر الذكرى بعد واما دعوى صحة التقديم فهي بديهية كدعوى نفس التقديم فالصارفة عن الحمل عليها ايضا (السابع عشر) هو البحث في الدليلين لوجوه (اما اول فلان الجزئية في الدليل الثاني ممنوع لجواز ان يكون البيان جزئياً لعم البلاغة لاجزئه له كيف يصح حل علم البلاغة على البيان لانه معرف بانه علم له مزيد اختصاص بالبلاغة لا كالتجو والصرف وغيرهما من العلوم التي لها مدخل في تحصيل البلاغة ولبس لها زيادة اختصاص بها لكونها مبادئ بعيدة لها ولو كان جزأ لما صح حمله عليه نعم على هذا التقدير يتم المدعى اعنى شدة الاحتياج اليه ايضا لان البديع لبس بجزءه ولا جزئى لعم البلاغة لكن الغرض ابعاد في نفس الدليل (الجواب لبس علم البلاغة بمعنى علمه مزيد اختصاص بالبلاغة على ان يكون البلاغة بمعنى بلاغة الكلام واطراف العلم اليه اضافة لامية من اضافة احد المتباينين الى الآخر بوجهين (الاول لو كان كذلك لم يوجد وجه وجهه في اظهار مقام الاضمار في قوله ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام اذ الظاهر ان يقال ومحتاجا اليه في تحصيلها الثاني انه قد فهم من كلام الشارح في المقدمة ان لفظ البلاغة موضوع لمجموع العالين كما وضع لكل من بلاغتي الكلام والتكلم وهو المراد هنا واطراف العلم اليها من اضافة العام الى الخاص كعم البيان فلهذا ظهر البلاغة في ذلك القول اذ لبس المقام مقام الاضمار ولو اضطرر لاحتجج الى الاستخدام فعلى هذا علم البلاغة معرف بانه ما يتعزز به عن الخطأ في التأدية وعن التعقيد المعنوي فهو بهذا اتما يصدق على مجموع على المعاني والبيان

من حيث المجموع لاعلى احدهما على حدة فيكون البيان جزأ من علم البلاغة لاجزئاً ولو سلم انه معرف بذلك فزيادة الاختصاص بالبلاغة امتناعاً لوجود في المجموع لا في احدهما لان المجموع كاف في تحصيل البلاغة دون احدهما فلا يصدق في هذا التعريف ايضا الاعلى مجموع العالين فيكون البيان جزأ لاجزئاً ايضا (واما الثاني) فلان كون البيان محتججا اليه في تحصيل بلاغة الكلام ممنوع كيف والقدماء من البلغاء كامرئ القيس وذهير وابنه وغيرهم حصلوا بلاغة كلامهم من غير بيان لان البيان هو القواعد المدونة او الادراك بها او الملكة الحاصلة من تكرار ادراكاتها ولاندوين حينئذ واما معرفتهم الاجمالية بتلك القواعد من غير معرفة الاصطلاحات البيانية فلا تسمى بياناً عند اهل الفن على ما صرحوا (الجواب) المراد من البلاغة في تحصيل بلاغة الكلام هو البلاغة الكسبية كما يؤيده اضافة التحصيل اليها لا اعنى من البلاغة السليبية فانها لا تحتاج الى البيان بدها (واما ثالثاً) فلو سلمنا ان المراد بالبلاغة هو البلاغة الكسبية فقط فلكونه محتججا اليه بعد ذلك ممنوع ان الكلام المطابق لمقتضى الحال اذا كان دالاً على معناه بالمطابق كقوله في مقابلة المتكرر ان زيدا لقا ثم يكون بليفاً مع ان التكلم لم يمتحج في تحصيل بلاغته الى البيان مما صرح به المصنف والشارح من ان الدلالة المأخوذة في تعريف علم البيان هي الدلالة العقلية المقتصرة في الضمنية والالتزامية لا اعنى من المطابقة فعم البيان لا يحتاج اليه في تحصيل بلاغة كلام يشتمل على الكتابة او الجواز لا في تحصيل بلاغة كلام خال عنها (الجواب) ان المراد كونه محتججا اليه في تحصيل بلاغة الكلام في الجملة بان يمتثل لام الكلام على الجنس لا في تحصيل كلام بان يمتثل للام على الاستغراق حتى يتوجه ذلك هذا هو حاصل جواب الفاضل العصام ههنا ورد المولى السلكوتى بانه لبس بشئ لان المحتاج اليه هو نفس البيان لاعماله ولما كان ذلك الكلام الدال بالمطابقة خالياً

عن التعقيد المعنوي ولا احتراز عن التعقيد المعنوي الا بالبيان كان
تحصيل بلاغة هذا الكلام ايضا محتاجا الى علم البيان فلاحاجة الى
ما ذكره اقول وفيه بحث لا مدخل للبيان الا فيما من شأنه التعقيد
المعنوي وذلك فيما يقصد اداء المقصود بطريق الدلالة العقلية
المتفاوتة في الوضوح والحقا لا بطريق الدلالة المتعاقبة التي
لا تقبل التفاوت ولا التعقيد المعنوي ولذا خصصوا الدلالة في تعريفه
بالدلالة العقلية ولو كان للبيان مدخل في الدلالة المطابقة لم يكن لهذا
التخصيص وجه نعم على هذا التخصيص يلزم خروج بحث الحقيقة
سواء في الكلام المشتمل على التشبيه ام لا عن البيان لكنه بحث آخر
اشار الشارح الى جوابه في اول بحث الحقيقة والحجج ان المقصود
الاصلي هو بحث الجواز وبحث الحقيقة بالتبع نعم لو جمع الدلالة في
تعريف البيان من المطابقة وجعلت المطابقة اول مراتب الوضوح
كما اشار اليه الشرف فكان البيان محتاجا اليه في تحصيل بلاغة كل
كلام لكن الكلام مبنى على تخصيص الدلالة بالعقلية واماربا فلان
الدليل الثاني مشتمل على قيد مستدرك هو تعقيد البلاغة بالكلام لان
البيان محتاج اليه في تحصيل بلاغة المتكلم ايضا فالظاهر ابقاء البلاغة
على عمومها (الجواب في العدول عن هذا الظاهر اشارة الى ان احتياج
بلاغة المتكلم الى البيان انما هو بواسطة احتياج بلاغة الكلام اليه
لان المحتاج الى البيان لا هو بلاغة الكلام ثم بواسطة بلاغة المتكلم
واما خلاص فلان المحتاج اليه في قوله لشدة الاحتياج اليه ان كان
عين المحتاج في قوله ومحتاج اليه في تحصيل بلاغة الكلام اعني التحصيل
للتكلم فاخذ المعطوف عليه اعني الجزئية في الدليل لغو لانها انما
تعيد احتياج الكل الذي هو علم البلاغة لاحتياج المتكلم وان كان
المحتاج في القول الاول علم البلاغة وفي قول الثاني المتكلم فاخذ
المعطوف في الدليل لغو لان الاحتياج للتكلم الى البيان في تحصيل
بلاغة الكلام لا يستلزم احتياج علم البلاغة اليه ولا مدخل له
فيه (الجواب باختصار الاول ودفع الحذور بان المتكلم محتاج في تحصيل

بلاغة كلامه الى علم البلاغة احتياج الفاعل الى الآلة وعلم البلاغة
محتاج الى البيان احتياج الكل الى الجزء فالمتكلم محتاج في تحصيل بلاغة
كلامه الى البيان بالواسطة واختيار الثاني بان احتياج المتكلم الى البيان
لما كان بواسطة احتياج علم البلاغة اليه فاحتياج المتكلم اليه يستلزم
احتياج علم البلاغة اليه لكن الظاهر هو الاول (واما مسادا فافاذا كان
المحتاج في القولين واحدا هو المتكلم يكون الدليل الثاني مشتملا
على المصادر (الجواب ان الاحتياج المأخوذ في الدعوى مطلق
الاحتياج وفي الدليل مقيد بقوله في تحصيل بلاغة الكلام ان
في تحصيل بلاغة الكلام فلا يكون المأخوذ في الدليل عين المأخوذ
في الدعوى على ان الدعوى شدة الاحتياج لانفس الاحتياج المأخوذ
في الدليل فلامصدره اصلا (واما سابعا فلان التقريب الثاني متوهم
اذ غاية ما يستلزم الجزئية والاحتياج اليه في تحصيل مطلق
الاحتياج اليه لاشدته والمطلوب ذلك (الجواب الاحتياج الى الجزء
اشد من الاحتياج الى الشرط الخارج وايضا الاحتياج في تحصيل
ذات البلاغة اشد من الاحتياج في تحصيل الوجوه الخارج عنها
ومن ههنا يعلم امكان جعل كل من المتعاطفين دليلا مستقلا على شدة
الاحتياج (واما ثانيا فلان الدليل الاول اعني قوله شدة الاحتياج اليه
مشتمل على قيد مستدرك وهو قيد الشدة اذ يكفي ان يقال للاحتياج
اليه خلافا للبدع كما قال في المختصر (الجواب اعتبر في هذا الكتاب
مطلعا من ان يكون احتياجا في تحصيل ذات البلاغة او في تحصيل
وجوه تحصيلها فاحتياج الى قيد الشدة لان مطلق الاحتياج حقيق
في البدع ايضا واعتبر في المختصر للاحتياج الخاص اعني القسم
الاول فاستغنى فيه عن قيد الشدة لان البدع غير محتاج اليه في تحصيل
ذات البلاغة وكل وجهه (السؤال الثامن عشر) حل الشارح لفظ
العلم في التعريف على معنى الملكة اولا وعلى القواعد المخصوصة ثانيا
وفي الكل بحث اما اولا فلان مناسقا لما سبق من ان البيان جزء
من علم البلاغة لان علم البلاغة ان حل على معنى القواعد فظاهر

قوله فالظاهر ابقاء البلاغة
على عمومها كون هذا العموم
ظاهرا مبنى على جهة المعنى
لا على جهة اللفظ لان
البلاغة لم يوضع لاعتبار
المشترك بين بلاغتي المتكلم
والكلام حتى يكون لفظها
ظاهرا والمعنى الاعم بل هي
مستكة بينهما بل هي
باعتبار التأويل بما يطلق
عليه البلاغة حقيقة ومجازا
قوله على ان الدعوى اى
نفسه العلوة لما في جواب
المسكون ومن النظر لان
في مجرد في العبد لا يكفي
في دفع المصادر اذ المصدر
ان يعود ويقول المصادر
هي توقف الدليل على
المدعى سواء كان علم
ومنها متوقف لان العلم
بالاحتياج المقيد مسبق

بالعلم بالاحتياج المطلق
ومتوقف عليه فالمصدر
باقية على
قوله ومن ههنا يعلم امكان
على هذا الجبري الدليل
الثاني في علم الصرف والنحو
واللغة ان تحصيل ذات
البلاغة يتخلص بضعف
عن مخالفة القياس ويحتاج
التأويل والارابة لكن هذه
الى هذه العلوم جدا من
العلوم ليست جزءا من
البلاغة فلو وجه مجموع
الصحيح جعله واحدا قلنا
المتعاطفين دليلا واحدا قلنا
اقتصرنا عليه في التعريف

ان الملكة لا تكون جزءاً من القواعد بل جزء القواعد وقواعد ايضا وان
 حل على معنى الملكة ايضا يلزم ان تكون الملكة جزءاً من الملكة
 وهو باطل لان الملكة من مقولة الكيف الغير القابلة للقسمة كادل عليه
 تعريفه (الجواب) ان ما سبق منه من الحكم يكون احد العليين جزءاً
 من الآخر مبني على كونهما عبارتين عن المسائل والقواعد لاعلى
 كونهما عبارتين عن المكتبتين ولاكون احدهما عبارة عن الملكة
 والاخر عن القواعد ولو سلم انه مبنى على كونهما عبارتين عن
 المكتبتين ايضا فالمبنى عن مقولة الكيف قبول الانقسام لداته لا مطلق
 الانقسام فتقسم الملكة باعتبار متعلقها الى هي المسائل والادراك
 بها وفيه ما فيه وامافي الثاني فلان تفسير العلم بالقواعد يتألف مما قالوا
 من اجزاء العلوم ثلثة الى المسائل والمبادئ والموضوع (الجواب)
 ان حقيقة ككل علم مسائله والمبادئ اى التعريفات والدلائل
 والموضوع اى موضوعية الموضوع خارجة عن العلم لكنهم تسامحوا
 وجعلوها جزءاً ايضا لشدة الاتصال بالعلم كما اشار الشريف في
 الحاشيتين فما قالوا مبنى على التسامح والتغير على التحقيق فلا اشكال
 (التاسع عشر) ان المراد بالمعرفة على ما اشار اليه الشارح في تعريف
 علم المعاني هو التصديقات المتعلقة بالفرع الجزئية كما ان المراد
 من العلم هو التصديقات المتعلقة بقواعد كلية مع ان اليراد الذي
 تنسب اليه المعرفة ههنا مفهوم مفرد لا يتعلق به التصديق بل التصور
 فقط فينصرف المعرفة الى التصور ويلزم ان يكون عبارة عن ملكة
 او قواعد بسببها تصور اليراد بطرق مختلفة وذلك فاسد (الجواب)
 صرح بعض المحققين بان المصدر في امثاله مثل ادراك وقوع النسبة
 اولا وقوعها قد يكون متعلقا للتصور وقد يكون متعلقا بالتصديق
 لكونه عبارة عن مضمون قضية وهى ههنا يورد هذا المعنى بطرق
 كذا وذلك المعنى بطرق كذا وهكذا فلا حاجة الى تقدير مضاف
 بان يقال المراد يعرف كيفية ايراد المعنى الواحد اى يعرف به جواب
 كيف يورد هذا المعنى بطرق مختلفة وذلك المعنى بها ايضا

وهكذا (العشرون) ما المراد من الدلالة المتفاوتة في الوضوح
 هل هي الدلالة العقلية المنطقية ام بمعنى آخر مصطلح فيما بين اهل
 الفن (الجواب) هو بمعنى آخر مصطلح بينهم وهى الدلالة الوضعية
 الغير المطابقة فنحصر في التضمن والالتزام المعبر عندهم
 وسيصرح به المصنف اذ لما كانت البلاغة من احوال اللفظ وتدوين
 العلوم الثلثة لاجلها لم يكن لهم غرض يتعلق بالدلالة العقلية
 المنطقية التى هى الدلالة لا بمداخلية الوضع والطبع وقد تمت الرسالة
 بوعن رب العالمين الآشهرى محمد افندي

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(الفن الثاني علم البيان) الفن بمعنى الملكة والمعاني المدونة او
 للالفاظ المشتملة على القواعد الكلية او حقيقة كل علم مسائله او
 المفهوم الكلى والادراكات واللام في الفن عهد يراد به حصنة
 معينة من افراد مدخوله وشرط كون مدخوله مذكورا سابقا كرجع
 الضمير الغائب حقيقة واحكاما والفن مذكور في قوله وما يحتز به عن
 التعقيد المعنوى علم البيان فيلزم الهمز بان وعدم وجود تغاير ذهني
 في الجمل والحال ان التغاير الذهني شرط في افادة الجمل (اجيب بان
 التغاير اللفظي كان بمعنى كون المعنى المستفاد من لفظ الفن مغاير لكون
 المعنى المستفاد من لفظ وما يحتز به آه والاحاد في الذات كاف في لام
 العهد (واجيب بعد العهد في الفن الثاني والثالث وفي الاول اطرادا
 للباب واذا اريد به اى الفن الثاني الفاظ واريد بالعلم المعاني فلا يصح
 الجمل بالمواطأة والحال ان شرط صحة الجمل اتحاد خارجي (اجيب)
 بان المضاف محذوف متناسب واذا كان المراد منهما متجانسين فالجمل
 صحيح (قدمه على اى ناسب تقديمه فيه تقديم بارتبة والتقديم
 خمسة وكذا التأخير والمراد من معنى واحد المعنى الواحد النوعى
 التركيبى لا الشخصى (فان قيل المجاز المفرد بارسه فهو معظم مباحث
 البيان وكثيرا من امثلة الكتابة انما هي في المعاني الافرادية التركيب
 النوعى بخلاف لاستعمالهم (اجيب بان كون الكلام اوضح دلالة على

معنى التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ماهو جزء من ذلك المعنى التركيبي فلذا اعتبار عن معنى تركبي بتراكيب بعض مفرداته اوضح دلالة على ماهو جزء داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطريق مختلفة في الوضوح والحقا مثل زيد جواد لازم باعتبار الجود وزيد كثير الرماد باعتبار كثرة الرماد والحال ان الجود وان كثير الرماد الجزء من التركيب والنوع التركيبي غير متناه عرفا اجماليا كليما جازى وفى العقل متناه والمراد من الطرق المختلفة للوازم العقلية لالمعاني المطابقة كايين من المصنف مرارا واللازم ما لا يتفكك عن المتزوم سواء كان داخلا كما في التضعن اواخرها كما في الالتزام (قوله كل واحد يدخل في قصد المتكلم اخذ هذا المعنى بحسب متفاهم العرف اى الصائفة في تحت قدرة الامر في ملكيته لاصاغة الدنيا وتقييد المعنى بواحد احتراز عن التوعين المتعددين لانها لم يكونا من علم البيان وان كان كل نوع اوضح دلالة على معنى من دلالة البعض الاخر على معناه والاختلاف اما في وضوح الدلالة وخفائها واما في اللفظ والعادة واما في المعاني المطابقة والسمعان الاخيران غير معتبر في علم البيان لانها خارجان من البيان كايين في محله (قوله وتقييد المعنى بواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة آه اللام للحصول للوصول (تمت ال رسالة)

(القال كان كاف الدال مقدما * فصار بما قبل صار الفاء مؤخرًا * فاقى صار الفاء بطاء الصاد * صححا * ثم صار الفاء ثم صار العين مكررا * يكن اهلا للسؤال والجواب مسررا * فنكن للاخوان والجلان مجدا * (قوله) القائل كان كاف الدال) الكاف اشارة الى الكافر والدال الى الدين واضافته لادنى ملايسة بحسب الظاهر اى كافر دين الاسلام (مقدما) اى قبل مجامع بعد طلوع الفجر قبل صلوة الفجر فصار مسلما قبل صلوة الفجر والبه اشار بقوله (فصار بما قبل صار الفاء مؤخرًا) فمجرد اسلامه خرج من الجنابة على قول شمس الأئمة السرخسي في شرحه للبسوط وذكر في المحيط ان الكافر اذا جنب

ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل (فاقى صار الفاء) اى فصل صلوة الفجر (بطاء الصاد) اى ببطء طهارة الصلوة اى بالوضوء (صححا) حال من فاعل اقى او من صار الفاء او من بطاء الصاد او من صار هذا اذا قرئ صححا اسم مفعول واذا قرئ اسم فاعل فهو حال من فاعل اى لا غير تأمل (ثم صار الفاء) اى صلوة الظهر (ثم صار العين) اى صلوة العصر واليشاين (مكررا) حال من العين فلعين العين ولا تعضهما ساكن من العين (محرره) الفاضل الكامل السيد عبد الوهاب الاعدى الحرمكى (* بسم الله الرحمن الرحيم *)

(قال الفاضل البحر بر عامله الله تعالى بلطفه الخطير الاستاد الفاضل الشهر بعد الوهاب الاعدى الحرمكى (قوله الفن الثاني علم البيان) الفن الثاني عبارة عن الالفاظ على ماهو المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة واللام فيه للعهد الحاربي والمعهود مذكور في المقدمة وهو قوله وما يحتز به عن التعقيد المعنوي علم البيان (فان قلت) لو كان اللام اشارة اليه لزم التكرار لان قوله وما يحتز به عن التعقيد آه عين قوله الفن الثاني علم البيان (قلت) في التكرار فائدة هي ازالة الغفلة لانه لبعده حصلت الغفلة فعلى هذا قوله الفن الاول علم المعاني وقوله الفن الثالث علم البديع يكون للاطراد (فان قلت) ان كان الفن الثاني عبارة عن الالفاظ مع علم البيان عبارة عن المعاني فلا يصح الحمل (قلت) نعم الحمل اما بتقدير المضاف جانب المبدأ اى مدلولات الفن الثاني اوفى بجانب الخبر اى دوال علم البيان (واما باعتبار المجاز المرسل في الطرف بان يذكر الفن الثاني الذي هو عبارة عن الالفاظ ويراد به المدلولات بعلاقة التالية اى تسمية المدلول باسم الدال او بان يذكر علم البيان ويراد به الدال تسمية للدال باسم المدلول (واما باعتبار المجاز العقلي اى المجاز في النسبة واما باعتبار الادعاء) قوله علم البيان) اما علم للقواعد الخصوصية وحينئذ يلزم حل الجزئى الحقيقى على الجزئى الحقيقى وهو جائز عند علمه البيان وهو مختار الشارح العلامة فلا حاجة الى التأويل وغير جائز عند علمه الميزان وتأويله الفن الثاني مسمى بعلم البيان كما قالوا في هذا زيد (واما

علم جنس على الاصح واسم جنس وان كان مرجوحا وحيث
 لاحاجة الى التأويل (واما لقب اضافي فالاضافة لامية لانه من
 قبيل اضافة العمام الى الخاص وهي لامية وهي يمانية لغوية
 فلان تناقض بين كليات النحاة (فان قلت) لو كانت الاضافة لامية لصح
 اظهار اللام فيها والتسالي باطل فلا تكون الاضافة لامية (قلت)
 صحة اظهار اللام فيها ليست بلازمة بل يكفي فيها وجدان معناه وهو
 الاختصاص على ما صرح به الجامي والحاصل ان الاضافة للامية
 على قسمين قسم يجوز فيه اظهار اللام وهو الذي يكون المضاف
 فيه مائنا للمضاف اليه مثل غلام زيد (وقسم لا يجوز اظهار اللام
 وهو الذي يكون المضاف فيه عاما والمضاف اليه خاصا مثل علم
 النحو وشجر الاراك وما شئ في من قبيل قسم الثاني (قوله قدم
 على البدع) اى قدم البيان عليه يعنى يناسب تقديمه (قوله لشدة
 الاحتياج اليه) اى شدة احتياج علم البلاغة الى علم البيان
 احتياج الكل الى الجزء تأمل وانما زاد الشدة لان اصل الاحتياج
 موجود في البدع ايضا وتصوره على البيان يناسب تقديمه على
 البدع لانه شديد الاحتياج اليه بخلاف البدع وكل ما هو كذلك
 يناسب تقديمه فعلم البيان يناسب تقديمه اما الكبرى فبدئية (واما
 الصغرى فينبها بقوله لكونه اى لكون البيان جزءا من علم البلاغة
 بان يقال علم البيان شديد الاحتياج اليه لانه جزء من علم البلاغة
 بخلاف البدع وكل ما هو كذلك شديد الاحتياج اليه فعلم البيان شديد
 الاحتياج اليه بخلاف البدع وانما كان علم البيان جزءا من علم البلاغة
 الذى هو مركب من علم المعاني وعلم البيان لان البلاغة التى هي
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحتها انما تحصل بالمطابقة
 وفصاحة الكلام ومطابقة الكلام لمقتضى الحال انما تحصل وتعرف بعلم
 المعاني وفصاحة الكلام انما تحصل وتعرف بعلم البيان فان فصاحة الكلام
 خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
 وعلم البيان علم يعرف به الاحتراز عن التعقيد المعنوي فيكون له مدخل

نام في تحصيل بلاغة الكلام فيكون جزءا (والحاصل انه لما كان
 البلاغة في الكلام عبارة عن مجموع مطابقة الكلام لمقتضى الحال
 مع فصاحتها كان علم البلاغة مركبا من امرين فالجزء الاول من
 علم البلاغة متعلق بالجزء الاول من البلاغة والجزء الثاني بالجزء الثاني
 فلذا كان علم البيان جزءا من علم البلاغة (قوله ومحتاجا اليه) الجار
 والمجرور نائب الفاعل على سبيل المسامحة ونائب الفاعل في الحقيقة
 هو المجرور على ما هو المشهور بين الطلبة (وقوله ومحتاجا معطوف
 على قوله جزء ودليل ثان لقوله لشدة الاحتياج اليه وتصوره
 ان يقال علم البيان شديد الاحتياج اليه لانه محتاج اليه في تحصيل بلاغة
 الكلام لا في تحصيله واليه اشار بقوله بخلاف البدع وما هو كذلك
 شديد الاحتياج اليه فعلم البيان شديد الاحتياج اليه وبهذا ظهر
 ان قوله ومحتاجا اليه دليل مستقل لصغرى الدليل الاول ويحتمل
 ان يكون قوله لكونه جزءا ومحتاجا اليه مجموعهما دليل واحد لكن
 الاول اظهر لفظا ومعنى وعلى ما فصلنا ظهر ان قوله بخلاف البدع
 قيد لكل واحد من قوله لشدة الاحتياج وقوله لكونه جزءا وقوله
 محتجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام (قوله فانه من التوابع) دليل
 لذلك القيد بان يقال علم البدع من التوابع وكل ما هو من التوابع
 مخالف لعلم البيان (قوله وعلم البيان) ملكة او قواعد يعنى ان
 المراد بالعلم اما الملكة او القواعد وصغير هو راجع الى علم البيان
 فان اريد من علم البيان القواعد ومن قوله علم الملكة او بالعكس
 او اريد من علم البيان الانفاظ مجازا فلا بد ان يحمل الضمير على
 الاستخدام والافهوى على الظاهر ويجوز حل العلم على معناه لغوي
 الذى هو الادراك لكنه ليس بمجيد لانه محتاج الى تقدير متعلق اى
 علم بالقواعد اعلم ان استعمال لفظ العلم في الملكة او في القواعد
 اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور على صرح به المحقق
 الشريف في حواش الفن الاول فلا يضرك ذكره في التعريف فان
 استعمال لفظ العلم في الملكة فهو اما مجاز مرسل من قبيل ذكر

السبب وإرادة السبب لأن الإدراك سبب لحصول الملكية أو بيان
لما سببه النقل وإن استعمل في القواعد فهو أيضاً ما مجاز مرسل
من قبيل ذكر السبب وإرادة السبب أو بيان لما سببه النقل (قوله
يعرف به) أي بذلك العلم (قوله أيراد المعنى الواحد) اللام في المعنى
للاستغراق العرفي كما في جمع الأبرار الصاغرة أي كل واحد من المعاني
الداخلية تحت قصد المتكلم (فإن قلت) إذا كان اللام في المعنى
للاستغراق زعم الاستغناء عن قيد الواحد مع أن قيود التعاريف لا بد
أن يكون لها فائدة على ما هو المختار لأن مؤدى لام الاستغراق مؤدى
الكل الأفرادي ففهم معنى الواحد من المعنى فلم يستغناء (قلت)
كأن لفظ الكل يحتمل للكل الجمعي والأفرادي كذلك مؤدى لام
الاستغراق يحتمل أن يكون شاملاً على سبيل الأفراد وعلى سبيل
الاجتماع فلدفع هذا الاحتمال زيد لفظ الواحد على ما قالوا فليأمل
(قوله بطرق مختلفة) ظرف لغو متعلق بالإيراد أي يترأى كيب مختلفة
بأن شبه التراكيب بالطرق في الإيصال وذكر الطرق وإيراد التراكيب
استعارة مصرفة أصلية (قوله في وضوح الدلالة) متعلق بمختلفة
والمراد بالدلالة الدلالة العقلية عند علماء البيان وهي الدلالة الالزامية
والتضمنية لا الوضعية التي هي الدلالة المطابقة وأما تفسيرنا للدلالة
بالدلالة العقلية لأن الموضوع والخفاً إنما يجري فيها لأنها باعتبار
القرائن تختلف بالوضوح والخفاً فلذا الدلالة تختلف بالوضوح
والخفاً باختلاف القرائن ولما كان وضوح بعض الدلالة من بعض
مستلزماً لخفاها البعض أكتفى بالوضوح عن الخفاً كما ذكره للشارح
بختلاف الوضعية فإنها باعتبار وضع الواضع فإذا علم الوضع دل اللفظ
على المعنى بخفاً (فإن قلت) هذا التعريف بعلم البيان هل هو
باعتبار الجهة الواحدة الذاتية وباعتبار الجهة الواحدة العرضية (قلت)
هو باعتبار الجهة الواحدة العرضية لأنه مشتمل على الغاية التي هي
إيراد المعنى الواحد وغاية الشيء من العوارض والتعريف المشتمل على
العرض تعريف باعتبار الجهة الواحدة العرضية (فإن قلت) لم أكتفى

قوله لأن مؤدى تعليل لقوله
لزم الاستغناء وقوله على ما هو
المختار وإنما قيد به لأن قيود
التعاريف عند البعض قد يكون
ليبيان الواقع على

بالتعريف بالجهة الواحدة العرضية (قلنا) لأن التعريف بهذه
الجهة تعريف الشيء بمحواصده وهو واضح بالنسبة إلى فهم المبتدئ
(تمت الرسالة بعون الله وكرمه)

(* بسم الله الرحمن الرحيم *)

(وههنا أسئلة وأجوبة السؤال الأول) ما الواو في قوله ولكونها آه
(الجواب) أنها لعطف قوله كان كل من جعلني كل الخ على قوله كان الحكم
التأديري الوقوع آه على أن يكون من باب عطف بعض التثاني على بعض
لأن الكل متفرع على قوله فإن وإذا للشرط في الاستقبال لكن أصل
أن عدم الخ لكن تفرع كل منهما مدار آخر والنتيجة على أن المعطوف
عليه متفرع على الكلام السابق باعتبار الاستدراك قال هنا ولذلك
مكان الخ إشارة إلى الفرق المذكور فيما بعد الاستدراك وعلى أن
المعطوف متفرع على ذلك الكلام باعتبار المستدرك عنه قال هنا
ولكونها الخ قالوا ولعطف الجملة المعلقة بهذا التعليل على الجملة
المعلقة بالتعليل السابق لالعطف أحد التعليلين على الآخر والا
لكن هذا التعليل تعليلاً للحكم السابق بمقتضى العطف مع أن
الشارح صرح بأنه تعليل للحكم الآتي وبهذا البيان ظهر أن هذا
التعليل تفصيل لقوله للشرط في الاستقبال ونتيجه على أن قوله
في الاستقبال فيمضي متعلقة للشرط باعتبار ما تضمنه من حصول
مضمون الشرط لأنفس الشرط والتعليل (والسؤال الثاني) لم أخرج
فرع المستدرك عنه عن فرع الاستدراك مع تقديم أصل الأول على
أصل الثاني (الجواب) بوجهين أحدهما أن الفصل الواحد أولى
من فصلين (وثانيهما أن فرع الاستدراك متعلق بجملة واحدة هي
الشرط وهذا الفرع متعلق بكل من جعلني الشرط والجزاء والمتعلق
بجملة واحدة لاسيما الشرط مقدم على المتعلق بجملة (السؤال
الثالث) إن اللام في قوله لتعليل أمر الخ صلة الوضع أو صلة الإفادة
الإعارة من الوضع ليكون التعليل إعارة من أن يكون معنى مطابقاً
أو تضمنياً أو التزامياً (الجواب) أنها صلة الوضع بناء على أن مثل

هذه العبارة مستعملة في الوضع كقولهم الباء للصاق او اللصاق
 بمعنى انها موضوعة بآزائه فالعنى لكونهما موضوعتين لذلك التعليق
 الخ ولذا كان كل من جعلتهما فعلية استقبالية بحسب المعنى
 غالباً (وما قيل انها اذا كانت صلة الوضع يلزم ان يكون الحكم
 في الشرطية بين الجزاء والشرط وهو مذهب المنطقيين لاقى الجزاء
 كما هو مذهب اهل العربية فليس بشئ لانه انما يتبع لوكان الحكم
 عبارة عن نفس التعليق وليس كذلك على المذهبين بل الحكم
 في الشرطية على مذهب المنطقيين هو اتصال حصول مضمون
 الجزاء بحصول مضمون الشرط وما اوتفاقا وعلى مذهب
 اهل العربية هو حصول ثبوت مجموع الجزاء لموضوعه على
 تقدير الشرط (ارابع) ما المراد من التعليق هل هو الدليل الاق
 او المبنى وكيف ترتيب القياس (والجواب) ان المراد هو الدليل
 المسمى المتبادر من التعليق بناء على ان كونهما موضوعتين للتعليق
 المذكور علة للحكم الاق في الذهن والخارج وترتيب القياس هكذا
 كما كانتا موضوعتين للتعليق المذكور كان كل من جعلنى كل منهما
 فعلية استقبالية بحسب المعنى غالباً وان لم يكن كذلك بحسب اللفظ
 لكن المقدم حق وكذا الثاني (الخامس) لم لم يعطف قوله قدم على
 قوله هذا لتعليل (والجواب) انه صفة لتعليل المتكر ولا يعطف الصفة
 على موضوعها او يستأنف على ان يكون جوابا للسؤال المقدر
 ففضية الجملة الاولى له شبه كمال الاتصال المانع عن الوصل
 (السادس) ان اللاتى بالشارح بيان كون التقديم المذكور متوجها
 مقبولا عند البلغاء لبيان ان هذا التقديم كان لهذا الغرض (والجواب)
 ان ما ذكره ضررى من دليل المقبولة بان يقال هذا التقديم تقديم
 لغرض ثبوت الحكم ولا معللا المستوجب لاستقراره لا يوجد في صورة
 تأخير التعليق وكل تقديم شانه كذلك فهو موجه مقبول عند البلغاء
 (السابع) ان كلاما من ضررى هذا الدليل وكبراً ممنوع اما الصغرى فلانا
 لانسلم ان التقديم هنا لهذا الغرض بل الظاهر انه للحصر واما الكبرى

فلانا لانسلم ان كل تقديم شانه كذا فهو مقبول عند البلغاء وانما
 يكون كذلك لوكان ثبوت الحكم اولاً لمقتضى المقام وهو الظاهر
 المنع (والجواب عن الثاني) انه لو لا تقديم العلة هنا لما يتوهم من اول
 الامر ان علة هذا الحكم ايضاه وما بعد الاستدراك وهو خلاف الواقع
 واذا شاك الوهم الى خلاف الواقع مرة فربما يسلكه مرة اخرى
 فاللاتى قطع عرق السلوك وهو لا يكون الا بتقديم العلة هنا وبهذا
 الاعتصار كان ثبوت الحكم اولاً معللاً مقتضى هذا دون ماسبق من
 المعطوف عليه اذ ليس هناك عطف على الملل بالتعليل السابق
 فليس هناك عداد لمثل التوهم المذكور وانما المدار هنا ولذا لم يقل
 الشارح مثله فيما سبق وادشاله فاندفع اعتراض الفاضل العصام
 (والجواب عن الاول) انه لما كان الثبوت معللاً من اول الامر مقتضى
 هذا المقام كان التقديم لهذا الغرض وكونه اعراض الحصر ايضاً
 لا يتنافاه اذ لا تراحم في التكاثر بل الحق ان تقديم العلة في كل من المتعاطفين
 للحصر الاضافى بالنسبة الى علة الآخر فهذه التكتة مشتركة بينهما
 وهو ظاهر الثبوت معللاً من اول الامر تكتة خاصة بالمعطوف وهو
 خفية فآظهر ما خفى واخفى ما ظهر (الثامن) ما الباعث والمصحح
 من التفسير بقوله يعنى حصول الخ (والجواب) ان الباعث هو قوله
 في الاستقبال لانه متعلق بغيره ولا يكون متعلقاً بعنوان المغايرة بل بذات
 الامر المغاير ولا يصح تعلقه به الا اذا كان بمعنى الفعل بان يكون
 عبارة عن معنى حصول مضمون الشرط واما المصحح فهو التجوز
 يذكركم العلم وازادة الخاص بناء على ان الامر المغاير اعلم من
 ذلك الحصول والقرينة على هذا التجوز تعلق قوله بغيره بالتعليل
 اذا المعلق به لا يكون الا حصول مضمون الشرط ولأجل هذا التجوز
 فسره بكلمة يعنى المستعملة في التفسير بخلاف الظاهر ولأجل ذلك
 الباعث لم يفسر الامر الاول بالحصول بل اسكتني ببيان حقيقة
 في ضمن حصول مضمون الجزاء في الواقع (فان قلت) انما يكون قوله
 في الاستقبال باعنا لهذا التفسير لوكان تعلقه بغيره لفظياً وهو ممنوع

لجواز ان يكون متعلقا بغيره معاويا على ان يكون ظرفا مستقرا اما حالته ان قلنا بغيره بالاضافة او صفة ان لم نقل به (قلت) هذا وهم سبق الى كثير من الاوهام هنا وليس يصح ان اوجل على الظرف المستقر لكان الغير عبارة عن الحاصل الذي هو النسبة بين بين الاعن حصولها والتعلق بحصولها ووقوعها لانفسها اللهم الا ان ينتزع الحاصل حصول آخر ولا يمتحن بعده (التاسع) ربما لا يكون ظرفا الشرطية حاصلتين في الواقع كقولنا ان كان المنجنين حجارا كانوا حيوانا (والجواب) ان الحاصل في الواقع ههنا اعم من المحقق والمفروض (والعاشر) هل يصح تعلق قوله في الاستقبال بنفس التعلق (والجواب) مذکور في الشرح (والحادى عشر) ان اللام في قوله تعلق امرالخ ان لم تكن صلة الوضع لم يترتب عليه كون كل من جملتين فعلية استقبالية لا يخالف ذلك لفظا لانكتنف وان كان صلة الوضع يلزم ان يكون ان واذا ما يكون ذلك المعنى مستقلا فليزم ان يكون كلاهما حرفا او اما وان يكون ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية وغير مستقل والكل باطل لان كلمة ان حرف واذا اسم باتفاق الجمهور (والجواب) تختار الثاني وتقول التعلق المذكور غير مستقل في المفهومية وكلمة ان موضوعه بآزائه وحده وكلمة اذا موضوعه بآزائه ايضا لكن لا وحده بل مع انضمامه الى معنى آخر غير مستقل ايضا وهو معنى الظرفية فدلالة كلمة اذا على معنى التعلق تضمنية كدلالة هاعلى معنى الظرف والظرفية والمراد ههنا اعم من ان يكون موضوعا له وحده او مع انضمامه الى معنى آخر لا يقال المجموع المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فليزم ان يكون كلمة اذا واسئالها حرفا على كل حال لا نقول استقلال المدلول الضمى كافى في الاسمية كما هو كافى في الفعلية على قول من يجعل الفعل موضوعا للنسبة الى فاعل معين كما هو مذهب الحق فان النسبة الى فاعل معين غير مستقل وان كان النسبة الى فاعل ما مستقلا (والجواب عن الثاني بان يقال لا يمتحن ان تقديم العلة لغرض الاستقرار

الاولى انما يكون موجها مقبولا عند البلغاء حيث لا يجوز اولا فينبغى ان يردد المخاطب في الحكم ولو في وقت ما كقولنا لمن لا يعرف كون النبي عليه السلام خاتم الانبياء لكونه مصراجه في القرآن هو خاتم الانبياء اذ لو اخر هذا التعليل لم يمتكره فيقع في الورطة فقدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له نوع من الاستقرار لا يوجد ذلك النوع في صورة التأخير وذلك النوع هو الاستقرار الاولى الغير المستوفى بالشك والتزد في الحكم اولا فلعن مراد الشارح هنا ان المصنف انما قدم التعليل لغرض الاستقرار الاولى الذى لا يوجد في صورة التأخير للتنبيه على ان الحكم اهم بحيث لا يمتحن ان يرتاب فيه ولو من اول امره وانما خص ذلك بهذا المقام لانه لما كان حكما على الجملتين يحكمين هما الفعلية والاستقبالية كان مظنة انكار بخلاف ما سبق نعم في التقديم فيما سبق استقرار اولى ايضا لكن فرق بين حصول الشيء وبين اعتباره فهو معتبر ههنا دون ماسبق وان كان حاصلا في المقامين وبهذا البيان اندفع اعتراض الفاضل العصام واندفع ايضا ان يقال الواجب على المصنف افادة الاحكام المذكورة في هذا الكتاب بحيث يستقر في اذهان الطلبة وسواء بالاستقرار الاولى ولا فليأتمل (والجواب عن الاول انه لما كان الاستقرار الاولى الملازم لهذا المقام داعيا للتقديم كان التقديم لهذا الغرض وهو لا يتناقض كونه لغرض الحصر ايضا اذ لا نزاع في المقامين والتقديم لغرض الاستقرار الاولى مخصوص بهذا المقام (تمت الرسالة ناقضا للكتوبى)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(الباب السابع) اى الالفاظ الخصوصية المعينة بالتحصن عند المشهور وبالنوع في التحقيق الواقعة في المرتبة السابعة بمقتضى ترتيبه ذوال مباحث (الفصل والوصل سواء كانت تلك المباحث تعرفهها او مسائلها التي كانا محمولين في تلك المسائل على نوع من انواع الالفاظ العربى وذلك النوع هو الجملة المنقطعة من سابقها والمتصلة

لها أو المتوسطة بين الانقطاع والاتصال وذلك لأن موضوعات المسائل في جميع الأبواب علم المعاني يجب أن يكون كليات صادقة على الالفاظ العربية لما استفيد من تعريف ذلك العلم من أن موضوعه هو اللفظ العربي فيكون موضوع المسئلة أما نفس اللفظ العربي أو نوعه أو العرض الذاتي لأحدهما كما بين في محله ولذا احتج إلى تأويل قول المصنف أحوال الاستناد الخبري بأن المراد أحوال الجملة باعتبار الاستناد وكذلك يجب أن يكون محمولات المسائل في جميع تلك الأبواب العوارض الذاتية التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كالوصل والفصل والتقديم والتأخير إلى غير ذلك بخلاف الأعراب والبناء الأصلي والعارضي والاعلال والادغام إلى غير ذلك إذا يقتضيهما حال أصلا عند البلغاء ولا يطابق اللفظ باقتضاهما مقتضى الحال ومن ههنا بين أن شيئاً من الوصل والفصل لا يكون موضوع المسئلة في هذا الباب لأن المعبر في العرض الذاتي أن يكون محمولاً على موضوع العلم موافقاً ولا اشتقاقاً ولذا صرح الشريف المحقق في الحاشية الصغرى بأن جعل مثل الضحك والكابة عرضاً ذاتياً للإنسان تسامح وعرضه الذاتي في الحقيقة هو الضاحك والكاتب المحمولين عليه موافقاً فليس مثل قولنا الفصل وأجب في المنقطعين والمتصلين كما لا من مسائل الباب بل ماهو من مسأله مثل قولهم الجملة المنقطعة أو المتصلة تفصل عن سابقها والجملة المتوسطة بينهما توصل (الوصل فصل هذه عن الجملة الأولى لأنها جواب سؤال اقتضية الأولى كانه قبل ما الوصل طلباً للحقيقة الاسمية فكان بين هذه الجملة والجملة السابقة شبهة كمال اتصال ووصل إليها الجملة الآتية في تعريف الفصل للجامع الوهمي بين كل من المسند إليهما والمسند بين في الجملتين المتعاطفين مع انتفاء الانقطاع والاتصال بينهما وانظره في مقام الاعتراض رفع الالتباس الناشئ من شذويع النشر المرتب والتنبيه على المغايرة بين الوصلين إذا ضمير الموضوع بالوضع العام لكل مذكور خاص عين المرجع والمراد من الوصل في مقام

التعريف هو الماهية المطلقة مأخوذة من حيث هي مع قطع النظر عن وجودها وعدمها وعن جوازها عند أهل العربية أو عند أهل البلغاء وعدم جوازها كما هو شأن جميع المحدودات (والوصل) في الجملة السابقة مأخوذ من حيث وقوعه في الواقع كما هو شأن محمولات المسائل الحاكمة بوقوع النسبة الأولى وقوعها بل هو مأخوذ من حيث جوازه عند البلغاء وعدم جوازه وما يقال المعرفة المفادة عين الأولى فاصل قد يعمل عنه عند القرائن والقرينة هنا ما ذكرنا من المغايرة بين الوصلين لا يقال وكوف الضمير عين المرجع اصل قد يبعد عنه بالقرائن فلتكن تلك القرينة قرينة لهذا العبدول فلا وجه للعبدول عن الضمير ولا لتوجيه العبدول في مثل هذا الموضوع بما ذكر وإن صدر عن القاضل وسبب مثله عن الشارح المحقق في باب التشبيه (لاناقول) أو فرض تساويهما من هذه فاعلم وضع الضمائر في لغة العرب لأجل الاختصار فالظاهر الأضمار لا محالة في مجرد العبدول عن هذا الظاهر تنبيه على المغايرة المذكورة (عطف بعض الجمل على بعض) أي بأحد الحروف العشرة كما يقتضيه سياق كلامه المصنف فلا بد من هذا القيد فقيه اكتفاء بالدلالة الالترائية المهجورة في التعريفات (لا يقال) إنما كانت مهجورة في الحدود التسمية لا في غيرها ويجوز أن يكون التعريف حدًا ناقصاً أو رسمياً (لاناقول) السائل بالسؤال الذي اقتضيه الجملة الأولى إنما كان طالبا بكلية ما أحده الاسمي التام إلا أن يحمل كلمة ماقى سؤالاً على ما الشارح التي يجوز في جوابها الحد الناقص والزم ويمكن أن يقال حقيقة العطف بأحد تلك الحروف معلومة للسائل في علم النحو فلا نسلم أنه لابد من ذكر ذلك القيد في الحقيقة المطلوب بههنا فلا اشكال (ثم إن أراد به بعض الجزئي فالجملة الواحدة لا تكون جزءاً للجمل (وإن أراد به الجزء فصدق على عطف المفرد على الجملة وعلى عكسه وعطف المفرد على المفرد لأن جزء الجزء جزء مع أن شيئاً منها لا يسمى وصلاندها للمعاني لاختصاصه عندهم بعطف الجملة على الجملة فالتساوي ذلك لا ما ذكره (و جوابه

بأختيار الشئ الاول مع التزام اضمحلال الجمعية بلام الجنس وبأختيار
 الشئ الثاني بناء على تبادل بعض الجمل في الجزء بلا واسطة وهو
 الجملة والتوئين في قوله على بعض عوض عن المضاف اليه اى على
 بعض الجمل وانما عدل عن عطف الجملة على الجملة للتنبيه على ان كلا
 من الوصل والفصل انما يكون فيما تعدد الجملة بل في المسبوقة منهما
 فلا يتحقق الفصل عند دم في الجملة المنفردة ولا في الجملة المنفردة
 ولا في الجملة الابتدائية (والفصل تركه اى ترك عطف بعضها
 على بعض) اشار بهذا التفسير الى ان الضمير ليس راجعا الى مطلق
 العطف بل الى العطف المفيد بكونه عطف جملة على جملة كما هو
 المتبادر لان ترك عطف جملة على مفرد وترك عكسه وترك عطف
 مفرد على مفرد لا يسمى فضلا عندهم واذا كان الوصل
 والفصل عبارة عن عما ذكر فينبهنا تقابل العدم والملكية ونحن نقول
 لا يفتنى ما فيه من المسامحة اذ ليس الفصل عبارة عن عدم العطف بل
 عن الترك الذى هو كلف النفس وهو فعل نفساني ولذا احتاجوا الى
 اخراجه عن تعريف الامر بطلب فعل غير الكف فالتقابل بينهما
 في التحقيق تقابل التضاد لانه تقابل بين العطف وبين منع النفس
 عن العطف لكنه لما ضمن عدم العطف المذكور المقابل له تقابل
 العدم والملكية عبر عنه بذلك تسامحا وبالإشارة اليه قال في المختصر
 بمنزلة العدم والملكية لا يقال انما يوجد بينهما ذلك التقابل ان لو اعتبر
 في تعريف الفصل قابلية الموضوع بان يقال عدم العطف على الجملة
 عن جملة من شأنها ذلك العطف ولا دلالة في التعريف عليه ولذا
 ذهب بعض المحققين ههنا الى ان المراد تقابل العدم والملكية من غير
 اعتبار قابلية الموضوع كما قالوا بين الوجود والعدم تقابل العدم والملكية
 مع ان العدم شامل لما يمكن التقابل للوجود وللمتع غير التقابل بشهادة
 ان قوله الاعدام انما يعرف بملكها غير مخصوص بتقابل العدم
 والملكية لانا نقول مطلق التقابل بين الملكية وبين العدم المضاف
 اليها مختصر عندهم في قسمين لانهم قالوا ان اعتبر سلب الملكية

عن موضوع قابل لها اما بحسب شخصه واما بحسب نوعه او جنسه
 القريب والبعد (فالتقابل تقابل العدم والملكية المشهورين فيما اعتبر
 بحسب شخصه والتحقيقين فيما اعتبر بحسب نوعه او جنسه وان اعتبر
 سلبها عن مطلق الموضوع قابلا كان او غير قابل فتقابل الايجاب
 والسلب فاطلاقهم تقابل العدم والملكية على ما بين الوجود والعدم
 من قبيل اطلاق العام اعني التقابل بين الملكية والعدم المضاف اليها
 المتضمن على قسمين على الخاص الذى هو وقسمته تقابل الايجاب والسلب
 وهذا مما لا شبهة فيه اذ انقرر هذا فنقول حل التقابل ههنا على تقابل
 الايجاب والسلب قطعي البطلان والالكان عدم عطف الجملة على
 الجملة في الجملة المنفردة المقترنة الابتدائية بل في الجملة السابقة بالنسبة
 الى لاحقتها وفي الجملة المسبوقة الواجب عطفها على مفرد وفي المفرد
 المعطوف على جملة او مفرد بل عدم عطف الجملة على الجملة في سائر
 الموجودات الفاظا كانت او اعرافا آخرها وجواهر فصا مصطلحا عند
 اهل المعاني ضرورة ان التقابلين بالايجاب والسلب لا يرتفعان عن موجود
 اصلا واما اشهاد به بقوله الا فتا شهاده فاسد مبنى على العقول عن جواز
 عدم المحمول في الصغرى الدليل القائل بان الفصل عدم الملكية
 وكل ما هو عدم ملكية لا تعرف الا بمعرفه تلك الملكية فاذا بطل احتمال
 تقابل الايجاب والسلب ههنا تعين ان المراد ههنا قسم تقابل
 العدم والملكية (واما ذكره مقتضا على ارجاعه من الفضلاء
 من عدم دلالة التعريف على اعتبار قابلية الموضوع فدفع بان عبارة
 الترك دالة عليه قطعا اذ لا يطلق عليه الترك فيما يجب عدم الفعل
 بالذات او بالغير اذ لا يقال فلان ترك اجتماع التقيضين او العروج
 الى السماء بل انما يطبق فيما لم يجب شئ من الفعل وعندهم بالذات
 ولا بالغير بل كان كل منهما ممكنا بالامكان الوقوع بحيث لا مانع عن
 شئ منهما اصلا فلذا كان الاختيار بمعنى صحة الفعل والترك منافيا
 لايجاب الفاعل فعني ترك العطف ان لا يفعله التكلم مع امكانه له
 بحيث لا مانع عنه اصلا لان ذات الجملة ولا من امر خارج فدل عبارة

الترك على ان مانضمته تعرف الفصل هو عدم عطف الجملة على الجملة عن جملة من شأنها ان يعطفها المتكلم باحدى الحروف العشرة على اخرى وليس تلك الجملة الى الجملة المسبوقه بجملة اخرى بناء على ان المتكلم ليس مستقلا في ذلك العطف بل يحتاج فيه الى مساعدة آلة العطف على العطف الذي اراد ولما لم يوضع حروف العطف الا لربط ما بعدهما بما قبلها دون العكس لم يساعد الالة وعطف الجملة السابقة على اللاحقة جملة كان اللاحق او مفردا وايضا لم يساعد في عطف الجملة المفردة والجملة المقترنة الابتدائية على سابقهما لعدم السابق فليس من شأن هذه الجمل ان تعطف على الجملة باحدى تلك الحروف وكذلك الجملة الخالية لما كانت قيدا للجملة المستقلة على صاحبها لم يتقدمها جملة فكانت بالنسبة الى تلك الجملة كالجملة الابتدائية فلا يكون ذلك العطف من شأنها ايضا بالنسبة الى تلك الجملة فبقيد من شأنها العطف المستفاد من عبارة الترك يخرج عدم العطف في تلك الجمل لان هذه الاعداد لا تسمى فصلا عندهم بل هي واسطة بين الوصل والفصل (فان قلت) يخرج بهذا القيد ايضا بعض افراد الفصل كفصل الجملة الخبرية عن الانشائية وعكسه وغيرها مما يمنع فيه العطف عند اهل العربية اذ ليس من شأنها ان تعطف على الجملة السابقة عندهم (قلت) انما يتوجه ذلك لو كان المراد من الامكان المستفاد من الترك بمعنى الجواز عند اهل العربية او عند البلغاء وذلك فاسد لما قد مضى المراد من الوصل والفصل المعرفين بهذين التعريفين مطلق الوصل والفصل مع قطع النظر عن جوازها عند اهل العربية وعدم جوازها بل عن وقوعهما في كلام البلغاء وعدم وقوعهما كما هو شأن كل محدود معرف وكيف يكون المراد منهما ما هو الجائز عندهم ولو كان المراد ذلك فان لم يقيد العطف وعدمه في التعريفين بالجواز عندهم يلزم ان يصدق التعريفان على الوصل والفصل الغير الجائزين فلا يكونان مانعين عن الاعيان وان قبيد بالجواز عندهم

لكان اثبات الجواز لهما في مثل قولهم هذا الوصل او الفصل جائز عند اهل العربية والبلغاء لقوا بمنزلة ان يقال هذا العطف او عدمه الجائز وكان سلب الجواز عنهما في مثل قولهم هذا الوصل او الفصل غير جائز عندهم ممتحا بمنزلة ان يقال هذا العطف او عدمه الجائز عندهم ليس بجائز عندهم بل المراد من ذلك الامكان المستفاد هو امكان ان يعطفها المتكلم باحدى الحروف بحيث لا مانع عنه في نفس الامر سواء جاز عند اهل العربية او لم يجوز ولا شك ان كل جملة مسبوقه باخرى من شأن شخصها ان يعطفها المتكلم باحدى الحروف على الجملة السابقة سواء كان ذلك جائزا عند اهل العربية او لا فترك ذلك العطف الممكن له يسمى فصلا عند اهل المعاني سواء كان ذلك الترك جائزا عندهم ايضا او لا يصدق في تركه الفصل على عدم العطف في الجملة المعطوفة على بعض الجملة دون بعض بالنسبة الى الجملة التي لم تعطف عليها مع ان ذلك العطف لا يسمى فصلا عندهم (لانا نقول المراد من عدم عطف الجملة على الجملة ان لا يوجد جنس ذلك العطف بان لا يوجد في تلك الجملة شيء من افراد ذلك الجنس فلا اشكال ليقال على ما ذكرتم يلزم ان يوجد الفصل المصطلح في عدم عطف الجملة الجزائية على الشرطية وفي عدم عطف جوازي النداء والقسم عليهما وليس كذلك لانا نقول الظاهر ان الفصل موجود في الجوابين اما في جواب القسم فلا يختلف فهم خبر او انشاء واما في جواب النداء فلا نه جواب سؤال اقتضت الجملة الندائية واما الجملة الجزائية فلا فصل فيه وليس من شأنها العطف على الشرط لان الشرط قبيد لهما فكما لم يمكن عطف القيد في الخالية على المقيد فكذا لا يمكن عطف المقيد على قبيد بل هو بعدم العطف اولى كما لا يخفى وهذا الذي شهدنا اركانه هو مراد الشارح العلامة ومراد الفاضل العصام ههنا حيث قال (انهما من العدم والممكنة لانه اعتبر في الفصل ان يكون من شأنه العطف اذ لا يقال الفصل في تركه عطف الجملة الخالية على جملة

قبلها اذ ليس من شأن الحال العطف على ما هو قبلها لانه قيد له انتهى نعم من اقتصاره على الجملة الحالية نوع قصور الان يحتمل على اخفاء مظهرها وظاهر ما خفي (واما ما اورد عليه بعض الافاضل من ان هذا مع عدم مساعدة عبارة الشارح لانه لم يذكر فيه قيد من شأنه العطف ورتب كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكية على مجرد التعريف المذكور يد عليه انه ان اعتبر ان يكون من شأنه العطف في ذلك المحل وان اعتبر ان يكون من شأنه العطف في نفسها ولو في محل آخر بان يراد العدم والملكية المشهور بان يلزم ان لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال والانقطاع لعدم الصلاحية للعطف في ذلك المحل وان اعتبر ان يكون من شأنه العطف في نفسها ولو في محل آخر بان يراد العدم والملكية الحقيقيان فالجملة الحالية ايضا قابلة للعطف في نفسها بل مراد الشارح ههنا انه اعتبر في العدمي اعنى الفصل تقدم الجملة كما يدل عليه قول المصنف اذا انت جلة بعد جلة آه فترك العطف في الجملة المتبدأ بها لا يسمى فصلا فاعتبار تقدم الجملة فيه بمنزلة اعتبار قابلية المحل في العدم والملكية في استلزام كل منهما تحقق الواسطة فهما بمنزلة العدم والملكية في الحقيقة كما قال في المختصر واطلق عليهما العدم والملكية ههنا توسعا انتهى ما لا يخطو رفيه من وجوه (واما اولا) فلان ذلك الفاضل ليس في صدد توجيه كلام الشارح بل في صدد توجيه كلام المصنف حيث قدم الفصل ثارة واخر اخرى كالشارح فان لم يساعده كلام الشارح فبمساعدة كلام نفسه حيث ذكر ذلك القيد فالصواب ان يقول مع عدم مساعدة كلام المصنف (واما ثانيا فلان كلام المصنف يساعده قطعا لما عرفت من دلالة عبارة الترك على الامكان الوقوعي المستلزم لذلك القيد ولذا ترك الشارح العلامة تصرع ذلك القيد ورتب كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكية على مجموع التعريفين لاعلى التعريف الثاني فقط (واما ثالثا) فلانا نختار ان مراد الفاضل المشهور بان ولا نسلم انه يلزم حينئذ ان لا يطلق

الفصل في صور كمال الاتصال والانقطاع وانما يلزم ذلك لو كان التعريفان للوصل والفصل الجائزين عند البلغاء والامكان المستفاد من الترك بمعنى الجواز عندهم وقد عرفت انهما ليسا كذلك بل التعريفان لمطلق الوصل والفصل سواء جاز عند اهل العربية او عند البلغاء او الامكان المستفاد بمعنى امكان العطف للمتكلم في نفس الامر وان لم يميز عندهم وقد عرفت ان كل جملة مسبوقه بجملة اخرى من شأن شخصتها في ذلك المحل ان يعطفها المتكلم باحدى الحروف على ما بقها وان لم يميز عندهم (واما رابعا) ولوسلنا ان المراد ههنا تعريف الجائزين فليكن المراد تعريف الجائزين عند اهل العربية في الجملة ولو عند بعضهم ولو في المحاورات اعطية عن الامور المعنوية في البلاغة حينئذ تختار ان مراده المشهور بان ايضا وان الامكان بمعنى الجواز عندهم في الجملة بهذا المعنى ولا نسلم ان ليس من شأن اشخاص الجملة الواقعة في صور الكماليين ان تعطف باحدى الحروف المشيرة على سواء بقها عند احد من اهل الوريقة لافيا يلزم فيه البلاغة والاف المحاورات الحالية عنهما كيف وقد يجوز لبعض النحاة عطف الاخبار على الانشاء مطلقا وصاحب الكتاب عطف القصة على القصة فمما لاجماع بينهما وان الفصل لغرض التأكيد او البيان او ابقاء المراد انما يجب عند البلغاء (واما خامسا) فلو سلنا ان المراد ههنا تعريف الجائزين عند البلغاء خاصة وان الامكان بمعنى الجواز عندهم فختار ان مراده الحقيقيان ولا نسلم انه على هذا يلزم ان يصدق تعريف الفصل على عدم العطف في الجملة الحالية وانما يلزم ذلك لو كان الحقيقيان ههنا باعتبار قابلية جنسها البعيد الذي هو مطلق الجملة او القريب الذي هو الخبر والانشاء او باعتبار قابلية نوعها الذي هو الخبرية الاسمية او الفعلية والانسانية الطليعية او غير الطليعية او اعطالها وهو ظاهر المنع بل الظاهر ان الحقيقيين ههنا باعتبار قابلية النوع الذي يتكلم اهل المعاني يجوز العطف في هذا النوع عند البلغاء بعدم جواز

فيه عندهم (واما النوع الذى ليس من شأنه العطف عندهم فلهو ع
الجملة المنفردة ونوع المقرنة الابتدائية ونوع الجملة السابقة بالنسبة
الى لاحقتها وكنوع الجملة الحالية بالنسبة الى الجملة المقيدة بها
وكنوع الجزائية بالنسبة الى الشرطية حيث لم يتقدم على هذين
النوعين هاتان الجملتان فكانتا بالنسبة اليهما كالجملة المنفردة او
الابتدائية اذ ليس من شأن شئ من هذه الانواع ان يعطف باحدى
الحروف على سابقها لاقى هذا المحل ولا فى محل آخر عند البلغا ولا عند
غيرهم (واما النوع الذى من شأنه العطف عندهم فكانوع الجملة
الخبرية المسبوقة بالجملة الخبرية حيث جاز عندهم العطف فيه فيما
وجد الجامع بينهما لافيا لم يوجد وكنوع الجملة الخبرية المسبوقة
بالانشائية حيث جاز العطف عندهم فيما لم يحل من الاعراب لافيا
لالمحل وكنوع الجملة الصالحة للتأكيد والبيان والبدل حيث جاز
العطف فى هذه الانواع الثلاثة فى محل آخر لغرض من الاغراض
لافيا قصد التأكيد والبيان وايفاء المراد وكيف لا يجوز العطف
عندهم فى محل آخر فى هذه الانواع الثلاثة وقد عطف ما هو الصالح
للتأكيد لفظا ومعنى فى قوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون فاعطف
فما يصلح للتأكيد لفظا ومعنى مع تغايرهما لفظا ومعنى وايضا فصل
جملة يذبحون عما قبله لاجل البيان فى قوله تعالى يسومونكم سوء
العذاب يذبحون ابناءكم وقد عطف عليها لداع آخر فى سورة ابراهيم
فى قوله تعالى يسومونكم سوء العذاب ويذبحون ابناءكم وسبصر به
الشارح وايضا عطف الحكم الخاص الذى هو بمنزلة البدل البعض
على الحكم العام شائع فى كلام البلغا لا يقال بل الظاهر ان يكون
باستينار قابلية نوع من الانواع الستة التى ذكروها فى باب الفصل
والوصل اعني المنقطعة عن الاولى كمال الانقطاع بلايهام والمتصل
والمشابهة للمقطعة والمشابهة للمتصلة والمنقطعة مع الايهام
والتوسطة بين الكماليين لانا نقول على هذا يتوقف معرفة الوصل
والفصل بهذين التعريفين على معرفة التفصيل الا ترى مع ان هذه

الانواع مما حكموا فى اكثرها بوجوب الفصل والوصل والكلام ههنا
فما حكموا بجواز العطف وعدم جوازه مع اننا فى مقام المنع ونحوه
لا يجوز فيه وفى الجمل احد هذه الانواع محذور آخر هو خروج افراد
الفصل فى صور الكماليين عن تعريفه اذ ليس من شأن النوعين الاولين
منها العطف على الجملة عند البلغا كما اورده القائل فى شق الاول
وتلخيص الكلام ان ههنا انواعا اذا اعتبر القابلية بالنسبة اليها يكون
تعريف الفصل غير مانع او غير جامع وانواعا آخر اذا اعتبر القابلية
بالنسبة اليها لم يلزمه شئ من المحذورين فليكن المراد باعتبار القابلية
بالنسبة الى هذه الانواع مع ظهورها بالنسبة الى ما ذكره القائل
(واما سادسا فلان جعل الفصل عبارة عن عدم عطف الجملة على
الجملة فيما عدا الجملة الابتدائية قطعى البطلان ايضا والا لزم ان يكون
عدم عطف الجملة السابقة المتوسطة بين الجملتين على لاحقتها وعدم
عطف الجزائية المسبوقة على شرطها وعدم عطف الجملة على
الجملة فيما وجب عطفها على مفرد فى جملة سابقة عليها قصدا
فصطلحا وذلك فاسد بل يلزم ان يكون عدم العطف فى الجملة الحالية
قصدا مصطلحا وهو باطل عند المصنف بشهادة انه اورد بحث الحال
فى التذييب الا ترى ولذا اخرجنا ذلك الفاضل عن تعريف الفصل
وان قال ان المفهوم من المتشاع ان عدم العطف فى الجملة الحالية
لداعى الفصل وهذا القائل معترف بذلك حيث قال بعد هذا الايراد
على الفاضل ثم ان الجملة الحالية لتكونها قيدا لما قبلها لم يتقدمها
جملة حتى يتحقق فيها الفصل الا ان يقال غرضه من هذا القول دفع ما
اوردناه من لزوم تحقق الفصل المصطلح فى عدم عطف الجملة الحالية
على تقدير توجيهه لان ما كن توجيهه ان الفصل المصطلح عبارة عن
عدم العطف على الجملة فى الجملة التى تشتم عليها جملة اخرى ولما
لم يتقدم على الحالية الجملة المقيدة بها لاستحالة وجود الكل بدون
الجزء كانت الجملة الحالية بالنسبة اليها كالجملة الابتدائية فقد اضطر
بالاخرة الى ادراجها فى نوع الجملة الابتدائية فليكن المحققان ههنا

بالنسبة الى ذلك النوع وامثاله كما ذكرنا تفصيله (واما سابعا فلانه
لا شبهة في ان التقابل الذي جعله بمنزلة تقابل العدم والملكية هو
التقابل بين ملكية العطف وبين العدم ولما انحصر مطلق التقابل
بين الملكية وبين العدم المضاف اليها عندهم في قسمي التقابل الايجاب
والسلب وتقابل العدم والملكية كما عرفت فهذا التقابل الذي
جعله بمنزلة تقابل الايجاب والسلب واما تقابل العدم والملكية
والاول باطل لثبوت الواسطة بين الوصل والفصل فهي عدم
العطف في الابتدائية وفي الجملة الحالية التي هي بمنزلة تقابل
بها ولا واسطة بين المتقابلين ايجابا وسلبا فتعين انه تقابل العدم
والمملكة فوجب عليه ان يجعله ما استفاد من سياق كلام المصنف
من اشتراط الفصل بتقديم الجملة في شبهة على تنقيح الجملة بقيد من شأن
نوعها ذلك المطف ليجز عدم العطف في نوع الجملة الابتدائية
ونوع الجملة الحالية بالنسبة الى الجملة المقيدة بها بل في سائر انواع
التي ليس من شأنها العطف عند البقاء وان اخترع من عند نفسه
قسما آخر للتقابل بين العدم والملكية المضاف اليها فلا مشاحة
في الاصطلاح لكن كلام الشارح العلامة وكلام ذلك الفاضل مبنيان
على الاصطلاح المشهور وفيها وقد عرفت تحقق تقابل العدم والملكية
بالاصطلاح المشهور ههنا مشهورين كانا اوحقين فلا اشكال
اصلا ومن الناظرين في المقام من يقول ان الموجود ههنا تقابل
العدم والملكية الحقيقيين لا المشهورين فلفظ الكتاب ناظر الى الاول
وما في المختصر ناظر الى الثاني وفيه ايضا نظر لما اولاه فله عرفت
من وجود المشهورين ايضا بل هو الظاهر واما ثانيا فلان العدول الى
ما في المختصر بيان في الزمان المتأخر انما يدل على عدم ما شبه في هذا
الكتاب لاعلى عدم شيء آخر كتقابل العدم والملكية المشهورين وكتقابل
الايجاب والسلب او تقابل التضاد بخلاف ما ذكرنا وبخلاف ما ذكره
الفاصل الاول ولذا لا بد ان يبينهما ذلك التقابل (قدم الوصل)
ان ناسب تقديم الوصل (على الفصل) في مقام التعريف اذ لا يمكن

معرفة الفصل الا بعد معرفة الوصل لان الفصل عدمه مضاف الى ملكية
العطف التي هي الوصل (والاعدام المضافة الى الملكات انما تعرف
بملكات) اي بواسطة معرفة ملكاتها اذ لا تمايز بين الاعدام الا
بعارض الاضافة قاله سببية والاستعانة لا يجرد المصاحبة يجوز
ان يعرف المصاحبان معا كالتضاد في فلا يميز تأخر معرفة الفصل
عن معرفة الوصل والكلام فيه بخلاف ما اذا جلت على السببية
او الاستعانة لان كلا من السبب والالة متقدم على المسبب وذو
الالة بالذات ثم الملكية ههنا ليست بمعنى الكيفية الراسخة في النفس
لان الاعدام المضافة الى الحالات لعدم حرجها بل الى سائر الاعراض
كعدم الفعل او الانفعال او الين او الوضع او الاضافة او المقدار انما
تعرف ايضا بملكاتها بل بمعنى مطلق الامر الوجودي سواء كان
كيفية راسخة في النفس كالعلم والشجاعة او لا كما ذكرنا ولعل اطلاق
الملكية على مطلق الامر الوجودي من حيث اللغة فان الملكية في اللغة
بمعنى الصنع اطلق على ما يستقل المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر
او من حيث الاصطلاح من باب ذكر الخاص واردة العام وعلى
التقديرين اما نقول عرف في ايجاز الوصل ان حل على المتي للفاعل بمعنى
امالة الجملة بايراد حرف العطف نحو جملة اخرى فيكون من مقدمة
الفعل وان حل على المتي للفعل بمعنى المعطوفة على جملة اخرى
فن مقولة الاضافة لان كون احدي الجملتين معطوفة على الاخرى
وكون الاخرى معطوفا عليها الاولى متضادان (لا يقال
لا يصح الاول لان المتي للفاعل صفة المتكلم والوصل والفصل يجب
ان يكونا من احوال اللفظ العربي المحقق في ضمن الجملة لا نقول
هذان من قبل ما سيجي من الشارح في علم البيان في تعريف الدلالة
لان ان فهم المعنى من اللفظ صفة حركته للفظ وقوله في شرح الرسالة
الشمسية وان لم يرتضيه الشريف المحقق وما حررنا من ان المراد
الاعدام المضافة الى الملكات ان نتجه ان يقال عدم البصر انما يتوقف
معرفة العدم الاول على معرفة العدم الثاني لا على معرفة الامر الوجودي

ولك ان تقول اعدام المضافة الى الملكات بالذات او بالواسطة
انما تعرف بتلك الملكات المضافة اليها بالذات او بالواسطة والعدم
الاول مضاف بالواسطة الى البصر ويتوقف معرفته على معرفة
البصر ايضا ثم ان الملكة واسطة في عروض المعرفة للعدم المضافة اليها
لان معرفة عدم المضاف الى الملكة يتوقف على معرفة مطلق عدم
وهو يدعيه كحقيق الوجود يتوقف على معرفة الاضافة ولما كانت
الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه ومعرفة النسبة متأخرة
بالذات عن معرفة الطرفين احتاج معرفة عدم المضاف بالضرورة
الى معرفة الملكة المضافة اليها لكن كون هذه الواسطة واسطة
في العروض مني على المشهور لا على التحقيق اذ الواسطة في العروض
في التحقيق انما تكون فيما كان العارض واحدا والمعرض اثنين
انصف احدهما بذلك العارض حقيقة والاخر مجازا
كا نصاب جالس السفينة بالحركة بواسطة السفينة فان
هناك حركة واحدة انصف بها السفينة حقيقة والجالس مجازا
والعارض الذي هو المعرفة بمعنى المعلومية اثنان انصف باحدهما
الملكة حقيقة وبالاخر عدم المضاف حقيقة كالحرارة العارضة للماء
بواسطة النار والدليل على كون العارض ههنا اثنين تحقق معرفة
الملكة قبل تحقق معرفة عدم المضاف كتحقق حرارة النار قبل
تحقق حرارة الماء بخلاف حركة السفينة والجالس فالواسطة
فيما تعدد العارضان واسطة في التوسط في التحقيق لافي العروض
وان انصف الواسطة بالعارض اولا (ولما توجه انه يقال فعلى هذا
لا وجه لتقديم الفصل في صور الباب اجاب عنه بقوله (واما في صدر
الباب فقدم الفصل) مصدرا بكلمة اما المفيدة لتوكيد الحكم حيث
اكثر السائل وجه التقديم فالحكم المؤكد ههنا ليس نفس التقديم
لانه يدعيه وغير منكر بل التقديم لاجل الاصلة على ما نقله الشارح
فما سبق عن الشيخ عبد القاهر من ان الاثبات كالتى يرجع الى القيد

لانه الاصل) ان اراد ان الفصل راجع على الوصل ففيه ان الفصل
قد يكون مر جوحا بل متمعا كما كان الوصل كذلك وايضا لا يلزم قوله
والوصل طار عليه بل اللائق في ان يقول والوصل مر جوح اوفرع
وان اراد الفصل عدم الوصل الحادث وعدم الحادث اصل بمعنى الحالة
القديمة كما هو احد معاني الاصل (والوصل طار عليه) اى وجود
الوصل طار على عدمه ففيه انما يتم لو كان الفصل عبارة عن عدم
الوصل على ان يكون التقابل بينهما تقابل اليجاب والسلب وليس
كذلك بل الفصل الذى صفة المتكلم او الجملة ايضا حادث بخلاف
موصوفه وحدث الموصوف يستلزم حدوث الصفة فقدم الفصل
ايضا اصل بهذا المعنى وبطريقه عليه وجوده فبعد كون
عدم كل منهما اصلا لا يطرئ عليه وجوده ويتركب عدمه الا ترى
فلا معنى لكون الفصل اصلا والوصل طاريا عليه بل الطارى
على عدم الكل وجوده (والجواب) تختار الشئ الثانى وتقول لما كان
العدم في تقابل عدمه والملكة مقبدا بقيد من شانه العطف كان اخص
مطلقا من العدمى في تقابل اليجاب والسلب فكان الفصل
من جنس عدم الوصل الا ترى وكان جنس الوصل طاريا على ذلك
الجنس الا ترى اعني عدم الوصل من ملا له متأخر عنه زمان بخلاف
الوصل فانه لكونه وجوديا لا يكون من جنس الشئ الا ترى
فراده ان جنس الفصل اصل بمعنى حالة قديمة تزول بجنس
الوصل الوجودى بخلاف جنس الوصل فينبغي ان يقدم الفصل
على الوصل لكونه جنسه متأخرا عن جنس الفصل زمانا
او نقول ليس الحالة القديمة في معنى الاصل بمعنى الحالة الازلية
حتى يحتاج ههنا الى عدم الا ترى بل بمعنى الحالة العتيقة العارضة
لموصوفها في نفسها لا بواسطة امر خارج عن ذاته ولذا قالوا
ان الاصل في قولهم الاصل في الاشياء الياحة بمعنى الحالة القديمة
مع ان جميع الاشياء المباحة او الواجبة والمحرمة حادثه لكونها من جملة
العالم حادث فكما ان الياحة عارضة لتلك الاشياء من حيث هي

قوله ان اراد ان الح تعرض
لمعنى البنى عليه الاصل لان
البنى عليه كالبناء في زمان
ان يجمع البنى كالبناء في زمان
واحد والوصل مع الفصل
ليس كذلك واما سائر معاني
الاصل فلا مناسبة لها ههنا

والوجوب والحزمة طرأ عليهما بواسطة الأمر والنهي الخارجين
عن ذوات تلك الأشياء وإزالة الإباحة التي هي الحالة القديمة
العارضة لها في نفسها فكذلك ههنا بناء على أن الجملة المسبوقه
بجملة أخرى يعرض لها الفصل في نفسها من غير حاجة إلى أمر
خارج عنها كزيادة حرف عليها فيكون الفصل حالة قديمة لها
عارضة لها في نفسها لا بواسطة أمر خارج والوصل طرأ عليه
من يلاها بواسطة أمر خارج هو زيادة حرف المعطف عليها (ولقائل
أن يقول فعلى هذا لا يتم قوله والوصل طرأ عليه وانما يتم ذلك لو وجد
الفصل قبل الوصل في الجملة المعطوفة على جملة أخرى وليس كذلك
واللذركها المتكلم مرة بالأعطف ثم يزيد عليها حرف المعطف وليس
كذلك بل المتكلم يذركها ابتداء بحرف المعطف بخلاف ما إذا كان
وجود الوصل طرأ على عدم الثابت له إلا قبل هذا الوجود ولاختصاص
الابان يكون الوصل طرأ على الوجود المقدّر للفصل هناك بمعنى
أنه لما شرط وجود الوصل بأمر زائد على ذات الجملة المسبوقه دون
الفصل فكل وصل موجود بالفعل يكون طرأ على الفصل المقدّر
الممكن هناك بدون العكس فيكون نوع الفصل أقدم في الوجود على
نوع الوصل فلذا قدمه عليه في أول الباب وبالجملة صدر الباب
مقام وجودهما في نفس الأمر في كلام البلغاء وهذا المقام مقام
التعريف ومقام التحقيق في الواقع يقتضي تقديم الفصل ومقام
التعريف يقتضي تقديم الوصل فلا اشكال فافهم هذا المقام فإنه
من مزالق الأقدام والمجد لله على الإفصال والانعام (هذه الرسالة
للفاضل الكلبوي)

(ثم اللفظ) جملة معطوفة على جملة قوله دلالة اللفظ لأن المعطوف
عليه تقسيم أولي باعتبار الدلالة المنقسمة إلى المطابق والتضني
والالتزامي والمعطوف تقسيم ثان باعتبار تقسيم لازم ما وضع له إلى
الجناس والكتابة لفظ ثم للترجيح إلى ما في بينهما فصل كثير
اللفظ المتبدأ المراد به صفة اللفظ لفظ لازم نائب فاعل المراد

(قوله على الوجود المقدّر)
هذا التقدير مبنى على تنبيل
أمكنه الاستعداد في نفسها
وجوده لأن استعداد الجملة
لحالة العارضة لها في نفسها
أتم استعدادها لحالة العارضة
بواسطة أمر خارج وجود
أنشأ شيئاً يستدعي وجود
ذلك الشيء فيكون الفصل
خارجاً عن نفسه عزلة
الوجود حين عدمه وانما له
كثير

لأن المراد اسم المفعول اعتمد على الموصوف المتبدأ جملة شرطية
خبر والرابط محذوف أي فيه ثم اللفظ مقام الضمير وإظهار اللفظ
خلاف الظاهر ولا بد من نكتة والنكتة فيه تنبيه للفاخرة بينهما وتنبيه
لتعذر التوصيف بالضمير (فإن قيل النكرة المعادة غير الأولى لأعيته
(اجب بأنه اصل قد يعدل عنه) قوله ما وضع نائب فاعل ضمير
راجع إلى اللفظ في دلالة اللفظ لا راجع إلى اللفظ في قوله ثم اللفظ
ولذلك اختار التفتازاني في ذلك بدل الضمير ذلك اللفظ ولفظ ذلك
للبعد وعامل التفتازاني في ضمير وضع كعامل اسم الإشارة والمعاملة
واجبة فيه والأولى لمصنف ما وضع له كافي قولهم زيد وعمرو حارب
هو به (اجب للمساومة) قوله ما لا ينفك عناهم ومتع انفك لازم
عن المزموم مطلقا والتعريف الثاني عند اهل المنطق (قوله بمعنى
تنبيه للفاخرة اصطلاحاً بين اهل المنطق واهل البيان في تعبير التضني
لازماً والنسبة بين التضني والمطابق عموم وخصوص مطلقاً بحسب
التحقق يجوز الماهية بسيطة وبين الالتزام والمطابق عموم وخصوص
مطلقاً عند البعض بإمكان الخلو وعند البعض مساوية بينهما لأن الماهية
يلزمها كونها ليس غير نفسها وبين التضني والالتزام عموم مطلقاً وقيل
من وجه (قوله) أن قامت مهمة بمعنى لكلمات بمعنى ثبت بطريق
وكرر المزموم وإرادة الالتزام بقرينة الاستناد إلى لفظ القرينة وتعريف
القرينة ما نصبه المتكلم على مراده لفظياً وأحياناً (فإن قيل) أي كني
في المجاز ما قامت قرينة فقط بالعلاقة والتعبير فاصر (اجب بأن
هذا المقام مقام التقييم لأس في أن يترك بعض القبول اعتماداً
لوضوحه ونهيه حتى يبالغوا في رعاية القبول كراية قبول التعريف
(أواجب بأن العلاقات المتعبئة راجعة إلى الزوم والزموم ههنا
مذكور في جانب المقسم كإقال التفتازاني في بحث الاستعارة (أواجب
بأن المقصود هو الفرق وهو بالقرينة لا بالمزموم والعلاقة (قوله)
فجاء حذف المتبدأ لظهوره وعند الجمهور هو بعض المجاز المرسل
وكل كلمة كلاهما الانتقال من ذكر المزموم إلى الالتزام والفرق بينهما

بالقربة لايد في المجاز من قربة صارفة عن ارادة المعنى الحقيقي ولايد في الكتابة من قربة معينة لازم مع امكان صحة المعنى الحقيقي نحو طول الجاد وعند السكاكى الفرق بمقابلة الماهية بينهما وهو مذكور في الطول والمراد بالحسن المدرك هو اومادته باحدى الحواس الخمسة الظاهرة الواو استباقية مورد السؤال الحصر المذكور ومثاله وجود الخياليات او شجرة الحسى المتبادر في الحسى وبعث التفسير ورود السؤال اطلاق الحسى على المعنى العموم عرفا وتأكيده بالضمير في لفظ تصحيح العطف بقوله او مادته وهى البصر والذوق آه ربط بعد ملا حظة العطف خبره اى هى يحتاج تقدير لفظ مجموع في مثل هذا الايصاح الجمل سواء كان بعد ملاحظة العطف او قبل ملا حظة العطف كما بين القصد في تعريف العشرة هى خمسة وخمسة فان الخمسة المقيدة بخمسة اخرى خمسة لا عشرة هى مجموع البصر والسمع آه متعلق بالبصر كون الجسم والشكل والشبح ومتعلق بالسمع الاصوات ومتعلق الشم الروائح ومتعلق الذوق الطعوم ومتعلق باللمس ملاسة الجسم وانحشونة والجنونة والبيوسة والوطونة وحرارة الجسم وبرودته والثلث (قوله) فدخل فيه انشاء سببية اشار التفتازانى اوفصححة مع السببية وتعرف الخيال هو المعدوم في الخارج الذى فرض مجتمعنا من الامور ما يدرك متخيلا لا الصور المرتسمه في الخيال من الحس المشترك الفرق بين الحس يدرك الصور بحضور المادة بعينها والخيال يدركها بدون حضورها تخيلا الوهمى فسمان الاول ما يكون للحس مدخل والوهمى الاول ما يتخرج من الحسى داخل في الخيالات والثانى الذى لا يكون للحس مدخل غير متخرج من الحسى داخل في العقل (قوله) وبالعقل ما عدا ذلك تفصيله كتفصيل المراد بالحسى (قوله) اى المراد بالعقل ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحسى اتماز بد لفظ الاعم ان المفهوم من المواد الجمع لدفع توهم الواهم والموهوم مجموع التيقن قوله تعالى ولا الضالين

والرفع الافراد مذاهب الكتابة مذهب السلف تعرف الاستعارة بالكتابة كانه لفظ مرموز الى لفظ المستعار يذكر رديفه لازمه الدال على المشبه به المستعمل في المشبه بعد الانتقال الاول انتقال من ذكر الرديف الى المشبه به والثانى انتقال من المستعار منه التعليم الى المشبه المذسكون وتعبير الكتابة لهما مناسبة والاستعارة لهما مناسبة لان الانتقال موجوده وذكر الالزام واردة المزمومة وعند الخطيب الكتابة تشبه مضمر في النفس وذكر ملامح المشبه به استعارة تخيلية لامتاسبة للاستعارة لانها امران معنويان وهما مجازان عقليان وعند السكاكى الكتابة ذكر المشبه واردة المشبه به الادعائى والمشبه به فردان الاول المتعارف والثانى غير المتعارف وهو المراد (* بسم الله الرحمن الرحيم *)

(الحقيقة والمجاز) اى هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلى اتما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكية حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له (السؤال الاول) لم لم يعطف هذه الجملة على قوله فيما سبق التشبيه مع امكان وجود المناسبة بينهما (الجواب) لم يقصد ارتباطها عليه نتيجهها على استقلالها (السؤال الثانى) على اى معنى من معاني حرف التعريف يحمل تعريف الحقيقة والمجاز ان قبل يحمل على عهد (قلنا) لايد من سبق الذكر فاين سبق ذكره (الجواب) سبق المجاز في ضمن قوله فانحصر المقصود في الثلاثة التشبه والمجاز والكتابة والحقيقة سبق كناية في ضمن المجاز لا بينهما من شبه تقابل العدم والملكية لانه يستلزم تعقله تعقلها (السؤال الثالث) هذا العهد هل العهد النوعى او الشخصى ان قبل هذا العهد نوعى (قلنا) لايد من كون الحقيقة المذكورة ههنا من نوع آخر مغاير لها حتى يعين الالام ذلك النوع ان قبل النوع المغاير الحقيقة العقلية (قلنا) لفظ الحقيقة مشتركة بينهما بالاشتراك اللفظى فلا يكون

لها جنس اعم منه لابد للنوع من جنس اعم شامل لها (فيجاب) يراى
ما يطلق عليه لفظ الحقيقة بطريق العموم المجاز (السؤال الرابع)
مامعنى الواو ان قيل لمطلق الجمع (قلنا مامعناه فلو قيل بمعناه لا بشرط
شئ يعتبر قيل فيه الترتيب كما في الفاء واللامهله كما في نعم يقبل ويسئل
ان الواو يجمع في الذات او الوصف او الثبوت واذا جمع الذاتين
في الوصف الواحد مثل زيد وعمرو كتب يلزم قيام العرض الواحد
بمحلين وهو محال (ويجاب) ان الاستحالة في العرض الواحد
الشخصي وفيما نحن فيه يلزم قيام العرض الواحد النوعي وهو ليس
بمحال (السؤال الخامس) الواو في قوله والمجاز في اى شئ جمع
(الجواب) جمع الوصفين في الذات لانهما صارا مجموعين ويراد منهما
الوصف ان قيل كيف يكونان وصفيين مع انهما باعتبار كونهما
موضوعين للمسايل في هذا المقصود ذاتان (قلنا وصفيتهما باعتبار
المحمولية المستفادة من العنوان (السؤال السادس) قول شارح
اى هذا بحث آه تفسير فيما مفسره ان قيل مفسره قوله الحقيقة
والمجاز (قلنا لا يصح ان يكون تفسيرهما لهما لان مابعداد التفسير
اما عطف بيان واما بدل واما عطف على اختلاف التما فلا يجوز
هذا ان يكون شيئا من ذلك وان قيل تفسير للسند اليه المحذوف (قلنا
المحذوف على ذلك التقدير لفظه هذا قيل لم حيث ان اتحاد المفسر
والمفسر به معان المغايرة لازمة بينهما (فيجاب) بان المغايرة حاصلة
بالمحذوفية والمذكورة اذ المحذوف فيه ابهام وهو جود بالوجود
الذهنى والمذكور موجود في الخارج والعبرة (السؤال السابع)
لم قدر الشارح المقصد في مقاصد الفن الثانى في لفظ هذا مع انه
قدر في اجزاء الفن الاول فقال الباب الاول احوال اسناد الخبر
آه ان قيل المصنف في اجاله الابواب قال ويختصر في ثمانية ابواب
ولم يصرح في اجمال الفن الثانى قال ويختصر في الثلاثة (قلنا)
لم يصرح في اجاله مع ان الاولى ذكرها اوتركها فيها لوقفنا
(فيجاب) اهتماما لسان الفن الاول لانه عبارة عن العلم المعانى وهو

معظم من البلاغة كان كل باب من ابوابه مستقلا متميزا عن الآخر
بمختلف الفن الثانى لان مقاصده ضمنية بعضها على بعض فيكون
فيه التميز في الجملة (السؤال الثامن) لم قال هذا بافراد اسم الاشارة
مع المشار اليه المجازى ههنا اما الانفاظ والمعانى والقنوش وهى جمع
فان روعيت جمعيتها فاللحق ان يقال هذه بالثابت (الجواب) ان
هذه الامور وان كانت جوعا في الحقيقة لكنهما صارت في حكم هذا
اللفظ فاشير بافراد اسم الاشارة ان قيل بما صار في حكم هذا اللفظ
(قلنا) موضوع المسائل في هذا المقصد المجاز وذكر الحقيقة في القنون
على سبيل الاستطراد فان اشير الى الانفاظ وهو المختار وتوحد باعتبار
كونها دوال موضوعات المسائل وهى المجاز فذلك الحكم اذا اشير
الى القنوش وان اشير الى المعانى فتوحد باعتبار كونها مدلول موضوعات
المسايل فحينئذ تكون تلك الامور في حكم هذا اللفظ فافراد اسم الاشارة
تنبيهها على ذلك (السؤال التاسع) لفظ البحث في قول الشارح اى
هذا بحث الحقيقة آه فى معنى من معانيه جل ان قيل جل على
معنى جل الشئ على الشئ (قلنا ان المجل يضاف الى المحمول والبحث
هنا اضاف الى الموضوع لان المجاز في هذا المقصد موضوعات المسائل
لانه يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وذكر التعريفات والتقسيمات على
سبيل الاستطراد لانها من المبادئ التصورية (فالجواب) اما بتقدير
المضاف اى بحث احوال الحقيقة آه او يحمل الاضافة على الاضافة
المجازية يادى ملاسة مثل كوكب الخرقا فان قيل فعلى هذا لا يصح
جله على المبدأ لان المشار اليه ان كان الفاظا وهو المختار وهى ليست
ببحث (قلنا) بصارت الى حد ف المضاف اى هذا دوال بحث احوال
الحقيقة والمجاز فحينئذ يكون عبارة عن مضمون المسائل (السؤال
العاشر) لفظ المقصد في العرف كالوقوف والبحث عنوان فاذا ما
اريد التصرف باعتبار اللفظة بمحتمل ان يكون مصدرا ممينا ان فتح
الصاد وان يكون اسم مكان ان كسر فان كان بفتح الصاد لا يصح
جله على البحث لانه بمعنى المصدر وان كان بكسره بمعنى محل القصد

فكذا لا يصح الجمل لان البحث ليس بمحل القصد بل الشيء الذي وقع عليه القصد (الجواب) اما على تقدير الاول فيمضي المقصود بعلاقة الكلية والجزئية او الشرطية والمشرطية واما على تقدير الثاني فيمضي ايضا لكن بعلاقة المجاز وتشبيه الشيء الذي وقع على القصد بمحل القصد في المطلق على طريق الاستعارة (الجاذب عشر) فعلى التقديرين لا يصح الجمل ايضا لان هذا المقصد عبارة عن المسائل المجازي هي ليست بمبحث (الجواب) وهو مع متعلقاته يؤول الى مضمون المسائل فيصيح الجمل (الثاني عشر) لفظ المقاصد في قوله مقاصد علم البيان ام عبارة عن المسائل والمملكة او الادراك فان كان عبارة عن المسائل يلزم اضافة الشيء الى نفسه وان كان عبارة عن المملكة يلزم الدوران للملكة سبب لادراك المسائل وهو سبب ملكة فيتحقق سببية احدهما للآخر وان كان عبارة عن الادراك وهو علم والمقاصد عبارة عن المسائل وهي معلومات فعلى تقدير اتحادهما بناء على تحقيق الحكماء يلزم اضافة الشيء الى نفسه ايضا (الجواب) اما على تقدير الاول فلاضافة يسانية من قبيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق كتعبير الاراء واما على تقدير الثاني فيجهاهما مختلفتان اذا اذراك سبب لحصول الملكة اى يتكرره يحصل الملكة وهي سبب لبقائه فلا يلزم الدوران واما على تقدير الثالث وان اتحدتا ذاتا وحقيقة لكنهما مختلفتان باعتبار اذ الصورة الخاصة علم باعتبار تخصصه وقيامه في الذهن ومعلوم عند عدم هذا الاعتبار فيثبت لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه ايضا (السؤال الثالث عشر) ما المراد بقوله المقصود الاصيل آه (الجواب) نقض الاجالى فتصوره هكذا حصر مقاصد البيان في الثلاثة غير حاصر لانه يستلزم ان لا يكون الحقيقة من المقاصد مع انه ركن في هذا المقصد فكل حصر شانه كذا فهو غير حاصر فهذا الحصر غير حاصر (الجواب) بغير المراد يعني ان مراده حصر المقصود الاصيل لا مطلق المقصود قوله وهو المقصد الثاني توطئة منشأه (الرابع عشر) المقصود

الاصيل يستعمل في العرف مقابلا للمقصود بالتبع فان اريد التصرف باعتبار اللغة فامعنى الاصيل ان كان بمعنى الراجح والمنسوب المقصود ايضا راجح فبستلزم نسبة الشيء الى نفسه وان كان بمعنى ما يثبت عليه الشيء فكذا المقصود فيلزم ذلك المحذور ايضا (الجواب) ان المقصود على كلا التقديرين اخص فيكون نسبة الاخص الى الاعم فلا يلزم نسبة الشيء الى نفسه (الخامس عشر) كلمة انما من اداة القصر فهذا الحصر اى نوع من انواعه ان قيل انه بمعنى قصر الاضافى اى بالنسبة الى الحقيقة لانه من قصر الموصوف على الصفة فلا يكون حقيقيا (قلنا نعم لكن لو فرض كونه حقيقيا يلزم المحذور (الجواب) لا تفاوت كونه حقيقيا واطرافيا الى هذا المقصود واذا اعتبر بالقياس الى مقاصد علم البيان يلزم على تقدير كونه حقيقيا ان لا يكون بمبحث الكناية والتشبيه من المقصد الاصيل (السادس عشر) كلمة لكن للاستدراك وهو دفع التوهم الناشئ من السابق فاذا التوهم (الجواب) لما حصر المقصود الاصيل في المجاز وسلب الحقيقة توهم ان ذكر الحقيقة في هذا المقصد غير لائق فاستدرك بقوله لكن قد جرت العادة آه (السابع عشر) الجريان بمعنى الوقوع مجازا لا يصار الى المجاز الا عند تقدير الحقيقة فاستعاضها هل صار عقلا ام عادة (الجواب) صار عقلا لان العادة قول دائمى او كثرى لا يمكن نسبة جريان البها (الثامن عشر) المراد بالعادة هنا عادة اهل البيان فن اى لفظ يستفاد اهل البيان (الجواب) يستفاد من اللام الداخلة عليها لان اللام هذه للعهد ان قبل يلزم سبق الذكر في العهد (قلنا قد يستغنى عند علم المخطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد فن هذا التنبيل هذا اللام (التاسع عشر) كلمة عن في قوله عن الحقيقة هل دخل على الموضوع ام على المحمول (الجواب) دخل على الموضوع لانها لو بحث عنها كانت موضوعات المسائل (العشرون) كلمة اللام في قوله لما بينهما تعليل لقوله قد جرت فكيف تقرير الدليل (الجواب) يقرر هذه الحقيقة كالمجاز ناسب جرى العادة بالبحث

عنها لانهما مقابلان شبه تقابل العدم والملكة وكلما كانا كذلك
 تناسب جرى العادة بالبحث عنها الحقيقة كالمجاز تناسب جرى العادة
 بالبحث عنها وقوله حيث اشتملت آه اثبات الصغرى فتقديره هكذا
 الحقيقة مشتملة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله
 في غير ما وضع له فكلما كان كذلك فهما مقابلان شبه تقابل العدم
 والملكة الحقيقة والمجاز مقابلان شبه تقابل العدم والملكة فان منع
 الكبرى فثبت دعوى القضية المشهورة وهي ان الاعداد تعرف
 بملكاتهما تأمل فان قيل لم احتج الى هذا ولم يكف بإشارة الصغرى
 او الكبرى في هذا المقام وفي امثاله قلنا ان الصغرى جزء من الدليل
 عند اهل المعقول فهي لا يحصل بدون الترتيب واما عند اهل
 الاصول فالصورة خارجة فذلك يجوز ان يكون الدليل عندهم
 مركبا ومفردا (الحادى والعشرون) كلمة شبه مضاف الى المشبه به
 فاذا شبه ما وجه الشبه فخواه ان المشبه تقابل بين الحقيقة والمجاز
 ووجه الشبه مطلق التقابل او توقف تعقل احدهما على الاخرى ان قيل
 ما ذا حقيقة التقابل بينهما (قلنا التقابل بينهما حقيقة التضاد
 (الثانى والعشرون) قد صرح النحاة ان كلمة بين تصاف الى المتعدد
 وهو يخالف قوله تعالى * لا نفرق بين احد من رسله * لان كلمة بين
 في قوله تعالى اضافت الى احد فيجاب ان لفظة احد لما وقع في سياق
 التى افاد العموم فاضافت الى المتعدد من حيث المعنى (الثالث
 والعشرون) هذا الاشتمال من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة
 او من قبيل اشتمال الكل على الجزء (فالجواب) هذا الاشتمال من
 قبيل اشتمال الموصوف على الصفة ان قيل ان لفظ الاستعمال صفة
 المتكلم فكيف يكون صفة الحقيقة (قلنا ان الاستعمال ههنا مصدر
 مبنى للمفعول فيكون صفة الحقيقة فاجابوا هو من قبيل اشتمال المحل
 على المفصل وضافة الاستعمال الى اللفظ من قبيل اضافة الصفة
 الى الموصوف فيكون ما هـ اللفظ المستعمل فيما وضع له فثبت ان يكون
 تعريف الحقيقة يقبل ايضا تحت الرسالة

* بسم الله الرحمن الرحيم *

(وقال) صاحب التلخيص (ان البلاغة في الكلام لها طرفان اعلى
 وهو حد الاعجاز وما يقرب منه واسفل وما اذاغبر الكلام الى ما دونه)
 اى مرتبة من البلاغة اذاغبر الكلام الى مرتبة هنا ادنى من تلك المرتبة
 من البلاغة (الحق) ذلك الكلام (باسوات الحيوانات) وقوله
 وما يقرب منه معطوف على حد الاعجاز وهو الظاهر وكان كلام
 صاحب المفتاح على خلاف الظاهر واشد الى حد الاعجاز اعلى
 مراتب البلاغة بالقياس الى كلام الله تعالى وان ما يقرب من حد الاعجاز
 اعلى مراتبها بالقياس الى كلام البشر فالطرف الاعلى في كلامهم
 اخص منه في كلام صاحب التلخيص وحد الاعجاز بالعكس في ظاهر كلام
 المفتاح ويحتمل ان يكون معطوفا على ضمير هو في الكل في ان طرف الاعلى
 بمعنى الاخص ونهاية الاعجاز وحد الاعجاز بمعنى الاعمال ومما اتى الاعجاز
 اذا حل كلام صاحب المفتاح على ظاهره لان حد الاعجاز بمعنى الاخص
 خلاف ظاهر والشارح المحقق اختار هذا وعده من الهام تطبيق كلام
 المصنف على كلام السابق وترجمتهما عليه في هذا المقام وقال
 استاد المدقق المنصوري في حاشيته على التلويح ولبس هذا بمرضى
 عند الخطيب بل مذهبه بخلاف مذهب الشيخ لما رأى في بعض
 السهو وبعض الايات اكثر اشتمالا على الاعتبار الاليفة بالمقام
 من بعض الاخر ذهب في نهاية الاعجاز الى ان البعض في الطرف
 الاعلى من البلاغة والبعض الاخر فيما يقرب منه مع كون كل منهما
 معجزا وخالفه الخطيب في ذلك وذهب الى ان كلامها في اقصى
 مراتب البلاغة وذلك لان الاعتبار الاليفة بمقام غير الاليفة
 باعتبار الاليفة بمقام آخر وهذا المقام يقتضى ذلك الاعتبار
 المناسب فكل مقام روى فيه غاية ما يمكن له وبؤيد ان الامام حجة
 الاسلام قال لبس في الامكان ابداع حسن بما كان فظهر ان كل سورة
 بل آية من آيات الله تعالى في غاية القصوى من البلاغة في انفسها
 لا كلامها مشتملة على جميع مقتضيات الحال والمقام لانه تعالى عالم
 بجميع مقتضيات وكيف والكلام اللفظي اما حادث دال على كلام

النفسى القديم قائم بذات الله تعالى كالنفس كما ذهب الحنابلة وظاهر
مذهب الاشاعرة فعلى كل ليدل الله كذلك اذ لو لم يكن لكان بعضه
كاملا وبعضه دون ذلك فلزم انصافه تعالى بالكل والناقص اما
على الثاني فظاهر واما على الاول فلان النقص في اللفظي يشعر
النقص في النفسى اذ اللفظي وارد على وفق النفسى وذلك باطل
بيداهة العقل وبيان الشرح انتهى خلاصة كلام استاد الحق (اقول
ما ذكره الحق المدقق هو الحق الحقيقى بالقبول عندى ايضا لما ذكر
من الدلائل الدالة عليه فاصل كلام المصنف الاشارة الى ان طرف
الاعلى من البلاغة كلى مشكك متفاوت المراتب تجتهد ويكون البعض
منها في الحد والتهابة لا يتصور فوقه حد الاخر والبعض الاخر فيما
يقرب منه يتصور حد الاخر وذلك لان مقامات الكلام متفاوتة يقتضي
البعض منها ان يكون الكلام في حد الانجاز والبعض الاخر ان يكون فيما
يقرب منه فالكلامان يختلفان احدهما في حد الانجاز من البلاغة
والاخر فيما يقرب منه ويتفقدان كل منهما في الطرف الاعلى منها لان
مقام كل منهما يقتضى ذلك القدر من البلاغة ازيد من ذلك فالاختلاف
والتفاوت باعتبار ان احدهما في حد الانجاز والاخر فيما يقرب منه والاتفاق
باعتبار ان كلاهما في الطرف الاعلى وان مقام كل منهما يقتضى
ان يشمل كل منهما على ذلك القدر لاعلى ازيد من ذلك ويرجع الكلام
الى ان جميع السعد من آيات الله تعالى بل كل آية من آيات الله تعالى
في الطرف الاعلى من البلاغة بعضها في حد الانجاز وبعضها فيما
يقرب منه فالاتفاق بينهما في الطرف الاعلى والاختلاف والتفاوت
في حد الانجاز وفيما يقرب منه لافى الطرف الاعلى من البلاغة فيما يقرب منه
كما يوهم كلام الشيخين لانه تعالى يعلم جميع مقتضيات المقام لان اللابى
لشانه هو الكامل الناقص وان الكامل هو الكلام المشتمل على جميع
المقتضيات لا الغير المشتمل عليه ولو لم يكن ذلك في الطرف الاعلى يلزم
انصافه تعالى بالناقص وقد سبق بطلانه ثم اعلم انه يمكن تطبيق
كلامهما على كلام المصنف في هذا المقام بانه مفاد كلامهما ان كل

آية من آيات الله تعالى ليس في الطرف بمعنى حد الانجاز ونهايته
للمساق من التفاوت بينهما وهذا الاشفاق ان يكون كل منهما في الطرف
الاعلى بمعنى مرتبة لانجاز عندهما ايضا بل هذا هو الحق الحقيقى
لكمالهما وكيف لا وهما من يحكم بانه تعالى يعلم جميع مقتضيات ويمكن
ان يورد الكلام على اكل البلاغة وان اللابى لشانه تعالى هو الكامل
لان الناقص وان الكامل هو المشتمل على جميع ذلك لا الغير المشتمل
عليه فاتفق الكل واتحد المذهب ثم الفاضل العصام وجه اصل
الكلام على ظاهره وهو المرضى عند المصنف كما ذكرنا بخلاف توجيه
الشراح حيث توهم خلاف ما ذكرنا في التطبيق كنسب تطبيق كلاميهما
لانه مثلهما وانما وجه الكلام على خلاف ظاهره تطبيقا لكلام
المصنف لكلامهما واسارا الى انهما اصلا في هذا الفن فلا يخالف
الكلام على كلاميهما لكن اللابى بالمقام ان يوجه كلام المصنف
على ظاهره لان الاصل في هذا المقام كامن التحقيق في هذا المقام
وليت شعري لم غفل استاد الحق المدقق عن توجيه العلامةين
بما ذكرنا مع ان نظره الدقيق ادق النظر الان يقال اراد امتحانا
للاذكياء واختيار الاصفياء وأشار اليه ظاهر الكلامين وانه يمكن
ان يورد بعضا لكلام في بعض المقام على وجه من البلاغة يمكن
ان يورد الكلام على ازيد من ذلك الوجه ومع ذلك لا يلزم انصافه
تعالى بالناقص لجواز ان يكون الكلام الوارد على التوجيه وارد على
اتم وجه تفصيله اصل المقام لانه يمكن ان يورد الكلام على ازيد
من ذلك ازيادة التبكيت فالنزاع في ذلك ذهب الشيخان الى ان جواز
ذلك لذلك وصاحب التلخيص الى عدم لعدم الحاجة اليها في اصل
المقصود ولان مقام الثاني يخالف مقام الاول فاختلف الكلامان
فالاول بل الحق الحقيقى بالقبول لمقام ما ذهب اليه صاحب التلخيص
لان الاشتغال بما لا حاجة اليه مما لا يلتفت له عما بينهما اعم مطلقا
على توجيه الشراح حيث دخل فيه ما يقرب بينهما على توجيه
العصام حيث خرج ذلك عنه وذلك لان من الطرف الاعلى اخص

عند المحقق منه عند العصام هذا ان رجع ضمير يلينها الى الطرفين
عند كل منهما لاهوا الظاهر وان رجع الى الطرف الاسفل وحد الانجاز
عندهما ايضا فالامر بالعكس وذلك لان حد الانجاز اخض
عند الفاضل منه عند المحقق وان رجع الى الطرفين عند المحقق
والى الطرف الاسفل وحد الانجاز عند الفاضل اورجع بالعكس
فما بينهما عند احدهما وما وان بينهما عند الآخر على كلا
التقديرين وذلك لان طرف الاعلى وحد الانجاز متساويان على
كل منهما هذا يسهلنى في تحقيق هذا المقام تمت الرسالة
للفاضل الكتبوى رحمه الله تعالى

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قال) المصنف (ثم الاسناد) مطلقا اقول عطف على قوله ولاشك
ان قصد الجراء ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله الباب الاول
احوال الاسناد الخبرى واختار لفظ ثم دون سائر الحروف العاطفة
للاشارة الى ان بين المعطوف والمعطوف عليه تفاوت في الرتبة فيحصل
التفاوت الرتبى بين هذه المباحث وما قبلها فيكون من قبيل عطف
الضعيف على القوى لان البحث الاول في مطلع انظار البلغاء
اولاه داخل في تعريف علم المعاني اتفاقا بين المصنف وعبد القاهر
وصاحب المفتاح دون البحث الثانى اعني الاسناد الحقيقى العقلى
والخارج العقلى فان المصنف ادرجهما في تعريف علم المعاني ولو بواسطه
على ما اشار اليه الشارح دون عبد القاهر وصاحب المفتاح
فظهر التفاوت بين البحث على مذهب المصنف واولان الثانى اتمم
مما سبق فيكون محث الاسناد الخبرى خاصا من محث الاسناد
المطلق فيكون اقرب الى ضبط فيحصل التفاوت بينهما وعلى
هذا يكون لفظ ثم استعارة تبعية بان شبه الزاخي في الرتبة بالزاخي
في الزمان فاستعير لفظ ثم للزاخي في الرتبة من الزاخي في الزمان فاستعمل
في جزئى من جزئيات الزاخي المطلق الرتبى فيكون استعارة تبعية
ويحتمل ان يكون كلمة ثم للترتيب في الاخبار كما يقال بلغنى ما صنعت

اليوم ثم ما صنعت امس اللام في الاسناد للاستغراق كما يشعر به قول
الشارح مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولانه مورد القسمة فيقتضى
الاستغراق فالاسناد الذى هو مورد القسمة ضم كلمة او ما يجرى مجرىها
الى الاخرى بحيث يكون اعم من ان يشيد المخاطب فائدة يصح السكوت
عليها واولا الاسناد الخبرى هو ضم كلمة او ما يجرى مجرىها الى الاخرى
بحيث يكون له خارج نطاقه ولا تطابقه والاسناد الانشائى ضم كلمة
او ما يجرى مجرىها الى اخرى بحيث لا يكون له خارج نطاقه ولا تطابقه
قوله مطلقا اما حال من الاسناد وهو ظاهر على مذهب ابن مالك
واما على مذهب الجمهور فيحتاج الى التأويل وهو ظاهر وامامه قول به
لفعل محذوف مثل اعنى وعلى كلا التقديرين يكون بيان المراد
من الاسناد ههنا بقرينة التقسيم ويقول المصنف فيما بعد وهو غير
مختص بالخبر قوله سواء كان خبريا او انشائيا بيان للاطلاق وههنا
سواء مبدلة اصله اى وهو اسم بمعنى الاستواء كما قال القاضى فيكون
المراد منه اسم المصدر اذا قرن بالمصدر واسم المصدر ما دل على
معناه ولم يحد على وفق ابناء المصادر كاللام والتجوين خلاف
في اعماله على مصدره والاصح الجواز ويجرى سواء على ما يتصف
بالاستواء يجعل وصفه معنويا او نحويا كما في قوله تعالى (سواء
عليهم والذريتهم) وكذا في قوله تعالى (الى كلمة بيننا وبينكم) كما يجرى
المصادر على ما يتصف بها وفي جر بان سواء على ما يتصف بالاستواء
افاده البلاغة كما في جر بان المصادر لاثباتى تفسيره يستوى لانه بيان
حاصل المعنى المراد منه والمصدر ما دل على الحدث الجارى على
الفعل ويجرى على وفق ابناء المصادر فيحصل الفرق بينهما
(وقبل ان المصدر موضوع للحدث باعتبار تعلقه بالمنسوب اليه
على وجه الابهام ولذا يقتضى الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما
في استعماله واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو
بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان تعلقه في الواقع ولذا
لا يقتضى الفاعل والمفعول وثبت الفرق بينهما فان سواء ههنا

ما خبر عما بعده فالمعنى كون الاسناد خبريا وانشائيا سواء (فان قلت) كيف يصح الخبرية مع ان يجري عليه شئان (فان قلت) الاستواء يقتضى ان يكون بين الشئين مع ان كلمة او منافية له (قلت) كلمة او بمعنى الواو في مثل هذا المقام مجازا لخاصل المعنى كون الاسناد خبريا او انشائيا بيان واما خبر لمبدأ محذوف تقديره هو سواء كان خبريا او انشائيا في اصل المعنى الاسناد مستو كونه خبريا او انشائيا او ذواستواء فيكون مجازا والفصل على كلا التقديرين يكون مجازا من سلا بطريق ذكر الكل وارادة الجزء فتأمل ورجح كون سواء خبرا عما بعده لان اسم غير صفة فالاصل ان لا يعمل ولان الغرض من الوصف بالمصدر هو المباينة حتى يكون المعنى في رجل عدل انه تجسم من العدل فاذا اول باسم الفاعل بطريق حمل الاشتقاق او بتقدير مضاف بطريق حمل ذوهو فالتقصود وفيه نظر لان قوله فالاصل ان لا يعمل لا وجه لانه مصدر والاصل فيه العمل على قول الاصح وقوله ولان الغرض من الوصف بالمصدر هو المباينة هو ههنا ايضا كذلك (واجب بانه اذا استدل فاعل لا يفيد المباينة ولو سلم ان الاول يفيد المباينة بحسب اللفظ والمعنى بخلاف الثاني واذا كان خبرا فقال في الفصل تقديمه على سبيل الوجوب وفي ايضاح ابن الحاجب الظاهر انه مما التزم فيه التقديم انه لم يسمع خلافا مع كثرة وسره فافهم من المباينة في معنى الاستواء حتى فعلوا ما ذكرناه من التفسير فناسب تقديمه تنبيهه في المباينة فاورد على المعنى الاول كون الفعل مستندا اليه متبع (اجب عنه بان كون الفعل مستندا اليه انما يتبع اذا اراد به تمام ما وضع له بان يستدل فاعله معبرا عنه بمجرد لفظه واما اذا لم يرد منه فهو كالاسم في الاضافة والاسناد اليه وذلك بان يراد به معنى الحدث مفيدا بفاعله كافي قوله تعالى (واذا قيل لهم آمنوا) او يرد به مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا كافي قوله تعالى (يوم ينفع الصادقين) او مع الاسناد كافي قولهم نسمع بالمعدي خير من ان نراه والعدول الى الفعل من المصدر لا يهجم الجحد باعتبار

دخول الزمان الذي من شأنه التجدد والتغير في مفهوم الفعل فانه يؤخذ باعتبار الجحد في الحدث انما يستفاد من الفعل المستعمل في معناه الحقيقي دون المصدر (قوله) ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير الواو للاستيناف واللام للتعليل وذا اشارة الى كون الاسناد مطلقا لا الاسناد الخبري ومعنى دون في الاصل ادنى مكانا من الشئ ثم استعبر للتفاوت في الاحوال والرتب اعني شبه الاحوال المتفاوتة بادنى مكان من الشئ في مطلق التفاوت فاستعمل لفظ دون للمكان في الاحوال المتفاوتة فيكون استعاره مصرحة اصلية في المرتبة الاولى وفي المرتبة الثانية استعمل لفظ دون في كل متجاوز حدا الى حد بطريق ذكر الخاص وارادة العام فيكون لفظ دون في هذه المرتبة مجازا من سلا فيكون معنى كلام الشارح ولاجل الاسناد مطلقا لا الاسناد الخبري ذكره بالاسم الظاهر حال كونه متجاوزا للضمير هذا دليل لمى لم يقبله في اصل الدعوى والدليل المراد من الاسناد ههنا هو الاسناد مطلقا لان الاسناد ههنا ذكره بالاسم الظاهر حال كونه متجاوزا للضمير وكل ما هو شأنه كذلك فهو الاسناد مطلقا ينتج المراد من الاسناد ههنا هو الاسناد مطلقا لا الاسناد الخبري (قوله) لا يعود الى الاسناد الخبري بيان لكنته وضع الظاهر مقام الضمير في اصله راجع الى اثبات قيد الصفرى وبيان لا يجوز ذكر الضمير ههنا لانه لو جاز ذكره لعاد الضمير الى الاسناد الخبري لكن اللازم باطل والمزوم مثله لا تحصر الانقسام الى الاسناد الخبري دون الانشائي مع انه خلاف المراد (واعترض عليه اذا اعيد المعرفة كانت عين الاول (اجب عنه بانه ليس على اطلاقه (فان قلت) ان الاصل في الضمير ان يعود الى ما سبق لكن يجوز محالته كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على المضمّر (قلت) لاختيار المظهر على المضمّر رجحان لان المضمّر يحتمل ان يرجع الى غير ما في المذكور من المطلق مثلا ان يرجع الى الكلام المذكور في قوله وكثيرا ما يخرج

AL
KS
ED
IK

الكلام آه (فان قلت) قول المصنف فيما بعد وهو اى معنى المجاز غير مختص بالخبر يدل على ان مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبرى لا المطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص (قلنا) بل هو قرينة مشعرة بان مورد القسمة مطلق الاسناد فاحتج اليها ازالة لما عسى ان يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاول غفولاً عما استمر عليه دأب المصنف في مثله فليتل (فان قلت) كيف يصح دون حلا مع ان شرطها ان تكون نكرة فلا يصح ان يقع حالاً لانه معرفة بالاضافة (قلت) هذا من قبيل مررت به وحده فيصح ان يقع حالاً بهذا التأويل قال منه حقيقة عقلية آه كلمة من حرف جارة بمعنى البعض فيكون مضمون الجار فقط اسماء فيصح ان يقع مبتدأ وما بعده خبره لا العكس على ما اشار اليه الشارح فيما بعد وفيما عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله الآية في شرح الكشاف وهذا الكلام وما عطف عليه اشارة الى تقسيم الاسناد المطلق (فان قلت) لم يبق اما حقيقة عقلية واما مجاز عقلي على ما هو المشهور في التقاسيم فاجاب الشارح عنه بقوله لم يبق اما حقيقة او مجاز آه حاصله الاسناد المطلق اما حقيقة عقلية او مجاز عقلي لا يقول به المصنف لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلاً او معناه مع ان هذا التعبير يقتضى الانحصار على ما فهم من الانفصال الحقيقي او منع الخلو في التقاسيم ضبط الاقسام فيلزم انحصار الاسناد المطلق في الحقيقة والمجاز وكل ما هو شانه كذلك لا يقول به المصنف بل يقول منه ومنه لانه افاد كون كل من الامرين بعضاً من الاسناد المطلق بالنظر الى بعض آخر لم يذكر فلا يلزم الانحصار في القسمين والا يكون كل منهما بالنظر الى الاخرين بل يغوي بانه يباراد كلمة التبعض ويكنى فيه ان يقال الاسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلي (فان قلت) لم يبق الا ومنه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي ومنه ما ليس كذلك (قلت) هذا التعبير يقتضى ان يكون كل من الامور الثلاثة بعضاً من الاسناد المطلق بالنظر الى كل

واحد من الامور الثلاثة المذكورة فليقلو ذكر منه في المواضع الثلاثة (فان قلت) لم لم يقل الاسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلي وما ليس كذلك (قلت) ان هذا التعبير غير مشهور في التقاسيم مع انه لم يكن له معنى يحصل على ظاهره (قوله) فكانه آه اشارة الى بيان حاصل المعنى وتصور تقسيم الاسناد الى الاقسام الثلاثة (فان قلت) هذا التقسيم غير حاصر لا قسامه لان هذا غير شامل لنسبة الاضافية والتوصيفية ونسبة المصادر مع انها داخلية في المقسم خارجة عن الاقسام لانها ليست نسبة خبرية ولا انشائية على ما بينه الشارح فمما سبق لانها نسبة تامة بخلاف هذه النسبة فانها ليست بتامة (قلت) يمكن ان يجاب عنه بانه اكتفى بتعظيم الاول اعنى سواء كان خبرياً او انشائياً او بانه يمكن ان يرجع هذه النسبة الى التامة فيصح التقسيم (تمت الرسالة)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

محل درس وامتحان مطولك فن معانيه مسند اليه اجوالى مبين باب ثانياً مثل اولدبى باحثين (وان بنى الفعل على منكر) افاد التقديم او البقاء على المنكر بتخصيص الجنس والواحد به اى بالفعل (نحو رجل جاءنى) اى الامر آه فيكون تخصيص جنس (اولا رجلاً) فيكون بتخصيص واحد (يجئيد ربي فعل اسم منكر بنا واسناد اولدبى قد فعلى منكر او زينه تقديم ياخود بنا جنسك ياخود او جنسك واحد فعله ياخود افاد ما يد ربي جاءنى تركيبه اولدبى كى معنائى جاءنى اولاً رجلاً جنسك ياخود بنا جنسك ياخود ديمكر بوصورته تركيب مذكور جنسك ياخود ياخود جنسك ياخود ديمكر بوصورته رجل دكادر ديمكر بوصورته واحد بتخصيص ايدر (سؤال) وان بنى الفعل آه جله سى واو عاطفه اليه انسان واو عطف عليه فتنبى موضع دى (جواب) شارحك كوستر ديدبى (هذا الذى ذكرته) التفصيل اذا بنى الفعل على معرف (جمله مقدرة سنة معطوف دى) (سؤال) واو عاطفه دى معنائى ندر (جواب) جمع مطلق ليجوند (سؤال)

جمع معنای ندر (جواب) حروف عاطفه در او و اما کی احد شین
 ایچون اولما قدر (سؤال) مطلق من مفهوم اولان اطلاقک معنای
 ندر (جواب) ترتیب و تعقیب و مهلت ایله اولماق ثم وفا و حتی ده
 اولدینی کی (سؤال) و او معطوف ایله معطوف علیهی قننی شیده
 جمع ایدر (جواب) ذاته یا خود وصفده و یا خود شونده جمع ایدر
 ذاته چنی زید قام و قعد ترکیبده اولدینی کی مستدل تعددی ایله
 بیله مستدل الیه اتحادده در و وصفده جمعی بونک عکسیدر قام زید
 و عمر و ترکیبده اولدینی کی و شونده جمعی اعرابدن محلی اولیان
 برجه لینی بنده اعرابدن محلی اولیان جمله اعرابه عطفنده و اور زید
 قام و عمر و قاعد کی (سؤال) و او عاطفه ذکر اولنان قام زید و عمر و
 عباره سنده واقع اولدینی کی و صفده جمع ابتد کده قیام عرض
 اولغله عرض واحد ابکی مجمله قیامی لازم کاور بوا یسه محالدر
 (جواب) محالک لزومی و حدت شخصیه اولدینی صورتده اولور
 بومقاید ایسه وحدت نوعیه در لازم کلان محال اولماز محال اولان
 لازم کلان (سؤال) و او عاطفه شونده جمع ایچون اولدیده سؤال وارد
 اولور که چلتنک نفس الامرده شیوی و او ایله عطف اولندی
 تقدیرده دخی خارجدن مستفاد و معلومدر بوضورده نه فایده و ایدر
 (جواب) فی الحقیقه برجه جمله آخری اوزر بنده عطف اولندی
 صورتده دخی حصولده و شونده مضمونلرک اجتماعی دلالت عطف ایله
 فهم اولنور که نفس الامرده امور واقعده چلتنده جمیع اولدینی
 ضرور بدر لکن اشود دلالت عقبه بعطای حتمی مقصودی و ایلا
 اگر و او ایله عطف اولنور ایسه دلالت لفظیه ایله اجتماعی مقصود
 اولدیتنه دلالت ایدر و اشو سؤالده اعرابدن محلی اولیان جمله زده
 و او ایله عطف رجوع و اضرب توهمی دفع ایچون عطف اولنور
 دینلور ایسه بودنی مقبولدر (سؤال) اعرابدن محلی اولیان جمله بنده
 اعرابدن محلی اولیان جمله اعرابه عطف اولندی صورتده معطوف
 علیه تابع ایکن توابعک تعریفی که کل نان اعراب سابقه من جهة

واحدة کلانندن اعرابندر جمله معطوفه کلا اوزر بنده صادق اولماق
 اقتضا ایدر مع ذلک که معرفده داخلدر بوضورده تعریف افرادی
 جامع اولماق لازم کاور (جواب) اعرابدن محلی اولیان جمله معرفده
 داخل اولدینی مسدلکدر زرا کتیرا کتب مجوده واقع اولان تعریفلر
 مفردات ایچوندر جمله کلا احوالی ایسه مفرده قیاس ایله بیلنور
 یا خود جمله مذکورده تعریفدن خارج اولدینی مسدلکدر زرا
 توابعک تعریفنده اعراب وجودا و عدما سابقلرندن تعمیم اولنشدن
 یعنی اگر سابقده اعراب بولنور ایسه تابعنده ده بولنور بولنور ایسه
 بولنور (سؤال) عبارته در سده واقع ان لفظنک معنای ندر صاحب
 تلخیص بیانی اوزره ان و اذا شرط ایچون موضوعدر (سؤال) شرط
 معنای ندر (جواب) برجه کلا مضمونک حصولی جمله اخراک
 مضمونک استقالبه حصوله تعلیقدر (سؤال) ان حرف و اذا اسم
 اولدینی حالده شرطه موضوع اولدقاری صورتده شرط مفهومیده
 مستقل اولوب یا خود مستقل اولماق شقارندن خالی اولماز مستقل
 اولدینی صورتده انک معنای اولوب اذانک معنای اولوق و اگر
 مفهومیده مستقل اولنور ایسه انک معنای اونوب اذانک معنای
 اولماق لازم کاور (جواب) ان غیر مستقل اولدینی حالده ایچق تعلیق
 موضوعدر و تعلیق دلالتی دلالت مطابقه ایله اولور اما اذا غیر مستقل
 اولور بق تعلیق و مستقل اولور بق ظرفیه موضوعدر بالکن تعلیق
 و باطر فیه دلالتی بنده مطابقه و اولور لکن مجموعنک ضمیمه هر بر بنده
 دلالتی تضمین اولور و ظرفیتدن عبارت اولان مدلول تضمینک استقلالی
 ایسه اسمیده کافیدر بوضورده ان حرف و اذا اسم اولور (سؤال)
 اذانک مدلولی تعلیق و ظرفیت معنای اولدینی وقتده مستقل ایله
 غیر مستقلدن هر کب اولوق لازم کاور بوضورده مستقل و غیر مستقل
 هر کب اولان نمنه غیر مستقل اولوق لازم کاور (جواب)
 اشبو ترکیب ایله غیر مستقل اولوق لازم کلا بیکی اطلاق اوزره
 دکدر بلکه غیر مستقل مستقلدن خارج نمنه به محتاج اولدینی

وقته غیر مستقل اولور فعلده اولدینی کبی اما غیر مستقل الحق
مستقله محتاج اولدینی وقته مستقل اولور الرجل لفظنده اولدینی
کبی (سؤال) بومقامده بی فعلی مجهول اوزره بنا و لتور اصل فاعلی
اولان متکلم بلیغه استاد اولم یوده نائب فاعله اسنادینه و فاعله
حذفنه نکتہ ندر (جواب) غرض فاعله معقول اوزر بنه وقوعنه
تعلق ایتمیشدر فاعلدن صدور بنه تعلق ایتمیشدر (سؤال) الفعل
لفظنده اولان لام تعریفک معنای معانی مشهوره سندن قفسیتدر
(جواب) عهد خارجی نوعی ایچوندر (سؤال) عهد خارجی
معنای ندر (جواب) عهد خارجی ایچون اولان لام مذخولک
مفهومندن بر حصه معنی به اشارت ایچون وضع اولسان لامدر
(سؤال) بومقامده لام مذکورک مذخولک مفهومی ندر (جواب)
احد ازمنه ثلثه به مقترن و مقهومیته مستقل معنایه دلالت ایدر
کله در اشبو معنایان حصه معنی ذکر اولسان فعل خبر ایدر
سؤال مذکورک جوابی لام مزبور جنس ایچوندر دینکله دخی اولور
(سؤال) زمان فعل مفهومی جنسی اولدینی مناسیته متکلمین
و حکما عندل زده زمانک معنای ندر (جواب) زمان متکلمین عندنده
بر امر و هیدر زری ماضی و مستقبل ایچون وجود یوقدن ماضیتک
نهای و مستقبل بدائی اولان زمان حاضر ایسه جزء لا یتجزا
وجودن اقتضایدر بوجز ایسه عندا حکما موجود دکلدر بناء علییه
متکلمین مقوله کی انکار ایتملدر و متکلمین زمانک حقیقی کندیله
متجدد مهم تقدیر اولور بر متجدد معلومدن عبارتدر دیکلر ایسه ده
بو تعبیر دخی حقیقت زمانی مفید دکلدر و قد مای حکما عندنده
زمان بر جوهر مجرد مستقل ذره وجودیله قطع و حکم اولور اما
حکمای متأخرین بر سطر واکا تابع اولنرک عندل زده زمان فلک
اعتظمک حرکتی مقدارندن عبارتدر (سؤال) زمان مقدارندن عبارت
اولدینی وقته نه مقوله دن اولور (جواب) مقولات اولن اولوب
یری جوهر و تاثیر ی عرضدر غرض اولان که و کیف و متی و فعل

و انفعال و وضع و اضافت و این و ملکیه دن عبارت اولوب زمان
مقوله کدن اولور (سؤال) که فاعل قسمدر (جواب) که متصل
و منفصل اولور متصل دخی ابکی قسمه منقسمدر ر قسم اول غیر
قار الداندر زمان کبی قسم ثانی قار الذاتن جسم تعلیمی و سطح
و خط کبی بوضوئده زمان که متصل غیر قار الذات اولور (سؤال)
زمان که متصل اولدینی وقته اجتماع جزئی غیر قار الذات اولدینی
صورته عد منی اقتضایدر بوضوئده متصل نه کیفیتله غیر قار الذات
اولور (جواب) زمانک اتصالی خیاله و عدم قرار ی خارجه در
شعله جواله ده اولدینی کبی (سؤال) خبر فعلی خبره می مخصوصدر
بو خسه انشایده شوی وارمیدر (جواب) انشایه ده شوی واردر
یعنی انشا میدادن خبر واقع اولور خبر کبی (سؤال) انشایک خبر
واقع اولدینی تاویل ایله میدر بو خسه تاویلسمیدر (جواب)
سید شریف عندنده تاویل ایله در زیر اضر به ترکیب سید
شریف زید مقول فی حقه اضر به ایله تاویل ایتمش اما سید تاویل
ایتمیوب مثال مذکورده هر تقدیر طلب ضرب متکلم صفتی ایسه ده
زیدک ضربی طلب زیدک صفتیدر و احوالندن بر حالدرد میدر
(سؤال) بی لفظی بنادن ما خودا اولوب بنا دخی لغته محسوسانده
مستعملد رشکر و جری برری اوزر بنه وضع ایتمک کبی بومقامده ایسه
معمولانده استعمال اولمش که خبر فعلی مسند الیه منکرک عقبیده
ذکر اولمقدن عبارتدر اشبو استعمال حقیقتدر مجاز میدر (جواب)
مجاز و مصدرده استعاره اصلیه و فعلده استعاره تبعیددر و بی یک
فعله اسنادی قرینه میدر و اما علی کبی سه ترشیدر (سؤال) فعلده
استعاره تبعیه اولورده اصلیه اولدینته علت و سبب ندر (جواب)
فعلده استعاره اصلیه جاری اولان زیر استعاره تشبیه اوزره میدر
تشبیه ایسه مشبه بهک وجه شبهه اتصافی و وجه شبهه مشبه به
اشترکی اتصافی ملا حظه اقتضایدر اشبو اقتضادن دخی مشبه
مشبهک وجه شبهه اتصافی و وجه شبهه مشبهک مشارکتی

اتصاف فی ملاحظه لازم کلور بوصورنده استعاره شبه بهک موصوف
و محکوم علیه اولدینی حیثیتله ملحوظ اولدینی ضنا اقتضایدر
هر ریشی که وجه مشروح او زره اوله مفهومینده مستقل و محکوم
علیه و موصوف اولمقلغه صلاحیتی مستقل بمعنی اولقی لازم کلور
معانی افعال ایسه استقلالک و موصوف و محکوم علیه اولمقلغه
صلاحیتک دوننده در بناء علیه افتادله اصله استعاره نک جریانی
تصور اولماز (سؤال) ذکر اولسان استعاره بی لفظینده اولان بناده
جهتنددر جهت اخرا دن دخی استعاره بوانه یلوری (جواب)
ان کلامی قرینه سبله من جهة الهیته دخی استعاره واردر زیر
ان کلامی ماضی معنای مضارع معنایه قلب ایدر یو وجهه اولان
استعاره نک طریق مستقبلده اولان بنا ماضیده اولان بنایه تحقق
وقوعنده تشبیه ایلد اولوب بعده هبت ماضی هبت مستقبلده استعمال
اولنور (سؤال) مصنف الخیصنه بی الفعل علی منکر ذیوب لفظا
خفیف ایکن علی نکره دیمدیکنه علت ندر (جواب) منکر تعبیرنده
نکته قصد واراده معتبر اولدینغه اشارت واردر و قصد واراده دخی
متکلم صغیر حتی مصنف احوال مسند الیه و مسندی بیانده
نکاتی فعل متکلمه سوق برله تفعلیل باندن اولدرقی تعریف و تکبیر
و تقدیم و تأخیر لفظی ایله تعبیر ایشدر یعنی علی نکره دیسه نکره
تعالایه قصد واراده تعلیق ایشدر لکن منکر که اسم مفعول صغیر سنده در
انک جا علی یعنی نکره ایده بی منکر در دیمک اوور (سؤال) شارح
مر حوم عبارته مذکورده افاد لفظی تصدیق منکره تقدیم اولباء
علی المنکر ایشدر وجهی ندر (جواب) وجهی افاده فعلتک تختده
مستتر اولان ضمیرک مر جعی بیاندر (سؤال) بیان مر جعه
تقدیم لفظی اولبناء علی المنکر او زرنه بنجون تقدیم ایشدر
(جواب) مقتضاء مقام تقدیمک تقدیم اولمسیدر زرا مقام مسند
الیهک احوالی بیاندر تقدیم ایسه مسند الیه بالذات خل اولنور
یعنی المستدل به بقدم دینلور اما فعلی منکر او زرنه بنا مسند الیه

او زرنه حل اولنور ایسه ده فعل واسطه سبله اولور یعنی المسند
الیه بی الفعل علیه دینلور زید قائم و زید قائم الابد دیندیک بی
(سؤال) افاده بی تقدیم اسناد حقیقیدر مجازمیدر (جواب) فعلی
سبله اسناد قیلندن اولدرقی مجاز عقلیدر زیر افاده ابدن فی الحقیقه
متکلم اولوب تقدیم افاده مسیدر (سؤال) عبارته مذکورده تخصیصی
جنسه اضافت مصدری فاعله بی اضافت قدر یا خود مفعول بی
(جواب) مصدری مفعولانده اضافت قیلندندر (سؤال) فاعلی
قنده در (جواب) متروکدر (سؤال) فاعلی منوبیدر یو خسه
منسبیدر (جواب) منسبیدر زیرا مصدر حدنه موضوعدر مصدرک
مفهومنده ایسه فاعله نسبت معتبر دیکدر (سؤال) و ان بی الفعل
علی منکر الخ قضیه سی جمله میدر شرطیه میدر (جواب) اقسام
قضیه بیان و تفصیل نکره اشو قضیه شرطیه متصله
ازومیدر (سؤال) قضیه شرطیه حکم مقدم ایله تالی بیننده میدر
یوقسه الخج تالیده میدر (جواب) حکم بین المقدمة والتالی اولوب
اولدخی اتصالدن عبارتدر اهل منطق عتدنده یا خود حکم تالی یعنی
جراذه اولوب اولدخی مجملک موضوعنه شوتندن عبارتدر اهل عرینه
عتدنده (سؤال) قضیه شرطیه نه زمان ازومیه اولور (جواب)
مقدمه تالی بیننده حکم برعلاقه معلومه و مشعور بها ایچون اولور ایسه
ازومیه اولور (سؤال) اشو قضیه ده علاقه ندر (جواب) علاقایی
تفصیل نکره اشو مقامده علاقه یعنی مقدمک که بناء الفعل
علی المنکر در تالی به که افاده تقدیم تخصیص الجنسدر علت اولمسیدر
(سؤال) افاده نک فعلی منکر او زرنه بنایه علت اولمی دوری
مستلزمدر (جواب) بناء علت خارجیه و افاده علت ذهنیه در بوصورنده
دور لازم کن (سؤال) و اشو قضیه شرطیه اولوب شرطیه نک ایسه
علاقه مسئله اولمی جمله بنا و ایلده در (جواب) یودخی تقدیم المسند
الیه بیغی اختصاص الجنس وقت بناء الفعل علی المنکر ایله مؤلدر که
جمله اولور و موضوع علمک الفاعل عریه در اندن نوع اولان

مسند اليك اعراض ذاتيه سنك بعصبه كنه نقد بمد ر يوم مقامده
موضوع مسئله واقع اولشدر (سؤال) موضوع مسئله وقاعده لفظ
تقديم اولديغي وقتده اشو مثال يعني رجل جاني ظاهرا مثله مطابق
اولوب بلكه مساحمى اولور (جواب) مثال مذ كورده مضاف
مخذ و قدر كه تقدیری تقديم رجل في رجل جاني ديكدر بوصورته
اشكال متدفع اولور (سؤال) عبارة مذ كورده اولان جنس منطقيدر
ياخود جنس عرييد ر (جواب) جنس عرييد كه معناسي قبل
و كثره شاملدر و بوصنايه اولان جنس ايشه معروض جنس
منطقيدر كه كلي طبيعيدن عبارتدر (سؤال) كلي طبيعي خارجه
موجود ميدر ديكدر (جواب) افرادي خارجه موجود اولي معناسه
موجود در زير كلي طبيعي وجود مستقل ايله موجود اوسه يعني
موجود و وجود دخی متعدد اوسه احد متباينيك آخر اوزر بنه جلتي
اقتضا ايدر يوايه باطلدر ياخود كلي طبيعي و فردی وجود
واحد ايله واحد اولسه ر بوصورته معنای واحدك تحلين ايله
قياسي لازم كلور بودخي باطلدر بنا عليه پوجه بحرر كلي طبيعيك
افرادى خارجه موجود اولي معناسه موجود اولور (سؤال)
عبارة مذ كورده واقع به ضربه اولان با مقصوره می داخلدر ياخود
مقصور عليه می (جواب) مقصوره داخلدر (سؤال) ذكر اولان
با مقصوره داخل اولديغي وقتده كله تخصص حقيقي او اور ياخود
بجازی (جواب) سعد الدين مذهبی اوزره حقیقتدر و به نك ياسی
تخصيص صله سی اولوب بلكه با سببه ياخود آلت اولور بوصورته
با نك مدخولی شخص اولور شیء اولك كه مقصور عليه در تخصصه
سبب ياخود آلت اولما سببون اما سيد شريف مذهبه اشو معنی
تخصیصی غیر ذن مجاز فلفلي سبيله مستفاد اولور تغییر تخصصه
لازم كلد بكيون ياخود تخصصه امتياز معناسي نصين ايله
مستفاد اولور (سؤال) رجل جاء في تركينه اولان قصر موصوفی
صفت اوزر بنه می قصر در ياخود صفتی موصوفی (جواب)

صفتی موصوف اوزر بنه قصر قبيلنددر (سؤال) اشو مثالده جاني
خبر در صفت دكدر (جواب) بحث قصرده صفت صفت
معنويه در كه معناسي غير ايله قائم اولان شيدر نحو ده اولوب تابع بدل
علي معنی في متبوعه مطلقا ايله معرف اولان نعت دكلدر (سؤال)
نعت نحوی ايله صفت معنويه بدليلنده نسابر بعدهن فني نسبت
واردر (جواب) بدليلنده عموم و خصوص من وجه واردر جاني
الرجال العالم تركينه اجتماع ايش و رجل جاني تركينه صفت
معنويه بولنوب نعت نحوی بولنماش و هذا الرجلده نحوی بولنوب
معنوی بولنماش زيرا رجل هذالك صفتدر (سؤال) مخاطبك
اعتقاد بنه نظرا قصر الصفه على الموصوفك اقباسي فاجدر
(جواب) اوچدر اكر مخاطب شركتي اعتقاد ايدرايه قصر
افراد در و اكر تردد ايدرايه قصر تعيندر و اكر متكلم حكيمك
عكسي اعتقاد ايدرايه قبلدر (سؤال) عبارة مذ كورده شارحك
ای لازم آه تفسير بنه باعث ندر (جواب) باعث تفسير ايهامدر
ز و امثال مذ كورده رجل جنسيت و وحدتي متحمل اولغله مراده
ايهام حاصل اولشدر اول ايهامی دفع ايجون تفسير حاجت مس
ايشدر (سؤال) تفسير صحيح لازم اولغله بوصفده صحيح تفسيريندر
(جواب) صحيح تفسير عموم و خصوصدر (سؤال) شارحك فيكون
تخصيص جنس ايله فيكون تخصيص واحد عبارة رنده اولان
فانقر بغير نه اوزر بنه نفع ايددر (جواب) ای لازم آه اولار چلان
قوللنده و اوتفسيرلر اوزر بنه نفع ايددر

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(الباب الخامس) القصر وهو في اللغة الحبس نقول قصرت اللقعة
على فرس اذا جعلت درهاله لاغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء
بشيء بطريق معهود وههنا اسئلة (السؤال الاول) هل الباب
الخامس من المتان لا (الجواب) هو من الشرح (والثاني) ما مراد
الشارح (الجواب) مراد ان المسند اليه محذوف ههنا (والثالث)

ما قرينة محذوف (الجواب) هي وجود المسند بلا مسند اليه
في كلام المصنف ودلالته عليه لفظية عقلية (والإمام) ما قرينة
تعيين المحذوف (الجواب) هي قول المصنف فيما سبق ويخصر
في ثمانية ابواب (والخامس) انه اذا وجدت القرينتان هل يجب
الحذف ام يجوز (الجواب) جائز (والسادس) واذا كان كل من الحذف
والذكر جائزا فما المرجح الحذف على الذكر مع ان الذكر هو الاصل
(الجواب) المرجح والتكثيف هو الاحتراز عن البعث بناء على الظاهر
والافالمسند اليه هو الركن الاعظم في الحقيقة في الكلام فكيف يكون
ذكره عبثا وتفصيله معلوم فيما سبق من قوله ما حذفه الخ (فان قيل)
لام التعريف حرف غير مستقل بالمفهومية ولفظ باب اسم مستقل بها
والمركب من المستقل وغيره غير مستقل فلا يصح جعل الباب
مسندا اليه (يجاب بان هذا ليس على الإطلاق بل اذا كان غير المستقل
محتاجا الى الخارج عن المستقل كافي الفعل واما اذا كان غير المستقل محتاجا
الى المستقل فقط لا الى الخارج عن المستقل فيكون مستقلا كافي للرجل
(والسابع) ما المراد باللام في قوله الباب الخامس (الجواب) بعد تعداد
المعاني الاربعه طرف التعريف هو العهد وقرينة العهد هو ذكره
فيما سبق صراحة في ضمن الابواب لا كناية ولا حكما (فان قيل)
الحقيقة لا تحتاج الى القرينة فيجاب بان القرينة ههنا معينة لا مانعة
(والثامن) ما حقيقة التعريف (الجواب) هو الاشارة الى ما يعرفه
مخاطبك (والتاسع) فما المعرفة وما التكرار (الجواب) ان المعرفة ما يشار بها
الى امر معين عند السامع من حيث كذلك والتكرار ما يشار به الى امر
معين من حيث ذاته ولا يتصور ملاحظة تعيينه (والعاشر) انه اذا كان
الامر كذلك فلا بد من ان يكون المعاني متعينة عند السامع
في كلاهما لان فهم المعنى من اللفظ بعد العلم بالوضع فما الفرق بينهما
(الجواب) الفرق بقيد الحبيبة (والحادى عشر) ما معنى لام العهد
(الجواب) هو لام اشير بها الى حصنة معينة من مفهوم مدخولها
(والثاني عشر) ما الحصنة المعينة ههنا (الجواب) ان المراد

من مفهوم الباب الذى هو مدخول لام العهد الالفاظ الدالة على المعاني
والحصنة المعنية من ذلك المفهوم الالفاظ الخاصة بالدالة
علم المعاني الخاصة المتعلقة بياض القصر وهو ما هو
من الخامس الى السادس (والثالث عشر) لم عبرت الباب عن الالفاظ
مع كون المعاني والنقوش من المحذوفات (الجواب) ان المختار كون الكتاب
واجزائه عبارة عن الالفاظ للوافقة بكتب الله تعالى الذى هو
النظم الدال على المعنى ولذا لا يجوز الصلوة فيفكر معنى القرآن
فقط لقوله تعالى (فاقرأ ما ينسر من القرآن (والرابع عشر) واذا
حل اللام على العهد الخارجى يلزم كون لفظ الباب وكذا كل
ما دخل عليه لام العهد الخارجى مجازا من سلام باب ذكر
العام او المطلق واردة الخاص او المتبدع مع انه لا فائول به (الجواب)
انه صرح السيد الشريف في بحث اللام بان لاسماء الاجناس
مع لام العهد وضعا آخر بازاء الحصنة المعينة فيكون مدخولها
باعتبار هذا الوضع حقيقة وهذا الوضع نوعي وتقريره هكذا
كل اسم جنس دخل لام العهد عليه فهو موضوع لخصنة
معينة من مفهوم مدخولها (والخامس عشر) حل اللام على
العهد معن عن قيد الخامسة لان المعهود خامس فيما سبق من قول
المصنف ويخصر في ثمانية ابواب احوال الاسناد الخبرى احوال
المسند اليه الخ بل يلغو حل القصر على الباب الخامس (الجواب)
المراد ههنا من الخامس ما في الرتبة الخامسة والمذكور فيما سبق
خامس في الذكر ليكون عاسبق من قبيل التعداد لافى المرتبة والترتيب
المذكور لا يستلزم الرتبة والزمان والحاصل ان ما افاده لام العهد
هو باب المعهود السابق في ضمن الابواب الثمانية المتعددة فلا يدري
انه خامس في المرتبة ام لا فلام العهد لا يغنى عن قيد الخامسة
ولا يوجب لغوية الجمل (والسادس عشر) لم كانت مرتبة القصر
في الخامس (الجواب) انه لما كان القصر حال الاسناد والتعلق
المتأخر بن عن المسند اليه والمسند كما قال المصنف فيما سبق والجزء

لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد المسند لآبده من متعلق اذا كان
 فعلا او في معناه وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر
 يلزم ان يكون رتبة القصر متأخرة عن الاربعة المذكورة لان القصر
 احوال كل منها (والسابع عشر) انه اذا كان الامر كذلك يلزم
 ان يكون الخامسة رتبة للقصر مستقادة مما سبق فيعود محذور لغوية
 قيد الخامسة والجل (الجواب) ان اللازم فيما سبق حصول الخامسة
 الرتبة في الواقع في ضمن بيان وجه المحصر في ثمانية ابواب ولست
 بالمحوظ ومقصودة وفرق بين حصول الشيء في الواقع وملاحظته
 (والثامن عشر) لم قال المصنف القصر ولم يقل احوال القصر
 كما قال فيما سبق احوال الاستناد الخيرية و احوال المسند اليه (الجواب)
 ان القصر نفسه حال وعرض ذاتي للفظ العربي ولذا لم يقله
 احوال القصر فيكون المراد من جانب المسند مباحث القصر ومساائله
 (والثاسع عشر) اذا اريد من جانب الموضوع الحصة المعينة
 من الالفاظ الدالة على المعاني فمن اى مقولة وكذا اريد من جانب
 الخبر المسائل فمن اى مقولة (الجواب) بعد تعداد اقسام الكيف
 بانها اما كيفيات محسوسة واستعدادية او كيفيات نفسانية
 او كيفيات مختصة بالكيفيات ان يقال ان تلك الحصة من الكيفيات
 المحسوسة بحس السمع وان المسائل لكونها معلومة وان العلم متحد
 مع المعلوم في التحقيق من الكيفيات النفسانية فلا يصح الحمل بينهما
 لعدم اتحاد المقولتين في الخارج (الجواب) بعد بيان تعريف الحمل بانه
 اتحاد المتعارفين ذهنا في الخارج وبقية بيان ان الاتحاد الخارجى
 شرط لصحة الحمل والمتعارف الذي هو شرط لآفاده تقدير المضاف
 احدا الجانبين اى الدال في جانب المسند والمدلول في جانب المسند
 اليه بعلاقة الدالية والمدلولية وهذا مجاز في الطرف وعلى كلا
 التقديرين يصح الحمل (والعشرون) هل التقدير والتصرف في جانب
 المسند اولى ام في جانب المسند اليه (الجواب) التقدير والتصرف
 في جانب المسند اولى لانهما بعد الاحتياج وما بعد الاحتياج يكون

اولى مما قبل الاحتياج وان كانا قبل الاحتياج صحيحين ايضا ليكون
 الابتداء بالكلام على وجه يصح (والحادى والعشرون) هل يصح
 الحمل بلا تقدير ولا تصرف في احد الجانبين (الجواب) نعم يصح
 على وجه الادعاء كرجل عدل وبين فائدة الادعاء بان الالفاظ لكمال
 وضوح دلالتها كانهما عين المعاني فتكون الالفاظ مساوية لهما لازادة
 ولا ناقصة (والثاني والعشرون) ان هذه القضية هل حالية او شرطية
 (الجواب) بعد بيان ان الجملة ما يتخلط فيها الى مفردين وان الشرطية
 بخلافها ان يقال انها حالية وببين ان المراد بالفرد ما هو
 بالقوة وان المراد ما هو بالقوة ما يمكن التعبير عنه بالفرد وههنا ان
 الطرفين وان كانا مركبين لكن يمكن التعبير عنهما بالفردين مثل
 هذا ذلك (والثالث والعشرون) ان هذه القضية من اى قسم من
 اقسام الجملة (الجواب) بعد بيان اقسام الجملة بانها اما شخصية
 او محصورة مسورة او مهملة او طبيعية وبعد بيان معانيها ان يقال
 شخصية في المشهور ومهملة في التحقق بناء على ان اسامى الكتب
 من اعلام الاجناس في التحقيق كاسام العلوم بناء على ان لحال
 الاعراض مدخلا في شخص الاعراض وليس تعدد الاعراض
 بتعدد الحمل كتعدد الجوهرى بتعدد الامكنة (والرابع والعشرون)
 هل يتألف العهدة كون هذه القضية مهملة لكون موضوعها كلية
 (الجواب) انه لا منافاة لان العهد قد يكون شخصا وقد يكون
 نوعيا وهما نوعى فلا منافاة بين النوعية والكلية (والخامس والعشرون)
 ان قوله في اللغة في قوله وهو في اللغة الجنس اطرف مستقر ام لغو
 (الجواب) انه نظرف مستقر حال من المبتدأ عند ان مالك وظرف لغو
 للنسبة بين المبتدأ والخبر عند الجمهور (والسادس والعشرون) ان هذا
 من باب التصديقات ام من الصورات (الجواب) انه تعريف لفظي
 وهو تعيين معنى اللفظ بلفظ اوضح في الدلالة عليه بالنسبة الى
 السامع والتعريف اللفظي من قبيل التصديقات عند السيد كالتيهيه
 ومن قبيل التصور عند السعد كسائر التعاريف (والسابع والعشرون)

ما حرر الشارح من بيان المعنى القوي (الجواب) بيان المناسبة بينه وبين الاصطلاح وبيان ان لفظ القصر ليس من المرجح بل من المتفولات والعلاقة بينهما العموم والخصوص (والثامن والعشرون) ان قوله (وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشي بطريق معهود هل هو من قبيل عطف المفرد على المفرد او من قبيل عطف الجملة التي لا محل لها من الاعراب على الجملة كذلك (الجواب) ان كونه من قبيل الاول ظاهرا ويحتمل ان يكون من قبيل الثاني بتقدير هوى وهو في الاصطلاح تخصيص الخ وبين معنى الواو بانه مطلق الجمع ويفصل بحال الجمع بانه اما في الذات او في الصفة او في الثبوت الاولين في عطف المفرد والثالث في عطف الجملة التي لا محل لها من الاعراب على الجملة كذلك ويفصل بان الجمع في الذات عند تعدد المسند فقط وفي الصفة عند تعدد المسند اليه وبين بان الواو ههنا على الاول جمع المعطوف والمعطوف عليه في الذات اي المبدأ وهو الضمير الراجع الى القصر فيكون من قبيل عطف شئين بحرف واحد على معمولي عاملين مختلفين وذلك جائز عند تقدم الجبرور كما ههنا وعلى الثاني في الثبوت (والثامن والعشرون) ان الجملتين لا محل لهما من الاعراب يدل كل منهما على ثبوت مضمون لهما في الواقع فيجتمعان في الثبوت يدون الواو فلا مائدة في تبيان الواو لجمعهما في الثبوت (الجواب) ان دلالتها على الاجتماع هما في الثبوت عقلية ودلالة الواو عليه لفظية فعطف ههنا لتأكيده العقلية باللفظية اولدفع توهم الاحزاب (والثلثون) ان التخصيص في قوله (تخصيص شيء بشي بطريق معهود) هل هو مضاف الى الفاعل او المفعول (الجواب) هو مضاف الى المفعول وفاعله الذي هو التكلم متروك نسبيا لعدم اعتبار النسبة الى الفاعل في وضع المصدر بل هو موضوع لنفس الحدث (والخامس والثلثون) ان المعرفة الذي هو القصر حال اللفظ العربي والتخصيص المذكور في تعريف صفة التكلم فيكون التعريف يعرف بالبيان (الجواب) ان التخصيص مصدر مبنى للمفعول لكونه مضافا

الى المفعول والتعبير هكذا لتخصيص شيء بشي آه فيكون صفة اللفظ العربي كالتقصير فلا يكون تعريفها بالبيان (والثاني والثلاثون) هل البناء داخل على المقصور ام المقصور عليه (الجواب) يحتمل كل منهما ههنا ثم يسئل اليهما الاصل فيجاب بان كلاهما اصل وحقيقة عند التفتان الى اما عند السيد فالاصل في البناء بعد كلمة التخصيص ان يكون داخل على المقصور عليه واذا دخل على المقصور يكون كلمة التخصيص مجازا عن معنى الامتياز ونصتياله واما عند السعد فهو على حقيقة ايضا وان البناء ليست صلة لهما بل هو باد السببية والالية (خاتمة) فاذا كان القصر حال الاسناد والتعلق كما قال المصنف فيما سبق (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بتغيير قصر) فكيف يكون القصر عرضا اذا بنا اللفظ العربي (الجواب) اذا كان القصر حال الاسناد والتعلق المشتمل عليهما اللفظ كان حال اللفظ المشتمل عليهما ايضا فان احوال الاسناد الخبري كانت احوالا للجملة المشتملة على ذلك الاسناد فان توكيد اسناد كلام الى المتكلم في ما ل قولك الكلام للمني للذكر يؤكد اسناده وكذا الكلام ههنا فان قصر المسند اليه على المسند في كلام الى المتكلم في ثبوت المسند اليه مثلا كما يكون حالهما كذلك يكون حال الكلام المركب منهما واسنادا واعلم ان الشيء الذي تقتضيه الحال في قولك اغاوى يدك اب وهو قصر المسند اليه على المسند او مجموع الكلام المشتمل عليه وهو كلي والاول ظاهر كلام المصنف حيث قال (فخام كل من التكبير والاطلاق آه) وقال ايضا (واما ذكره واماحذفه) والناسق تحقيق الشارح وان الحال وهو الامر الداعي للتكلم على وجه مخصوص هو تردد السامع في ثبوت هذه المسند اليه او غيره وعلى الاول معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال اشتماله عليه وعلى الثاني معناها مطابقة الجزئي للكل على عكس ما قاله المنطقيون ان الكل مطابق للجزئيات ومعنى مطابقة الجزئي للكل اشتمال الكل على الجزء لان الجزئي كل والكل جزء فالطابق على هذا ينتج كلام قصر فيه المسند اليه على المسند افرادا وهذا كلام كلي هو مقتضى الحال

والمطابق بالكسر جزئ من جزئيات هذا الكلام كلى وهو هذا
 المثال اى انما زيد كاتب مثلاً فقولهم ان مقتضى الحال هو التأكد
 والذكر والقصر ونحوها حيث قال في القناع الحالة مقتضية للذكر
 او الحذف آه تسامح من قبيل اطلاق المسبب اى مقتضى الحال على
 السبب اى التأكد ونحوه فان التوكيد مثلاً سبب لتحقيق الكلام
 المؤكدا الذى هو مقتضى الحال مثلاً واذا كان قولهم مبنياً على التسامح
 فلا يرد انه اذا كان مقتضى الحال هو التأكد ونحوه فلا يصح ترميز
 علم المعاني بانه علم يعرف به احوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ
 مقتضى الحال بناء على ان هذا الترميز يقتضى ان يكون سبب
 المطابقة معياراً للمطابق والمطابق فعلى تقدير يكون مقتضى الحال
 التأكد وغيره يلزم اتحاد سبب المطابقة مع المطابق بالفتح لان مقتضى
 الحال الكلام الكلى مثل كلام مؤكد وكلام قصر فيه افراداً مثلاً
 والاطلاق مقتضى الحال على احوال اللفظ العربى من التأكد والذكر
 والقصر تسامح من قبيل اطلاق المسبب على السبب هكذا ينبغي
 ان يفهم هذا المقام (تم الرسالة المنسوبة الى الاستاذ المحقق
 الاديب العربى بين العلماء والطلاب عز لطف اجدافندى
 * بسم الله الرحمن الرحيم *)

اعلم ان المتكلمين انكروا الوجود الذهني وحصروا الوجود في الخارج
 وجعلوا وجود الامور الاعتبارية في نفس الامر كالملازمة بين
 الطلوع ووجود النهار فانها ليست معدومة صرفاً كالملازمة بينه
 ووجود الليل ونافاً بين الحكماء والمتكلمين عبارة عن وجود مبدأ
 انتزاع العقل ايها في الخارج فان نور الموجود بعد الطلوع متبداً
 لانتزاع الملازمة بينه وبين وجود النهار ايئنه وبين وجود الليل
 وكذا الكلام في جميع الاعراض النسبية والكم التى انكروا وجودها
 في الخارج لكن لقائل ان يقول وما يقولون في قولهم امثال هذا العالم
 يمكن فانه قضية صادقة عندهم في نفس الامر فلا بد من تحقيق نسبة
 في الخارج اما بان يكون نفس تلك النسبة من الاعيان وهو باطل

لان جميع النسب من الامور الاعتبارية وفقاً واما بان يكون منتزعة
 من موجود خارجي عيني وليس كذلك اذ ليس شئ من طرفي
 تلك النسبة اعني الامثال ومعنى الامكان موجودان في الخارج لتنتزع
 هي منه ولا يصح انتزاعها مما اضيف اليه الموضوع اعني العالم
 الموجود والاصدق قول المشرك مثل الواجب موجود وهو باطل
 ولا يخلص لهم الابان يحملوا تلك القضية على السالبة وصدق
 السوالب بمجرد مطابقتها للنفي المحض ولا توقف على تحقق ذلك
 النفي في نفس الامر ووجوده المحقق ويجعلوا النسبة قولنا العالم
 متصورة منتزعة من امر موجود في الخارج وهو من يتصورها فعلى
 هذا كان نفس الامر عندهم اعم من الوجود الخارجى والنفي المحض
 والاول مدار صدق الموجبات والثاني مدار صدق السوالب اعني
 بالمدار ما يقاس اليه النسبة الذهنية فان تطابقاً بان تكونا سلباً متحصلاً
 او وجوداً كانت القضية صادقة والا كانت كاذبة (واقول والحق
 ان نفس الامر عندهم اعم من الوجود الخارجى المحقق ومن الوجود
 الخارجى الموهوم الذى توهم وجوده مركز في طبع البشر
 اذ لا يسعهم انكار صدق قولنا امثال هذا العالم متحقق في نفس
 الامر قالوا بان الوجود في نفس الامر عندهم مساو للوجود الخارجى
 المحقق باطل بل هم جعلوا الوجود الموهوم الذى توهمه مركز في طبع
 البشر بدل الوجود الذهني كما لا يخفى على ذى فطرة (واقول لنا على
 الحكماء في تعميم الوجود في نفس الامر من الوجود الذهني بحث قوى
 وهو ان نسبة السقوط الى الورقة الساقطة في ليله ظلمة متحققة
 في نفس الامر قطعاً فان كان الصحيح لوجودها في نفس الامر وجود
 طرفيها الذين تنتزع هي منهما في الخارج اعني الورقة والحركة
 الموجودتين القابلتين للاحساس فذلك بعينه مذهب المتكلمين
 المستغنيين عن الوجود الذهني وان كان الوجود الصحيح وجودها
 في ذهن من الاذهان فاما في ذهن من الاذهان الساقلة وهو باطل
 اذ لم ترسم في ذهن حيوان واما في ذهن من الاذهان العالية اعلى

وجه جزئي وهو باطل عندهم اذ الماديات والمتغيريات غير مرتسمة عندهم في المبادئ العالية على الوجه الجزئي واما على وجه كلي فحينئذ نقول ذلك الوجود اما وقت السقوط لاقبله فلزم حدوث علم المبادئ العالية وهو محال لاسيما في علم الواجب (واما ازلا وابتدا فلزم تحقق نسبة السقوط الحادث في الازل وذلك سفسطة وايضا ذلك الوجود هو بعينه هو وجودها العلم الازلي فلو وجودها الحادث الغير الازلي (فالخلق ما ذهب اليه المتكلمون من ان وجود تلك النسبة في نفس الامر عبارة عن وجود مبدأ انتزاعها في الخارج او توهم وجود النسبة المتزعة بعد السقوط مركز في طبع البشر ولا يخلص الابان بقال انهم لا يتكرون كون وجود امثال تلك النسبة في نفس الامر عبارة عن وجود مبدأ انتزاعها في الخارج ولكن يقولون ان مبدأ الانتزاع لا يكون موجودا خارجيا في جميع المواد بل يكون في بعضها موجودا ذهنيا كما في قولهم العتقاء يمكن وحيث انقسم مبدأ الانتزاع الى الموجود الخارجي والذهني فقد كان الوجود في نفس الامر اعم من الوجود الذهني فتحقق بثبوت الكلية وسائر المعقولات الثلاثة للانسان في نفس الامر عبارة عن وجود الانسان في الذهن اذ الكلية ونسبتها اليه كلاهما امران انتزعا عن امتزاجهما من الموجود الذهني لامن الموجود الخارجي اذ الكلية والنسبة في الخارج وهم لم يرتضوا كون الوجود الموهوم مصححا للوجود في نفس الامر لاسيما كان مبدأ الانتزاع موجودا في الخارج اوفي الذهن تحقيقا كما في قولهم زيد اعمى في الخارج فان العمى مفهوم عديم سببي وجموع الذات وذلك المفهوم معدوم في الخارج تحقيقا لان عدم الجزء يوجب عدم الكل ومعنى حله على زيد اتحاده في الوجود الخارجي الموهوم اذ وجود زيد تحقق ووجود الاعى موهوم ولا يتحدد تحقق مع الموهوم لكن بما يتوهم ان وجود مفهوم الاعى بعينه وجود زيد وهذا القدر كاف في صدق هذا الجمل لان ذلك الاتحاد الموهوم منتزع من زيد والعمى الموجودين ووجوده في نفس الامر ام عبارة عن

وجود مبدأ الانتزاع في الخارج واما عبارة عن وجوده الموهوم المنتزع على وجود مبدأ الانتزاع هكذا يجب ان يتحقق مذهبه فاضبط هذا نعم اقول بعون الله العزيز العلم لما حققنا مما ذكرنا ان جميع النسب منتزعة من طرفيها الموجودين في الخارج اوفي الذهن والموضوع فقط موجود في احدهما والحصول منتزع كالنسبة علمت ان معنى تحقق النسبة في نفس الامر تحقق مبدأ انتزاعها ووجوده الا على في احدهما بل افرض فارض وانتزاع واما في نفس النسب فعدومة صيرفة في ذاتها وان كانت موجودة في الاذهان بعد الانتزاع وبذلك يظهر انه فاع لزوم التسلسل المستحيل في اتصاف زيد بصفة مثلا فانه متصف بذلك الاتصاف وهكذا الى غير النهاية فان الاتصاف لبس له وجود خارج الاذهان بل الموجود خارج الاذهان هو الموصوف وحده او مع الصفة وينزع الاذهان هناك اتصافا ولبس له وجود في ذاته نعم هو موجود في الذهن بعد الانتزاع وكذا الاتصاف بالاتصاف وهكذا يسلسل بمعنى لا يقف عند حد لا بمعنى ان اى جملة اخذت من المجموع كان الباقي ازيد من المأخوذ لان الاذهان تجزى عن انتزاعها فيكون ما انتزعه منها البنية كما انتزع وهذا التسلسل بمعنى لا يقف عند حد غير محال لانهاى الموجود هناك في كل مرتبة هكذا اجابوا عنه لكن بشكل ذلك يعلم الواجب تعالى فلا يد من احد الامرين اما ان يجوز التسلسل في الموجودات الذهنية بان يمنع جريان برهان التطبيق فيها بناء على ان انتقال الزيادة الى الجانب اللاتنهاى المترتب عليها احد الجانبين اللذين ذكروهما في تقرير ذلك البرهان انما يتصور بالتطبيق بالفعل وبمجرد فرض التطبيق انما يستلزم تصور التطبيق لامكانه كما ذكره الشريف المحقق في حاشية التجرى ودفعنا في بعض رسائلنا بالجملة امكان التطبيق في السلسلتين اللتين لا يقبل اجزأوه الحركة ومحاذاة بعضها لبعض ممنوع وانما يسلم ذلك في الاجسام والحسيمات واما ان يقال انتزاع النسبة لقصور في العالم كما اذا شككتنا في قيام زيد انتزعا النسبة والاتحاد

واما تحقق النسبة في البديهيات فمنوع اذ لا يحتاج في ادراك ضياء الهواء الى انتزاع نسبة بينهما ولما كان الواجب تعالى عاليا لجميع الاشياء بحقائقها فليس في علمه تعالى نسبة منزعة غير موجودة في ذاتها وكذا الكلام في الوجود وغيره من جميع المفاهيم الاعتبارية الانتزاعية لكن ذلك يشكل بما اذا كان المحمول ايضا امرًا انتزاعيا ضرورة ان قولنا العنقاء ممكن معلوم له تعالى وان صرنا الى ما ذهب اليه المحقق الدواني من كون علمه تعالى بسيطا اجاليا السهل الامر لكن فيه ما فيه على ما ذهب اليه المتكلمون كما فصلنا الامر في تلك الرسالة للفاضل الكليني (*)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان كل ممكن واجبا كان او ممكنا خلاصه ما هيته متحققة في نفس الامر ازلية غير محتاجة في ذاتها الى في ثبوت ما هيته وثبوت اجزاء ما هيته كالجنس والفصل وثبوت لوازم ما هيته الى جعل جعل يجعل هذه الاشياء ثابتة له وهو المراد بقولهم الماهيات بمحاولة كما ذهب اليه المشايخ من الحكماء وهذه الماهية متحققة بذاتها في العلم الازلي وما المستعانت فليس لهما ما هيته في نفس الامر فلا يتحقق في العلوم بذاتها وما هيته انما اذ ليس لهما ما هيته حتى يتحقق في العلوم ولذا قالوا المستعانت انما تحصل في الازهان على سبيل التمثيل والتشبيه بالممكن فشرىك الباري تعالى لا يحصل في علم بذاته وما هيته لا في علم حادث ولا في علم ازل لعدم ذاته والحصول بذاته فرع حصول ذاته (فان قلت) ذاته تعالى متحقق بذاته في علمه تعالى وان لم يحصل في علمه ولا شك ان شريكه الجامع لجميع ما فيه من الذات والصفات فاما ان لا يكون ذاته موجودا في علمه تعالى ايضا بذاته واما ان يتحقق الشريك بذاته في علمه تعالى ايضا (قلت) هذا انما افاد حصوله في العلم بطريق التشبيه نعم في اذهاننا مفهوم كل صديق عليه تعالى في نفس الامر وعلى الشريك بحسب فرض العقل بمعنى انه لو وجد بل لو امكن لكان صادقا عليه ايضا بحسب نفس الامر لكن ذلك لا يوجب حصول الشريك في العلم الازلي بذاته ومن ههنا علمت ما قاله الجلال

الدواني في حاشية التجريد والمنطق من ان جميع المفاهيم التصورية متساوية الاقدام في انها موجودة في نفس الامر فان مراده بالمفاهيم التصورية اى الحاصل بذواتها وما هيته في الذهن لا في الخارج بمحصل في الازهان ولو على سبيل التشبيه والتمثيل ومن ههنا يتكشف كثير من المعضلات نعم الحصول في تعريف العلم اعم من الحصول بذاته ومن الحصول بطريق التشبيه والتمثيل وهو بحث آخر (*) بسم الله الرحمن الرحيم

وفي التغليب يكون الاستعارة المصروفة ثم يراد المسمى مطلقا مثلا ابو بن شبه الام الاب في كونهما مريرا فاستعارة الاب للام ويراد بالاب الام فيثني لكونهما فردان من الاب فلما شرط ان الحاجب كونهما داخلين في تحت جنس واحد وتحت حقيقة واحدة احتاج الى الجواز ثانيا ثم يراد بعد الاستعارة المسمى بالاب فحينئذ يكون الجواز في مرتبتين وان لم يشترط دخولهما تحت مفهوم واحد حقيقة واحدة فتمتد بصح التغليب بالاستعارة فقط فلا حاجة الى المفهوم الذي يشملهما وكذلك قرين شبه الشمس للقمر في كونهما منيرا ثم استعارة القمر ثم اريد بالقمر مسمى بالقمر وعندي الجواز في باب التغليب مجاز مرسل في مرتبة واحدة بطريق ذكر الخاص واردة العام مثلا ذكر الاب فاريد به مطلق المنبر المرنى وكذلك ذكر القمر فاريد به مطلق فان قيل فعلى هذا التقدير يدخل في الاب سائر المراتب كالجد والجدة ونحوهما في القرابة وفي القمر سائر الثمرات كالزهرة فكيف يكون المراد الاثنين قلت القرينة الخارجية تخصص وتعين فيهما ويخصص في بعض المواد صرف الكلام الى الكمال والى القرب نسبيا (رسالة تغليب الكليني) (*) بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الخلاف بين الحكماء والمتكلمين في ان هذا العالم قديم او حادث والقول بالقديم لا يسهه الشريعة المصطفوية بوجه لكن لقائل ان يقول هناك احتمال آخر جامع بين الحكمة والشريعة وهوان يكون نوع العالم قديما وكل شخص من افراد العالم حادثا يهدم ويقع بدله آخر فلا يلزم ما هرب عنه الحكماء من تعطيل الواجب القياض

المطلق في الازل ولا يلزم خلاف الشريعة فانها انما دلت على ان هذه السموات والارض وما فيها حادثه فانية بعد زمان بالكلية فاجوبه قول المحقق الدواني ان القول بالقدم لا يسهل الشريعة بوجه (قلت) وجهه اهل العوالم الغير المتناهية من علمنا هذا الازل اما محذور في وقت من الاوقات بالحشر الجسماني او لا فعلى الثاني يلزم انكار حشر الجسماني وهو باطل شرعا وعلى الاول يلزم جنات غير متناهية اسكن فيها اهل تلك العوالم وكذا يلزم جهنم غير متناهية بالمدد على ان مجرد اجتماع المحضرين في زمان واحد يستلزم وجود الاجسام الغير المتناهية دفعة ولما استحال التداخل بين الخبرات بالذات يلزم وجود ابعاد غير متناهية مشغول الاجسام كما ذهب الي جوازه حكماء الهند لكنه قطعي البطلان بالبرهين القطعية كما بسطت في الكتب الكلامية والحكمية فالقول بقدم العالم سواء بالشخص او بالنوع لا يمكن ان يجتمع مع الشريعة نعم جمع الامام حجة الاسلام بين القول بقدم شخص العالم وبين الشريعة حيث قال يجوز ان يكون من الاوضاع الفلكية وضع غريب لم يسبق مثله ولا يتأتى مثله ويقضى تبدل الاجسام من الوجود الابداعي الذي هو النظم المتعارف الى نمط آخر مما يتعارف فيكون هذا الوضع الغريب منتهى النمط الابداعي ومبدأ النمط الآخر بحيث لا يتأتى مثله لتبدل الاجسام الى النمط الاول والى النمط الثالث فليس مع الحكماء دليل قاطع على نفي حشر الاجسام بناء على مذهبهم فوجب الايمان بما اخبره الخبر الصادق تمت الرسالة للفاضل الكليني

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

اعلم ان قولهم التصورات لا يتحمل عدم المطابقة بخلاف التصديقات كلام حتى مما فهمه من اورد عليه ان المراد بالمطابقة ان كان المطابقة مع المأخذ فلا نسلم ان التصوات لا يتحمل عدمها اذ قد يؤخذ من شيخ انساني صورة فرسية وان كان المطابقة مع ماله تلك الصورة فلا نسلم ان التصديقات تحتلها اذ الكواذب كلها تطابق في صورها ضرورة

ان صورة الوقوع او اللا وقوع تطابق الوقوع واللا وقوع وذلك لان المراد بالمطابقة مع ما في نفس الامر بان يكون في نفس الامر شيء يطابق الصورة والتصورات لا يتحمل عدم المطابقة مع ما في نفس الامر اذ كل متصور فهو موجود في نفس الامر ضرورة اتصافها بعفهوم وجودي وافله المفهوم منه فهو موجود فيها اذ الموصوف بالوجودي موجود في ظرف الاتصاف على ما يشهد به بحث الوجود الذهني واما التصديقات فليس اكوابها تحقق في نفس الامر قطعا بل ليس الا هو المصدق بها والدليل المنتهض في التصورات لا يحال له فيها كما لا يخفى واعلم انك تقول المعاني الجزئية لا تقع محكوما عليها ايضا كافي المصدق به فالدليل لا يجري في تصوراتها على انه لا يد من ارتسام الكواذب في المبادئ العالية لانه الحزنة الحافظة للصورة العقلية بالفعل التي يمكن من احضارها بدون كسب جديد على حسب القواعد الحكمية كلها فلها ايضا تحقق في نفس الامر فان لاح سلك هذا فاعرف ان المعاني الجزئية وان لم تقع محكوما عليها لكنها تقع وصلة للطرفين في القضية الصادقة فيكون موجودا في نفس الامر في ضمنها مثلا الابداء المخصوص الذي هو واسطة بين السير والبصرة له مطابقة مع ما في نفس الامر وان لم يكن زيد سائرا من البصرة فان ذلك لا يتشدد متحقق في نفس الامر في ضمنى سلب السير من البصرة حتى زيد فلكل معنى رابطي تحقق في نفس الامر اما في ضمنى السلب او في الايجاب اذ لا يتخلص عن احدهما في نفس الامر بخلاف المصدق به بالكاذب واما ارتسام الكواذب في المبادئ العالية فلا يقتضى تحققها في نفس الامر لانها ليست صورة ادراكية لتلك المبادئ بل مخزونة فيها على نحو ما تحزن الصور الحسية في الخيال والمعاني الجزئية في الحافظة مع ان الخيال والحافظة ليسا بمدركين فشان المبادئ العالية مع الكواذب الحفظ فقط ومع الصادق الحفظ والادراك والفرق بينهما ما اشترى كهما في الارتسام

ان المبادى لا يمكن لها التصديق بالكواذب لبرائتها عن النقص
فهى ليست عاقلة لها والاتسام في غير العاقل لا يقتضى الادراك
بخلاف الصواب حيث يتحقق هناك مقتضى الادراك وهو التجرد
مع ارتفاع الموانع والموجود في نفس الامر مرسم فيها على
وجه الادراك لاعلى وحدها حفظ ولعله يحتاج لطيف قريحة انتهى
(تمت الرسالة للمحقق الدواني)

(هذه الرسالة في تحقيق معنى التقسيم والمقسم للفاضل الكلبى)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قال بعضهم ان المراد من المقسم كل فرد منه فاللام الداخلة عليه
الاستغراق فقولنا الكلمة اما اسم او فعل او حرف بمعنى ان كل فرد
منها اما كذا وكذا وقال بعضهم ان المراد الماهية الكلية للمقسم
لانها المنقسمة اذا انقسمت من العوارض الذهنية للمقسم الكلى
ان كان من انقسام الكلى الى الجزئيات ومن العوارض الخارجية
لمجموع الافراد الخارجية المنقسمة ان كان انقسام الكل الى الاجزاء
وليس كل فرد منقسما ونحن نقول ان كان المحمول على المقسم مفهوم
الانقسام فالمراد من المقسم اما الماهية الكلية واما مجموع الافراد فعلى
الاول يكون من تقسيم الكلى الى الجزئيات وعلى الثاني يكون من
تقسيم الكل الى الاجزاء كما في قولنا الكلمة منقسمة الى اقسام ثلاثة
فالمراد اما مفهوم الكلمة واما مجموع افرادها من حيث المجموع
وان لم يكن المحمول على المقسم مفهوم الانقسام بل كان المحمول
نفس الاقسام باداة التزديد كما في المثال الاول فحينئذ يمكن ان يحمل
المقسم على معنى كل فرد منه كما يمكن ان يحمل على مفهوم المقسم
وعلى مجموع الافراد فعنى قولنا الكلمة اما اسم او فعل او حرف
ان الكلمة احد الاقسام الثلاثة ولا يخفى ان الحكم يصدق على كل فرد
كما يصدق على الماهية الكلية وعلى مجموع الافراد (فان قلت) معنى
كونها احد الاقسام معنى التزديد لا معنى التقسيم ومعنى التزديد غير معنى

التقسيم اذ التزديد قد يتخلو عن الانقسام كما في قولنا العدد اما زوج
واما فرد وهذا الشرح عاجز او شجر فالتزديد فيها وان صح لكن
التقسيم غير صحيح (قلت) لاشبهة في ان التقسيمات فيها معنى التزديد
لما فادما اداة الانفصال وهو مطلق التزديد لكنه قد يقتصر بالانقسام
الذى هو تميز المقسم وتحققه في ضمن كل قسم فالمراد من التزديد
في مواضع التقسيم هو التزديد المقارن للانقسام ولعائل ان يقول
اذا حمل المقسم على الماهية والمفهوم فيحمل عليه كل قسم ولو حلا
صوريا اما بمعنى اتحادهما ماهية ومفهوما حتى يكون اللفظ الدال
على المقسم مرادفا للفظ دال على القسم وهو باطل لان المقسم اسم
والقسم اخص فنسبة العموم والخصوص بينهما دليل مغايرتهما
مفهوما اذ النسب تعتبر بين المفهومين واما معنى اتحادهما في الوجود
الخارجي المحقق او الموهوم كما هو معنى الحمل وهو باطل ايضا والا
لصدق الاخص على نفس الاعم فيكون الاعم من جملة افرادها فاما
ان يكون الاخص اسم من الاعم واما ان يكون مساويا له والكل باطل
نعم يصدق الاخص على بعض افراد الاعم لاعلى نفس الاعم الا يرى
ان الاسم يصدق على بعض افراد الكلمة ولا يصدق على مفهوم
الكلمة للقطع بان مفهومها معنى معقول لا مملووظ وكل ما يصدق عليه
الاسم فهو مملووظ لا معقول (والجواب تختار الشئ الثاني) (ونقول)
ان اردت ان القسم لا يتقدم مع ماهية المقسم المجردة في الوجود الخارجي
فليس لكن المراد من المقسم الماهية المطلقة او المخلوطة لا الماهية
المجردة في مثل المثال المتقدم وان اردت انه لا يتقدم الماهية المطلقة
او المخلوطة فمنه فان ماهية الاسم وماهية الكلمة تحملا على فرد
الاسم قطعا فكل من الماهيتين متحدة مع الاخرى في الوجود الخارجي
فكما ان الاعم يحمل على الطبايع النوعية كذلك كل من الطبايع
النوعية يحمل على ذلك الاعم لان الاتحاد في الوجود من الطرفين

ولأنه ان الماهية المطلقة او المخلوطة للكلمة ليست بلفظ
كيف والتحقيق ان الكلي موجود في الخارج بوجود اشخاصه
لا يوجد آخر هذا بعد تسليم ان المحمول على المقسم كل قسم مع ان
ذلك انما يسلم اذا كان التزديد في موضع التقسيم هو التزديد الشرطي
والظاهر ان التزديد الجملي بان يحصل ولا مفهوم مردد بين المفهومات
ويكون اداة التزديد جزء منه ثم يحمل ذلك المفهوم المردد على المقسم
كما ان حرف السلب جزء من احد طرفي المعدولة فعلى هذا يكون
القضية جلية مرددة للمحمول لا شرطية منفصلة عند من جعل
التقسيم من باب التصديقات او شبهة بالجملة المرددة للمحمول عند
من جعله من باب التصورات بل نقول لا يصح حل التزديد الواقع
في مواضع التقسيم على التزديد الشرطي اذ التزديد في تلك المواضع
للا تفصال الحقيقي لانتاج الجمع لبطان حصر التقسيمات بعدم
الحاصرية ولان الخلو لبطان التقسيمات تصادق الاقسام فلو حل
التزديد على الشرطي كذب ان كون ماهية الكلمة اكما بجماع في نفس
الامر لكونها فعلا او حرفا وكذا اذا حل المقسم على معنى مجموع
الافراد اذ كون بعضها اجتماعا يكون بعضها الآخر فعلا او حرفا
فلا يصدق منع الجمع والا تفصال الحقيقي بخلاف ما اذا حل على
التزديد الجملي فان التزديد حيث يد بين انفس المفهومات لا بين نسبها
الى اشياء اولى شيء واحد وعدم امكان اجتماع تلك المفهومات
على فرد واحد كذا في التزديد بينهما بخلاف التزديد بين القسم
نعم يصح حل التزديد المذكور على الشرطي على تقدير ان يراد من
المقسم كل فرد منه لا الماهية ولا مجموع الافراد والحاصل ان حل
المقسم على معنى كل فرد فالتزديد اما جملي او شرطي وان حل على
معنى الماهية او مجموع الافراد فهو جملي لا غير (واعلم ان التزديد
في مواضع التقسيم عرفت ان المراد به المقارن للانقسام ويمكن ان يراد
منه معنى الانقسام حيث يجب ان يحمل المقسم على الماهية او على

مجموع الافراد ومن ههنا تبين ان التقسيم يفارق المنفصلة الشرطية
الجملية المرددة للمحمول في ان المراد منهما مطلق التزديد والمراد من
التقسيم التزديد المقارن للانقسام ونفس الانقسام فالتزديد والحصر
معنى لازمي (تمت الرسالة للفاضل الكلبوي)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

هذه رسالة في تحقيق علم الله تعالى المتعلق بالاشياء للفاضل الكلبوي
(اعلم انه لا يجوز ان يكون علم الله تعالى بالاشياء بانتراع صور منها
والا لكان هناك تلك الاشياء موجودة قبل تعلق العلم بها فيلزم اما
صدور تلك الاشياء عنه تعالى بلا علم بها وهو محال واما تقدم تعلق
العلم بها على نفسه وهو ايضا محال واما ان لا يصدر تلك الاشياء
عن الواجب تعالى فيلزم تعدد الواجب بالذات وهو محال قطعا فقد
ثبت ان ليس قبل مرتبة تعلق علمه تعالى بشيء من الاشياء موجود
في نفس الامر غير ذاته تعالى وما يتوهمه جهه والمعتزلة من نبوت
المعدومات الممكنة في الخارج وانه غير الوجود الخارج في تلك
المعدومات ازالة الثبوت في نفس الامر باطل اذ جميع الاشياء الثابتة
في نفس الامر موجودة بخلاف انحاء الوجود معلول فليس علمه تعالى
بالاشياء مشروطا بحضورها عنده لان الحضور عنده تعالى نسبة
بينه تعالى وبين الحاضر والنسبة متأخرة عن المنسبين فيكون
المشروط بتلك النسبة متأخرا عنهما بمرتبتين فيلزم تقدم الاشياء
المعلومة على تعلق علمه تعالى بها وقد سبق بطلانه بل علمه تعالى
يستلزم حضور المعلومات عنده تعالى على ان يكون الحضور لازما
متأخرا لا متقدما كالوقوفه عليه فعلمه تعالى عبارة عن اقتضاء
الذات الصورا الادراكية لكل شيء تصور ولو من مخترعات الاوهام
كاتباب اغوال وبحر من زيق (ثم اختلف الحكماء وذهب افلاطون
الى ان تلك الصورا الادراكية قائمة بذواتها ولذا حكم بان كل كالي مجرد
عن جميع العوارض والمشخصات موجود في الخارج في عالم من
العوالم وتلك الصورا الادراكية القائمة بذواتها هي السمات بالمثل

الافلاطونية وذهب جمهور الحكماء الى ان صور سلسلة الممكنات
مرتبعة في العقل الفعال الاله المالم يمكن لصور العقل تقدم زمانى على
وجودها الخارجى لم يحتجوا الى محل ترتسم فيه صورها بل جعلوها
بوجودها الخارجى صوراً عليّة حاضرة عنده تعالى بذواتها ولاجل
ما حققنا قال الامام الرازى جميع ما تنصوره فله وجود غائب عنا اما
قائمة بذواتها كما يقوله افلاطون واما مرتبعة في العقل الذى صدر
الفلك منه ان لا يصح ارتسامها في العقل العاشر الذى هو العقل
الفعال عندهم لانه متأخر عن اكثرها ومع فلك الناس ومحل الارتسام
يجب تقدمه على الصور المرتسمة ولو بالذات وما حققنا يعلم وجه
ما ذكر المحققون من ان جميع المفهومات التصورية حتى التقيضان
التصويريان المتجهتان معا في الذهن موجود في نفس الامر اي يتصف
في نفس الامر بمفهومات وجودية واقلها انها معلومة ومفهومة
ويستحيل ان تصاف الشئ بشئ في ظرف بدون وجود الموصوف
في ذلك الظرف وان لم يستحيل ذلك الاتصاف بدون الصفة فيه كافي
اتصاف زيد بالعمى المعدوم في الخارج اتصافا خارجيا ويظهر
من كلام الشيخ الرئيس ان جميع الصور الادراكية مرتبعة في ذات
الواجب ولا يتخفى انه يستلزم زيادة صفة العلم الذي هو الصورة على
الذات وقد انكروه واستحالوه ولذا احتجوا الى جعل تلك الصورة
قائمة بذواتها او مرتبعة في العقل لانه لا يستحيل في زيادة الصفات
على ذوات العقول هذا حال علم الواجب تعالى واما حال علم الخلق
فبحصول صورة مأخوذة من الصور الادراكية ~~كبيرة~~ ان كان علما فليما
سابقا على وجود المعلوم كعلمنا بصورة السرير قبل وجوده في الخارج
وبحصول صورة مأخوذة من الموجود الخارجى ان كان انفعاليا كعلمنا
بالسرير بعد وجوده في الخارج هذا معنى العلم بحصول صورة مأخوذة
من الصورة الادراكية او من الموجود الخارجى ان كان علمنا حصولا
واما اذا كان حضوريا كافي علم النفس بذاتها وصفاتها فهو بحضور
المعلوم بذاته عند المدرك ان النفس لا تحتاج في ادراك ذاتها الى صورة

اخرى غير ذاتها بل يعلمها بحضورها عند ذاتها وكذلك في علمها
بصفاتها وقال المحقق الطوسي ان العقل الاشياء بصورها والصور
بذواتها اذ ليس علمنا بتلك الصور بصورها والاتصاف الصور فعلمنا
بالاشياء الخارجية ولو بواسطة الحواس الظاهرة حصولا وبصورها
حضوريا (ولما قلنا ان يقول الحضور عند العالم امان يشترط في علمنا
الحضورية اولا والثاني محال للقطع باستحالة العلم بدون الحضور
والحصول والاول بعينه هو الوجود الذهني (وقد تقرر عندهم
الاشياء في الخارج اعيان وفي الازهان صور فافرق اذن بين العلم
الحصول والحضور في ان كلامهما بصورة مأخوذة من المعلوم
(والجواب) انا نختار ان مطلق الحضور عند المدرك وجود ذهني
لكن وجود الماهيات في الازهان على قسمين قسم يجعل الماهية
فردين فرد حاصل في الخارج او في محل ارتسامه وفرد حاصل
في الذهن قائمة بالفردان متخالفان بالشخص الخارجى والذهني
وان كان ما هيتهما واحدة في التحقيق وقسم لا يجعل
الماهية المعلومة فردين يقوم احدهما بذاته او بشئ آخر في الخارج
والآخر بالذهن بل الماهية الواحدة تكون متصفة بالوجودين فهي
باعتبار الوجود الخارجى معلوم وباعتبار الوجود الذهني اعنى
الحضور وعند المدرك علم فاقسم الاول في العلم الحصول والقسم
الثاني في العلم الحضورى فقديان من هذا التحقيق ان علم الواجب
تعالى بذاته ويجمع الاشياء متأخر الذات عن ذاته تعالى لانه مقتضى
والموجب لكن لما كان علمه تعالى باعتبار كونه حاضرا باكان علمه عين
ذاته عندهم غايته ان ذاته تعالى باعتبار كونه علما متقدم عليه بالذات
باعتبار كونه علما وان علمه تعالى بالكل حضوري علم كونه بصورة
قائمة بذاته مأخوذة من الاشياء وانه علم فعلى سابق على وجود ذات
الاشياء في الخارج لا يتفاعل ذاته بقبول صورة مأخوذة من شئ
موجود قبل تعلق علمه تعالى كافي علمنا الانفسانية الحضورية
ولا يتفاعل ذاته بقبول نسبة الاطلاع وحضور المعلوم عنده بافاضة

من الغير وتأثرته كما في علومنا الانفعالية الحضورية فان علم النفس بذاتها وصفاتها بافاضة المبدأ القياض ايضا وبما عرفت من ان الوجود الذهني بمعنى لامطلق الحضور عند المدرك سواء كان الشيء المعلوم حاضرا بصورة مأخوذة منه قائمة بالمدرك او بالآلة او حاضرا عنده بذاته لا تفك عن مطلق العلم حصوليا كان او حضوريا اندفع عن الحكماء ما اورده المحقق الدواني عليهم بانهم صرحوا بان إيجاد العقول بالاختيار بالمعنى الاعم وانه تعالى موجب في العلم بالاشياء فليزمن ان يكون الواجب تعالى موجبا في العقول ونختارها فيها بناء على ان المعلوم بالعلم الحضورى فهو معلوم عندهم باعتبار وجوده الخارجى من غير احتياج الى وجود ذهنى والالكان العلم حصوليا لكون الاشياء في الخارج اعيانا وفي الازدهان صورا فاذا كان للعلوم وجود ذهنى يكون حاصل بصورته والحاصل بصورة معلوم بالعلم الحصول الحضورى مع انهم مصرحون بان علمه تعالى تلك العقول حضورى (اقول) نختار انهما معلومة بصورها التي هي الصور الخارجية لا صور قائمة بالمدرك او بالآلة فلها وجودا باعتبار وجودها العلمى واجب الصدور عنه تعالى وباعتبار وجودها الخارجى صادرة عنه تعالى بمحض الوجود وبهذا يتدفع ايضا انهم جعلوا علم الواجب فعليا لانفعاليا وفسروا الفعلى بما يكون سببا للوجود الخارجى كصورنا السرير لاجل البناء والانفعال بما يكون مستقادا من الموجود الخارجى كصورنا السرير الذى يجى قبل تصورنا اياه تصورا جزئيا بالاحساس وكل من الفعلى والانفعالى ينقسم الى الحضورى والحضورى وبين كل من الحصول والحضورى وبين كل من الفعلى والانفعالى عموم من وجه وبالجملة اذا اتى الوجود الذهني في العلم الحضورى يلزم كون الشيء سببا لنفسه (وما يقدمنا ان حضور الصورة عنده تعالى لازم متأخر لعم الواجب لاموقوف عليه متقدم اندفع ما اورده ذلك المحقق ايضا عليهم ان ارتسام صور سلسلة الممكنات في العقل الفعال بعقل يتجوز الواجب في علمه الى واحد من مخلوقاته وهو باطل ضرورة لانه لا يرد لو كان الواجب

تعالى تلك الصور الادراكية بواسطة حضورها عنده تعالى وقد تقدم انه محال لما عرفت ان الحضور نسبة متأخرة عن طرفي العالم والمعلوم فلوا شترط علم الواجب به يلزم تقدم الشيء المعلوم على علمه ويلزم احد المقاسد فليس ارتسامها لاجل ان علم الواجب يتوقف عليه بل لاجل ان ذات الواجب تعالى لما اقتضى الصور الادراكية التي تستحيل قيامها بذاتها وانها وان ذهب اليه افلاطون فلا يدلها من محل ولما استحال حلولها في ذات الواجب عندهم حلت في العقول فتلك الصور التي هي عين حقايق الاشياء في التحقيق علوم الواجب تعالى ومعلوماته في مرتبة اقتضاء الذات بماها لا في مرتبة الارتسام والحضور فلا يقال حضرت عند الواجب فعلها الواجب تعالى فارتسمت في العقل النعال و حضرت عنده تعالى فلا يلزم احتياج الواجب تعالى في علمه الى احدهم من مخلوقاته بل غاية الامر يلزم احتياج بعض المعلومات الى بعض في ثبوتها وتحققها في نفس الامر وذلك النقضان في ذات ذلك المعلوم كما ان احتياج الاعراض التي خلقها الواجب تعالى في محل في الخارج لا يجعل الواجب محتاجا في خلقه لمخلوقاته الذي هو المحل وانما هو نقصان في العوارض فكذلك الامور ههنا بلا فرق والتدفع ايضا ما يورد عليهم من ان سلسلة الممكنات لما كانت معلومة له تعالى برتسام صورها في العقل الفعال الذي هو بالنسبة الى الواجب بمثابة القول بالنسبة البناء في انها يرسم فيها ما يستحيل ارتسامه في النفس كالماتيات فلم يكن علم الواجب تعالى تلك التسلسلة حضوريا لا حصوليا وذلك الاشفاق لما عرفت ان اخذ الصورة القائمة بالمدرك او بالآلة من الشيء لا بد منه في العلم الحصول ولا يتصور ذلك الاخذ فيما كان العلم والارتسام متقدما على الشيء المعلوم وانما يتصور فيما تأخر العلم عن الشيء المعلوم وقد عرفت ان الامر في علم الواجب تعالى بالاشياء بالعكس كما لا يخفى وما ذكرنا يظهر ان تعرض الشيخ الرئيس بصور سلسلة الممكنات في تحقيق علم

الواجب تعالى بها ليس لأجل أنه ذهب الى كون علمه تعالى بها
حصوليا كما توهموا فاعلم هذا المقام تحت الرسالة

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(*) هذه الرسالة للكتبوى في تحقيق علم الله تعالى بالمعدومات (*)
تحذرك بأمن احاط بكل شيء علما * وفاض من قبوضاته الجليلة على
القلوب السليمة فهما * ونصلى على نبيك التيه المترف في طبقات
اسرار المكسوت الهام * وعلى آله واصحابه المقربين من نوره
الساطع سهاما * فهذه فريدة ثمينة لاذن كريمة ولعمة نورانية
تمحي ظلمات الخيرة عن قلوب هيم في علم الله تعالى بالمعدومات
وعلى مذهب المتكلمين النافين للوجود الذهني والثبوت المعدومات
الممكنة وتفرها في ذواتها وفي دفع الاشكال المتوجه على برهان
التطبيق بغير بانه في معدومات الله على مذهب المتكلمين (فقول)
وبالله التوفيق (اعلم ان الحكماء شرطوا في بطلان التسلسل امرين
احدهما الترتيب بين احواد السلسلة ليتمكن للعقل التطبيق اذا انتظام
في الامور الغير المرتبة وثانيهما اجتماع احوادها في الوجود ولا تنفاه
الشرط الاول جوزوا وجود النفس الناطقة الغير المتناهية ولا تنفاه
الشرط الثاني جوزوا وقوع التسلسل في المعدات (وابطل المتكلمون
اشتراطه بالشرط الثاني باجراء برهان التضاد في المرتبة الغير
المجمعة في الوجود اذ بعد ترتيب الاحاد ثبت العلية والمعلولية
التضادتين بينهما بل جريان برهان التضاد لا يتوقف على الترتيب
الذاتي بين الاحاد بل بكيفية الترتيب الزماني فتحقق بينهما السابقة
والمسوقية للتضادتين ايضا وابطلوا باجراء برهان التطبيق كما
فصل في محله قال المحقق الدواني فان كان يجوزهم التسلسل في
الامور المتعاقبة لعدم جريان الدليل بناء على امتناع التطبيق فقد
ظهر فسادهم وان كان ذلك لان السلسلة الغير المتناهية غير موجودة
هناك فالدليل وان كان جاريا لكن المدي غير مختلف لان غير المتناهية
غير موجودة هناك وليس المدعى الامتناع السلسلة الموجودة الغير

المتناهية ولما لم يجتمع الاحاد لا يكون السلسلة الغير المتناهية موجودة
فبرد عليه ان مقتضى الدليل عدم جواز وجودها اصلا لاعلى سبيل
الاجتماع ولا على سبيل التعاقب والسلسلة الغير المتناهية المفروضة
ههنا وان لم تكن موجودة مجمعة فهي موجودة متعاقبة فان جميع
الحوادث موجودة في جميع الازمنة بمعنى ان كل واحد من احوادها
موجود في جزء من تلك الازمنة والوجود اعم من ان يكون في الآن
او في الزمان والوجود في الزمان اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع
او على سبيل التعاقب بل للوجود عند الفلاسفة فرد آخر ينسبون الى
الدهر فانهم يقولون ان المادى العالمة موجودة في الدهر والدهر
وعاء الزمان فالوجود في الزمان على سبيل التعاقب نحو من الوجود
الخارجي فاخرجه من الوجود الخارجي تحكما انتهى (اقول)
اذا استأجرت قصارا لقصر مائة ضربة وكل ضربة يدرهم بقصر
يحكم عليك بمائة درهم مع ان كل ضربة غير موجودة مع الاخرى
فلو لم يكن الوجود الخارجي اعم مما هو على سبيل التعاقب لما وجد هناك
مائة ضربة ولما حكم عليك بمائة درهم فعلى هذا يكون حكمهم
بكون الحركة بمعنى القطع معدومة في الخارج بمعنى سلب وجودها
مع وصف الاستعداد لا مطلقا وذلك يندفع التناقض بين حكمهم
بوجود الزمان في الخارج وبين حكمهم سلب الوجود الخارجي عن
الحركة بمعنى القطع المنطبقة على الزمان نعم الحركة بمعنى التوسط
موجودة عندهم لكنها انما ينطبق على الآن لاعلى الزمان (وايضا
قد ابطل المتكلمون اشتراطه بالشرط الاول بان التطبيق الاجالى
ان كنى في الجزئيات فالبرهان جار في غير المرتبة بان يقال اما ان يكون
بإزاء كل واحد من احواد تلك السلسلة واحد من احواد هذه السلسلة
اولا فعلى الاول يلزم مساواة الجزء للكل وعلى الثاني يلزم انتهائ
السلسلتين كما في المرتبة وان لم يكف فلا يلزم البرهان في المرتبة ايضا
اذ لا يمكن للعقل ان يلاحظ كل واحد من تلك الاحاد تفصيلا
(واشار المحقق الدواني الى امكان بيان اشتراطه بدليل آخر غير ما

ذكروه وهو انه لو لم يكن بين الاحاد ترتيب لم يظهر اتصال الزيادة
الى طرف اللانهاية بل ربما كان في الاوساط ثم ذكر كلاما يحويه
بان وجود الامور الغير المتناهية يستلزم الترتيب بين المجموعات اذ كلما
اسقط منها واحد بقي هناك مجموع فمجموع هو جزء من المجموع
الذي قبله ووجود الكل يتوقف على وجود الجزء فيتحقق بين تلك
المجموعات ترتيب وان لم يكن بين الاحاد ترتيب وحيد تجري التطبيق
في تلك المجموعات وينتهي الى مجموع لا يجمع بعده وهو الاثنان فكما
ينتهي المجموعات ينتهي الاحاد (اقول) وكذلك يجري فيه برهان
التضائف فان المجموع الاول بعد اسقاط الواحد ازيد الاجزاء
فلا بد من انقص الاجزاء والا لزم تحقق احد المتضائف بدون الآخر
(وقد جرى مثله بعض المحققين في اجزاء الجسم الطبيعي القابل
للتقسيمات غير متناهية عند الحكماء اذ انقرض هذا (فقول) لما بطل
المتكلمون اشتراطه بهذين الشرطين واجروا برهان التطبيق وغيره
من البراهين في بطلان مطلق الامور الغير المتناهية بمحنة الوجود
متعاقبة مغتربة الاحاد ذاتا او زمانا ولم يكن توجه عليهم جريان
برهان التطبيق وغيره في معلومات الله تعالى فاما ان يبطل تلك
البراهين فلا يبي التوفيق بهائي سائر محار بها واما ان تكون معلوماته
تعالى متناهية وهو محال عند اهل السنة (واجاب عنه المحقق
الدواني بان البرهان المذكور ان جرى فيها بحسب وجودها
الخارجي فالجريان مسلم لكن تخلف حكم المدعى بمجموع فان المعلومات
الموجودة في الخارج وان لم تكن واقفة عند حد لكنها على تقدير
حدوث العالم متناهية كل حد لكونها محصورة بين حاضرين
البدء والمنتهى (وان جرى فيها بحسب الوجود العلمي فالجريان
ممنوع وانما يكون جاريا لو كانت المعلومات معلومات بصور مفصلة
وهو ممنوع كيف وعلمه تعالى بسبب فالمعلومات باعتبار هذا الوجود
متحدة لا تكثر فيها ولا يتصور التطبيق بدون التعدد والتكثر (ثم اورد
على نفسه بان العلم الاجالي ليس علما بالفعل بل بالقوة فيلزم ان لا يكون

الواجب عالم تلك المعلومات بالفعل فيلزم اثبات الجهل تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا (واجاب عنه بان العلم الاجالي علم بالفعل وهو بالفعل
البسيط الذي يجعله الفلاسفة مستقار من المسادى العالية والتفصيل
انما هو للنفس من حيث هي تقس قالوا والتعقل الاجالي هو الخلف
للاصور التفصيلية في الخارج انتهى ثم عُدَّح بان هذه المسألة مما ينبغي
ان تعلق بقلوب الازكاء وان المتكلمين ما اتوا بجواب صحيح بلاعتراء
(واقول) ما ذكره في مقام الجواب فاسد لان صور المعلومات اما
موجودة بوجود حاضرة عند تعالى اوله فعلى الثاني يلزم اثبات
الجهل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وذلك لعدم استحالة العلم بالشيء
بدون حضور صورته او حصولها وعلى الاول فاما ان تعسر لكل
معلوم صورة مغايرة لصورة المعلوم الاخر تفصيلية كانت تلك الصورة
بان تكون الجزئيات والكميات حاضرة بذواتها الجزئيات والكميات
او اجالية بان تكون كل واحد حاضرا بوجه كلي ولو مختصرا فيه
او مختصرا بجميع المعلومات بصورة واحدة وعلى الاول يجري برهان
التطبيق فيها لو جود صور غير متناهية هناك (وعلى الثاني
فاما تكون الصورة الواحدة مشتملة على صور المعلومات الغير المتناهية
اشتمال الكل على الاجزاء واشتمال الكل على الجزئيات فعلى الاول
يجري فيه برهان التضائف لانه اذا اسقط من تلك الصورة صورة معلوم
واحد يكون الباقي ازيد الاجزاء فلا بد من انقص الاجزاء كما عرفت
(وعلى الثاني يلزم ان لا يكون بعض تلك المعلومات الغير المتناهية
ممتازا عن البعض الاخر في الوجود العلمي فيلزم ان لا يكون الواجب
العلام الغيوب ما لا بالجزئيات على وجه جزئي وبالكميات بوجوده
تخصها والاول باطل عند المتكلمين والثاني باطل عند الحكماء
والمتكلمين جميعا بل الاول ايضا باطل عند الفرقين لان الجزئيات
المجردات معلومة على وجه جزئي عند الكل (بل نقول وعلى الثاني
يكون مخالفا لما ذكره ذلك المحقق في شعر بر مذهب الحكماء في علمه
تعالى بالجزئيات المتفارقة من ان مرادهم ان كل جزئي منها معلوم

بوجه كلي مخصص في فرد هو ذلك الجزئي وهو صريح في ان كل كلي
من تلك الكليات المتحصرة في فرد ممتاز عن الآخر في الوجود العلمي
فيجري التطبيق في تلك الكليات الموجودة المتنازة بعضها عن بعض
بلامرية ومنه يظهر ان مراد الحكماء من التعقل البسيط الاجمالي
هو ذلك الكلي المتخصص في فرد لا الصورة الواحدة المنطقية على جميع
المعلومات اذ لا مانع على اصولهم عن حضور الكليات الغير المناهضة
عنده تعالى لعدم تغيرها وعدم جريان برهان التطبيق فيها عندهم
لفقدان شرط الترتيب اذ العلمية والمعلولية انما هما بين الجزئيات
بحسب وجودها الخارجي لا بين الكليات المنطقية عليها بحسب الوجود
الذهني (ولو سلم بين الترتيب بين الجزئيات بحسب الوجود الخارجي
يستلزم الترتيب بين تلك الكليات بحسب الوجود الذهني العلمي
بناء على ان العلم بالعلة التامة يوجب بالمعلول فيجري التطبيق ولذا
ذهبوا الى ما ذكره من البساطة الاجمالية (فنقول فعلى هذا يرد
عليهم ما ذكرناه آنفا من وجوه الفساد والحاصل ان كافة المعلومات
حاضرة بصورة واحدة يتوجه احد المفساد المذكورة وان كانت
حاضرة بصورة غير متناهية فيجري فيها برهان التطبيق وبالجملة ذلك
الحققي انما وقع في هذه الورطة العظيمة لاقضائه اثر الحكماء في القول
بالوجود الذهني ولا ينبغي لاساصر الملة الاسلامية ان ينشئ في البصرة
باذبال الفلاسفة وانما هوشان المعتزلة والحق في الجواب عن ذلك
الاشكال ان غاية جريان برهان التطبيق في معلومات الله تعالى
ان تكون تلك المعلومات متممة الوجود لان تكون متممة المعلوماتية
فلنكن متممة الوجود ومع ذلك معلومة الله تعالى كاجتماع التخصيصين
(فلا يتوجه الاشكال المذكور على جمهور المتكلمين النافين
للوجود الذهني قطعا ولا يحتاجون الى جعل علمه تعالى بتلك
المعلومات بسطا اجماليا اذ قد عرفت فساد (واما كون جميع
المعلومات حاضرة بصورة واحدة ومع ذلك ممتازة بعضها عن
بعض في الوجود العلمي فامر خارج عن طور العقل فكيف يتعلق به

قلوب الأركباء وانما يحتاج اليه الذين اثبتوا الماهيات وجودا ذهنيًا
محققًا مع القول بالترتيب بين الموجودات الذهنية ولما انكر المتكلمون
الاحتياج الى الخروج عن الطريق المستقيم (واما ما ذكره فلا
الحققي من ان المتكلمين لما نفوا الوجود الذهني واثبتوا علم الله تعالى
بالحوادث الغير المتناهية ومن اجل البداهيات ان التعلق بين العالم
والمعلوم الصرف محال والتجاؤ الى القول بان تعلق العلم بالحوادث
انما يتحقق وقت وجودها وان صفة العلم قديمة والتعلق حادث (واثبت
خير بان العلم مالم يتعلق بشئ لم يصر ذلك معلوما بالفعل فلم
عليهم ان لا يكون الله تعالى عالما بالحوادث في الازل تعالى عن ذلك
علوا كبيرا (وفيما ذكرنا مختصرا عن ذلك انتهى (فنفه بحث
اما اولوا فلان القائلين يحدث تعلق العلم عند حدوث المعلوم ليس
بجهود بل هم شرذمة قليلة من المعتزلة لا يباينهم ولم يطلعوا على
حقيقة الحال وكيف يتوهم ذلك وكتب جهودهم مشحونة بازالة
تعلق علمه تعالى بجميع الاشياء وان اختلفوا في طرق التعلق الازلي
(ففهم من يقول بالوجود للذهني كالامام وتابعوه (ومنهم من
يقول بان الاضافة الازلية تعاني في الازل بوجود المعلومات فيما لا يزال
بناء على ان جميع اجزاء سلسلة الازمنة والزمانية حاضرة عنده تعالى
الا وابد ونسبة ذاته تعالى الى الجميع على السواء وانما الماضي والمستقبل
في اجزاء تلك السلسلة بالنسبة اليها ومثلوه بالجليل المتداول بيت
ونحن جالسون فيه نأظرون من بابه الى الخارج وما تراه من الحيل
في محاذاة الباب فهو حال وحاضر بالنسبة اليها واحد طرفه ماض
والآخر مستقبل وجميع اجزاء ذلك الحيل حاضر عند من كان
فوق السطح وهكذا حال سلسلة الممكنات بالنسبة الى علم الواجب
تعالى وبواقفه ماسلف من حديث ان الدهر يحيط بالزمان بمعنى
انه لا يوجد جزء من ازمان الا وهو مقرون به ومع ذلك لا يوجد فيه
ماض ولا مستقبل ولا قسمة بوجه بل هو امر وحداني يحيط بالازل
والابد كل منهما مقرون به فالازل باعتبار عينه الابد وبوجه عليهم

العلم بالمعدومات الممكنة والمتعاطات التي لم توجد في شيء من الازمنة ونتج
عليهم ايضا ان وجوداتها فيما لا يزال مسبوقه بعلم الله تعالى فلو كانت
مستحقة لتعلق العلم بها كانت سابقة عليه ولو سبقها ذاتيا فيلزم ان يكون
تعلق العلم بها سابقا عليه وهو باطل (ومنهم) من يجوز تعلق العلم بالمعدوم
الصرف وهو مذهب جمهور المتكلمين الجال (واما ثانيا فلان ذلك
الحق في سائر الذين حكموا ببداية استحالة تعلق العلم بالمعدوم
الصرف والتجاوز الى القول بالوجود الذهني كالامام الرازي ان ارادوا
تعلقه بالمعدوم الذي ليس له وجود محقق ولا وجود موهوم
فلا استحالة مسلمة اذ البداة حاككة باننا اذا اردنا تصور الامر الاستقبالي
فانما نتصوره بالتوجه اليه ونخل صورته لادبويه لكن لا يلزم منه في
جواز التعلق بالمعدوم الصرف الذي نحوم الوجود المحقق وان ارادوا
تعلقه بالمعدوم الصرف الذي له شيء من انحاء الوجود المحقق
فلا استحالة ممنوعة اذ الخلاف بين جميع الفرق في انا اذا تصورنا شيئا
يحصل في اذهاننا شيع مطابق للعلوم لانه بديهي لا يشكرك الامكار
كما صرح به بعض المحققين وانما الخلاف في ان ذلك الحصول الذهني
نحوم من انحاء الوجود المحقق ام هو وجود موهوم فذهب الحكماء
الى الاول والمتكلمون الى الثاني وقد صرح الحكماء بان المنع
بالذات كاجتماع التقيضين ليس له وجود محقق لافي الخارج ولا في
الذهن وانما الوجود في الذهن حقيقة وجه من وجوهه ولذا حكموا
بان جميع ما نتصوره موجود في نفس الامر كما صرح به ذلك للمحقق
في تصانيفه مع ان المنع بالذات معلوم قطعيا عند الكل واذا جاز
كون المنع معلوما بدون الوجود المحقق في الذهن لم يجوز كون
الماهيات معلومات بمجرد الموهوم في الذهن لصور المعلومات ولم
لا يجوز ان يكون الماهيات معلومة مذهبنا القدر والفرق بين معلومية
المنع بالذات بدون الوجود الذهني المحقق وبين معلومية سائر
الماهيات بدونه تحكم ظاهري (فان قلت) هذا ذهب المحققون من
الحكماء الى ان العلم بالوجه ليس علما يذكي الوجه بل هو حقيقة علم

بذلك الوجه فالعلوم هو وجد المنع بالذات لانفسه (قلت) ان كان
العلم بوجود المنع علميا بالمنع بوجه من الوجوه يتم ما ذكرنا وان لم يكن
علميا بوجه اصلا يلزم ان يكون المنع مجهولا مطلقا فينتج الحكم
عليه وهو باطل وايضا تنقل الكلام الى كون ذلك الوجه وجهها
للمنع دون غيره فاما ان لا يحكم عليه بشيء ايجابا او سلبا واما ان
يتسلسل الوجود واما ان ينتهي الى العلم بالذات المنع (فالحق ان ذلك
الحصول الذهني وان لم يكن من انحاء الوجود المحقق الذي يحتاج
تحقيقه في الممكنات الى جعل وإيجاد فهو كاف في المعلوماتية ومرادهم
من المعدوم الصرف مالم يكن له شيء من انحاء الوجود المحقق لا عالم
يكن له وجود محقق ولا موهوم لافي الخارج ولا في الذهن حتى يكون
بالتعلق بديهي الاستحالة ولما كان العلم عند المتكلمين من مقولة الاضافة
كان العلم بالشيء عندهم عبارة عن تعلق العالم بصورة التي ليس لها
نحوم من انحاء الوجود المحقق وان كان لها وجود موهوم ولما حصروا
الوجود المحقق في الوجود الخارج العيني لم تكن تلك الصورة الحاضرة
عنده تعالى موجودات غيبية فخر بان برهان التطبيق فيها مسلم لكن
تختلف حكمه لما يمتنع لانها متباعدة الوجود لامتعة المعلوماتية
كاجتماع التقيضين نعم يرد على المتكلمين ان تحقق الاضافة في نفس
الامر ان لم يتحقق في تحقق كلا المتضادين في نفس الامر يلزم جواز
تحقق احده المتضادين بدون الآخر وهو مع كونه خلافا ببداية
مما يقع برهان التضاد من اصله وان احتجنا فيلزم احد الامرين اما
ان لا يتحقق عليه تعالى بالحوادث في نفس الامر واما ان يتحقق
تلك الحوادث ايضا في نفس الامر والاول محال مستلزم لاثبات الجهل
في الازل تعالى عن ذلك علوا كبيرا فتعين الثاني ولم يكن الحوادث
موجودة في الخارج في الازل وجب ان يكون موجودة في الازل بنحو
آخر من الوجود وذلك النحو اما الوجود الذهني بالمنع للوجود
في نفس الامر كما ذهب اليه الحكماء واما النبوت والقر والخارج
للمعدومات غير الوجود الخارج في غير الوجود الذهني كما ذهب اليه

جمهور المعتزلة فالقول بتحقيق العلم الاذلى الذى هو العقل في نفس الامر لا يمكن على مذهب المتكلمين التافين للوجود الذهني وثبوت العدومات وتقررها وما ذكرتم من الوجود الموهوم لصور المعلومات لا يصح الوجود في نفس الامر وجوابه فاذا ادركتم انه لا يصح الوجود النفس الامرى فان المتكلمين كما انكروا الوجود الذهني المحقق لصور المعلومات انكروا وجود تلك التعلقات والاضافة التي هي المعلوم بل انكروا وجود جميع الاعراض النسبية ماعدا الابن وحكموا بان الكل من الامور الاعتبارية فكما ان وجود تلك الصورة ليس وجودا محققا بل موهوما فكذا وجود تلك العلوم والوجود الموهوم كاف في تحقيق الوجود الموهوم والحكماء ايضا مصرحون بكون الوجود الموهوم كافيا في تحقيق النفس الامرى ولذا زادوا في تعريف الجمل قيدا لوجود الموهوم حيث قالوا الجمل هو اتحاد المفهومين في الوجود الخارجى او الموهوم ليصدق على حل العدميات كقولهم زيد اعلمى على ما صرح الشريفي المحقق في تصانيفه (لا يقال لما ذهبوا الى الوجود الذهني المحقق لم يكن لهم حاجة الى اخذ الوجود الموهوم في الجمل بعد ان حلوا الوجود الخارجى على الوجود في خارج الذهن الحاكم وان كان وجودا ذهنيًا كما في حل القضايا الذهنية لا نأقول ذلك الجمل غير كاف في تحديد الجمل اذ كل مفهوم عدوى من المفهومات الانتراعية والامور الاعتبارية لكنهم جعلوا الامور الاعتبارية اقسامًا قسم يلحق الموضوعات وثبت لها في الخارج فقط كالاعمالى والجاهل والقضية الحاكمة بثبوت هذا القسم خارج خارجية او حقيقية (وقسم يلحقها في الذهن فقط وهي المعقولات الثانية كالامكان والوجوب والامتناع والكلية والجبرية والقضية الحاكمة به ذهنية) وقسم يلحقها في الكل كما في لوازم الماهيات كما في قولنا الانسان لا فرس للقطع بان الانسان سواء كان موجودا في الخارج او في الذهن ليس بفرس فثبت له لا فرس وامثاله في كل من الخارج ونفس الامر والا لارتفع القضبان عن امر موجود ويتعقد في مثله القضايا الثلاث

اعنى الخارجية والحقيقية والذهنية وقد حقق ذلك المحقق الدوائى في ان ثبوت الشيء للشيء يستدعى وجود الميث له في ظرف الثبوت ولو كان الامر الثابت معنى عدوليا او سلبيا ولا يستدعى وجود الثابت في ذلك الظرف كما في ثبوت الاعمالى في الخارج كزيد موجود في الخارج ومن البين ان لكل حكم خارجى او حقيقى او ذهني واقعا او خارجا يطابقه وان لم يكن صدقه وكذبه باعتبار مطابقته وعدم مطابقته له وذلك الخارج هو نفس الامر المحقق من غير فرض واعتبار فلو لم يؤخذ الوجود الموهوم في الجمل لم يصدق على حل القضايا الخارجية والحقيقية اللتين محمولتا عليهما من الامور الاعتبارية الثانية في الخارج كما في زيد اعلمى في الخارج وكل انسان لا فرس في الخارج وان صدق على حل القضايا الذهنية التي محمولتا بمعقولات ثانية لا يثبت للماهيات اعلى الذهن كما في قولنا انسان كللى او اعلمى او معلوم الى غير ذلك فلزمهم ايضا القول بكفاية الوجود الخارجى الموهوم في الوجود النفس الامرى فان كان العلمى موجودا في نفس الامر قال بان الصور العلمية التي هي من الامور الاعتبارية ايضا والا فيبطل ما ذكره بل نقول لما كان الثبوت الخارجى للعلمى متحققا في نفس الامر ولم يكن ثبوتا ذهنيًا ولا وجودا خارجيا فقد انتقص به حصرهم الوجود النفس الامرى في الوجود الخارجى والذهني المحققين فليتأمل (ولقابل ان يقول فيه بحث اذ لا شك ان العلم من الامور الموجودة في نفس الامر ولا يمكن العالم والجاهل كما في زماننا هذا (وقال الله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) * وايضا مبدأ آثار موجودة محسوسة اذ الشخص اذا علم امر ما لملا او مناظرا فينبسط او يتفيض ويظهر عليه آثار الفرح او الترح والمتكلمون ايضا مصرحون بان تصور الامر الملائم او المنافر يبعث منه الشوق الموجود بداهته ووجدانا واذا تأكد الشوق في يحمل على الفعل او الترك وكل ما هو مبدأ آثار موجودة فهو موجودة في نفس الامر للقطع بان عالم يكن له وجود في نفس الامر لا يكون مبدأ آثار موجودة واذا كان

العلم موجودا في نفس الامر فسواء كان من الامور الاعتبارية المحققة في نفس الامر كما هو مقتضى نفيهم وجود الاضافة وسائر الاعراض النسبية ماعدا الاين او كان من قبيل الاحوال عند مشبهها فلا بد وان يكون الصور العلمية ايضا موجودا في نفس الامر سواء كان العلم عبارة عن الاضافة كاذهبالد المتكلمون وبعض الحكماء وعن نفس الصورة التي هي عين الماهية المعلومة او شبهها ومثاله كاذهبالد اليه اكثر الحكماء او عن انفعال النفس وقبولها لتلك الصورة القائضة من الغياض كاذهبالد البعض الاخر من الحكماء ولا خلاف لاحد منهم في ان هناك اضافة بين العالم والمعلوم نفسه او مثاله وشبهه وانما الخلاف في ان العلم ما هو من تلك الامور المحققة هناك وذلك لان العقل يجوز تحقق الاضافة في نفس وفي ظرف من الظروف بدون تحقق كلا المتضايفين واحدهما في ذلك الظرف وهل هذا الاكان يقال يجوز تحقق الابوة في الخارج بدون تحقق شيء من الاب والابن واحدهما في شيء من الازمنة بل القسم الثاني يجوز تحقق احد المتضايفين بدون الآخر ولما كان ههنا موجودا في الخارج لزم ههنا القسم الثاني وقد سبق الاشارة اليه بأنه مما يتعلق برهان التضائيف من اصله ومصادمة المقدمة البديهية القائلة بان المتضايفين متكافيان تحققيقا وتعقلا واذا كان الصور العلمية التي تتعلق بها العالم موجودة في نفس الامر لم يكن متممة بالذات اذ لا شيء من الممتنع كونه متمنعا في نفس الامر وفاقا مع ان جريان برهان التطبيق يقتضي كونه متمنعا بالذات نعم لو كانت الصور العلمية من الامور الاعتبارية الانتزاعية كالملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار لانقطعت السلسلة بانقطاع الانتزاع والاعتبار فان نفس الملازمة لازمة للزوم ايضا والا يلزم جواز وجود الملزوم بدونها فيلزم جواز وجوده بدون اللازم فيلزم ان يكون بينهما ملازمة هف واذا كان نفسها لازمة بثقل الكلام الى لزومها للزوم وهكذا الى غير النهاية فيتحقق هناك في نفس الامر ملازمات مرتبة غير متناهية لكن وجود تلك السلسلة

في عالم الاذ هان موقوف على الانتزاع فيقطع عند انقطاعه ومعنى كونها موجودة في نفس الامر كون مبدأ الانتزاع موجودا فيها لكن الصور العلمية ليست من هذا القسم كما لا يخفى (والجواب عن البحث اذا سلمنا جريان البرهان فيها يقتضي امتناعه المنافي لوجودها في نفس الامر وكون الموجود منها متناهيا لكن نفس الجريان ممنوع فانه انما يجري في السلسلتين القابلتين للحركة والصور العلمية غير قابلة للحركة فلا يجري فيها وتحقيق ذلك لان مجرد التطبيق الاجالي بان يقال اما ان يكون بازاء كل جزء من اجزاء السلسلة الكبرى جزء مقابل له من اجزاء السلسلة الصغرى او لا يكون فعلى الاول يلزم مساواة الجزء للكل وعلى الثاني يلزم تناهي السلسلتين معا غير كاف في تقرير البرهان (ولما قل ان يقول تختار الثاني ونمنع لزوم تناهي السلسلتين ولا يلزم ذلك لانتقال الزيادة المعينة الى جانب اللاتناهي وهو موهوم ولا يلزم من مجرد صدق قولنا ليس بازاء كل جزء من اجزاء السلسلة الكبرى مقابل له من السلسلة الصغرى الصغرى ذلك الانتقال لجواز ان يكون صدقه زيادة في جانب المبدأ في جانب اللاتناهي الا ترى انه صادق قبل اعتبار التطبيق بل لا بد في ذلك الانتقال من حركة السلسلة الصغرى الى ان ينطبق مبدأها فيثبت ينقل الزيادة الى جانب اللاتناهي قطعاً كما يظهر من ابطال تناهي الابعاد بتطبيق احد الخططين اللذين لاجزأهما بالفعل على الآخر كما اجره هنالك ايضا نعم بعد فرض حركة الصغرى مطلقا يلزم احد القسدين اللذين ذكرهما في تقريره لكن يجوز ان يكون الفرض المذكور فيقال يقبل الحركة فرض محال يجوز ان يستلزم محالا آخر فلا يتعين كون الحال اللازم لازما من عدم تناهي السلسلتين فلا يلزم التقريب فالحق ان التطبيق الاجالي انما يكفي في السلسلتين القابلتين للحركة بحسب نفس الامر وهذا مع وضوحه كيف خفي على جمهور العلماء الاعلام والمجد لله على كل افعام (فان قلت) فعلى هذا لا يمكن المتكلمين اجراء برهان التطبيق في استحالة النفوس الناطقة

الغير المتناهية وابطلوها بذلك (قلت) لعل اجراءهم فيها مبنى على مذهبهم من انه لا مجرد غير الواجب تعالى وان كل جوهر جسم ولو ابطقنا بكل جسم قابل للحركة وقافا وليس مرادهم اجراءه فيها ولو كانت مجردة عن المواد كازعم الحكماء اذ بعد ما تفتت ماذكرنا لا ماساغ لاجراء البرهان فيها وان اجري احد فيها فلزم عليه ايضا نعم لا يمكن اجراءه حيثئذ في ابطال الحركات الدورية الغير المتناهية اذ لا وابدأ كازعم الحكماء اذ الحركات كونها اعتراضا غير قابلة للحركة التي هي من خواص الجسم ولو ابطقنا لكنها ان لم تبطل برهان التطبيق فليبطل برهان التضائيف اذ لابد من تكافى السابقات والمسبوقات في الدورات الغير المتناهية وما يتوهم عليه من ان الدورة الاخيرة مسبوقة بالدورة التي قبلها وهي مسبوقة بما قبلها وهكذا في كل اثنين منها سابقة ومسبوبة متكافيتان فلزوم تحقق احد المتضائفين بدون الاخر ممنوع فوهم فاسد مبنى على توهم ان الدورة الاخيرة مسبوقة بما قبلها فقط وليس كذلك بل هي مسبوقة بكل دورة قبلها في كل دورة يتحقق في نفس الامر مسبوبات غير متناهية بحسب الدورات السابقة المتناهية ولا يتحقق فيها الا سابقيات متناهية بناء على ان ما بين كل دورة سابقة وبين كل دورة مسبوقة متناهية اذ لا حيثئذ يظهر انه لو تحقق في الخارج دورات غير متناهية في جانب الاذن او متعاقبة يلزم تحقق المسبوبات الغير المتناهية بلا مكافئ لا تحقق مسبوقة واحدة فقط بلا مكافئ وذلك ضروري لزوما وابطالنا فهذا برهان قوى في بطلان كل سلسلة غير متناهية مغزبة الاجساد ولو كانت متعاقبة في الوجود (وبما ذكرنا يتدفع عنه ما توهم من انه اغما يتم في بطلان ما تسلسل في جانب واحد ولا يتم فيما تسلسل من الجانبين الى غير النهاية كما في الحركات الدورية عندهم اذ ليس هناك في نفس مسبوقة اخير بل كل مسبوقة فهو سابق على ما بعده ايضا ففي كل من الاحاد سابقة ومسبوبة اقول نعم في كل مرتبة منها سابقة ومسبوبة لان المسبوبات المتحققة

في كل غير متناهية والسابقة المتحققة في كل متناهية في كل يوم فلزم تحقق سلاسل غير متناهية من المسبوبات بلا مضائيف ومكافئ ولا حاجة الى ما ذكره ذلك الحق ايضا فدفعه من ان اذا اخذنا من آحاد السلسلة كالمعلول الاخير وتضاعفنا الى جانب العلل يجب ان يكون فيا قبله من الاحاد سابقة لبس معها مسبوقة وكذا اذا تنزلنا الى جانب المعلولات فان المناقشة في ذلك الوجوب مجالا ودعوى البدهية غير مسموعة واذا بطل سائر السلاسل المرتبة الاحاد ببرهان التضائيف فلا حاجة الى ابطالها ببرهان التطبيق مرة اخرى مع ان لنا ابطالها الزاميا بناء على زعمهم من ان كل وضع فلكي حادث فهو مع الواجب اوسع مجرد قديم آخر عليه تامة موجبة لواحد من الحوادث المتعاقبة الغير المتناهية كسلاسل الاجناس العنصرية فان لانواع العنصرية قديمة باجتناسها عندهم ولما كانت الحركة السرمدية مستنزعة السلسلة غير متناهية عندهم وكما تلك السلسلة المتعاقبة الاحاد وان كل واحد قابلا للحركة اذ لا آحاد الموجودة في الخارج في كل زمان من الازمنة المفضوضة متناهية والسلسلة الغير المتناهية ليست الا موجود في الذهن فلا يكون قابلا للحركة (قلت) لما وجد كل من تلك الاحاد في الخارج امكن بالنظر الى ذاتها اجتماعها في الوجود اذا الماهيات الممكنة الجوهرية لا تقتضي ان تعد بعد وجودها ولذا كان الجنة والنار واهلها ابديين وكان افلاك والمواد العنصرية قديمة على زعمهم فيعوز ان لا يعد كل من تلك الاحاد بعد وجوده بالنظر الى ذاته وان لم يجر ذلك لاسر خارج من ذاته كإرادة الواجب تعالى حيثئذ (نقول لو وجد آحاد غير متناهية من الاجسام ولو كانت متعاقبة لا يمكن اجتماعها في الوجود بالنظر الى ذاته وكما يمكن ذلك لجازان يتحقق هناك تسلسلان احدهما اطول من الاخرى بناء على ما قلنا اذ ذلك الحق في ان وجود امور غير متناهية مطلق يستلزم الترتيب بين المجموعات الغير المتناهية وكما يمكن ذلك يلزم امكان كون الجزء مساويا للكل او تناسبا

غير المتأهلي بالنظر الى ذات تلك الاحاد والمجموعات واللازم باطل
 اذ كل من اللازمين يمنع بالذات لا يستلزم ولا يمكنه ذات ممكن ما ولا
 لكن محال ذاتيا لا يمكنه وما ذكرنا من اشتراط امكان حركة السلسلتين
 ظهر ان ابطل مطلق التسلسل ببرهان التطبيق سخي ف جدا
 والحق لا يستلزم بتكثير البواد وهذا الذي ذكرناه هو الحق الحقيقي
 بالذات كفي تحقيق ما عليه الملة الاسلامية واما الاحتياج الى التثبت
 باذبال الفلاسفة في بساطة العلم الواجب بمجرد تعميم جر بان البرهان
 فكثير من مسجد لتوسيع الطريق ومن المثل بكل حشيش يشبه
 الغريق كالابن في على انك قد عرفت جريانه بعد بساطة العلم الواجب
 ايضا ان قد ذكر ذلك الحق في بحث العلم ان معنى الاجمال كون
 العلم واحدا والمعلوم متعدد او هو علم بالفضل بجميع المعلومات لا
 بالقوة كما توهم بعض المتأخرين (اقول ولما كان كل من تلك
 المعلومات الغير المتأهلية معلوما بالفعل ولو في ضمن علم واحد اعني
 واحد كان كل منها موجودا في العلم امتنا عن الآخر اذ العلم بدون
 التميز فليس لمعلوم وجوده في استغلالا وتبعها لوجود الشكل وكل
 ماله وجودا وتبعها وهو غير في نفسه وذلك البرهان بظاهره يجري
 في سلك سلسلة متيزة اعدادا وانما لا يجري في المعدومات المختصة
 الغير المتميزة بوجه في بساطة العلم الواجب واجاله بذلك المعنى لا يثني
 الجريان كما لا يخفى فلا بد وان يصار الى جواب آخر يتعلق بطلوب
 الاركان لان قلبه يتعلق بجريانه فيها بعد هذا الجواب لكن بما ذكرنا
 يدفع الى الكل ويوضح الحق المقرر في الملة البيضاء (وان قلنا)
 بالوجود الذهني كما ذهب اليه اكثر المحققين من المتكلمين وقد ظهر
 حقيقه ايضا بما ذكرنا سابقا ولم يبق ههنا خيل واضطراب الا ان
 الاشاعرة لما جوزوا ترتب البرودة على الماء والحرارة على النار فقد جاز
 الحركة في الصور العقلية بالنظر الى ذاتها عندهم فذات الصور العقلية
 غير آتية عن الحركة الا بذهن بالنسبة الى قدرة الله تعالى عندهم ولذا اجروا
 البرهان في الكل (قلت) اما المذكور للوجود الذهني فلا مساع

لهم في تجوز ذلك لانه تجوز وجود العرض بدون المعروض وهو
 مسجل لا يتعلق به قدرة الواجب (واما القائلون بالوجود الذهني
 من المحققين منهم فلا يمكن لهم اجزاؤه فيها ايضا اذ مانع الجريان
 بكيفية الجواز (وقد حقق ذلك الحق في تحقيق مذهب الامام
 ان الاشاعرة لا يتكرونها يوم بعض افعاله تعالى لبعض فكما ان ايجاب
 البياض يستلزم رفع البياض اولا من الجسم فالظاهر ان ايجاد الحركة
 في الصور العقلية يستلزم جعلها موجودة في الخارج اولا كان ايجاد
 المعلومة يستلزم جعل الماهية اولا موجوده في الذهن فعلى هذا
 غير ان في الكلام (وتلخيص الكلام لوجري البرهان في كل امور مرتبة
 لما يمكن للمكلم ان يقولوا بعدم تنامي النفوس التساطعة فانها وان
 لم تكن انفسها مرتبة على القول بقدمها كما ذهب اليه افلاطون
 واتباعه لكن العدد العارض لها مرتب المراتب وهو عندهم من مقولة
 الحكم الذي هو موجود خارجي كسائر العقولات فلو فرضنا ان
 المعلومات فلا تعد دلها في علم الواجب فما تفعلون في مراتب الاعداد
 العارضة لها واما القول بان لانها الاعداد بالفعل غير واقع بل لا
 تناميها بمعنى لا ينف عند حد فهو انما يصح على مذهب المتكلمين
 النافين لقدم العالم وعروض الاعداد المجردات كعروضها للمايات
 مفرح في الكتب الحكمية من رئيسهم وغيرهم وان قالوا ان العدد
 في التحقيق من الامور الاعتبارية التي انما توجد في الازمان بالانزعاع
 من المعدود فهي متناهية في الوجود الذهني فتقول جميع هذه المراتب
 مرتبة في العمل الفعلي عندهم اذ لا وبدا اذ لا مانع في اصولهم من
 ارتسام انفس المجردات ولا عن ارتسام الاعداد العارضة لها وان قالوا
 البرهان لا يجري في الامور الاعتبارية (فنقول ما وجه عدم الجريان
 وانبت تعلم ان ليس هناك مانع الجريان ماعدا كون السلسلة الصغرى
 غير قابلة للتخريك والانطباق وكذا الكلام في المعدومات المتميزة
 عند المعتزلة قد صدق في ما ذكرنا من اشتراط وانتهى الكلام بكلام
 في دفع ما يدعى على برهان التطبيق من ان السلسلة الصغرى ان كانت

جزء من الكبرى فلا يمكن التطبيق كيف والتطبيق يتوقف على وجود سلسلتين مغايرتين بالذات لا يجرى التكرار والجزئية وان لم يكن جزء منها فلا يتصل به سلسلة واحدة وانما يتصل السلسلتان مع انهما ابطوا الكل بذلك (ونفقه بان وجود سلسلة غير متناهية يوجب امكان سلسلة اخرى بقدر جزئها اذ وجود الكل متأخر عن وجود الجزء فاذا وجد الكل فعلم ان ماهية الجزء غير آتية عن الوجود فنفرض ذلك الجزء الممكن بالنظر الى ذاته المتماثل المتحد في النوع للجزء الموجود وقد سبق ان الامر يتم بهذا القدر لان المتأخرين المذكورين باياه ذات سلسلة الاحاد ومقتضى الزموم ان يمكن وقوع المتماثلين بالنظر الى ذات السلسلتين وان لا يابا عنه ماهية متماثلة ان اجتماع التفاضل بين اياه ماهية كل يمكن فلا اشكال فاعلم هذا العلم (تم الرسالة للفاضل الكلبي)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(هذه الرسالة للكلبي في تحقيق ماهية المتع)

قالوا لاما هية المتع بالذات بل ماهية فرضية واشكل عليهم العلم بالمتع لانه سواء كان كيفا او اضافية او انشعالا لا بد هناك من تعلق العالم بالمعلوم والعالمية والمعلومية متضادتان فاذا تحقق العالمية في نفس الامر فلا بد وان يتحقق المعلومية فيها فان تحقق احد المتضادين بدون الآخر فانه لا يجوز عقل ما بهم برهان المتضادتين وبقوله من اصله وهذا مما حال في خاطري في زمان مر يد عداة يوم نسخ دفعة انهم ما يقولون في جواب من قال ان الفرض لا يتعلق الا بالوجود والوجود ليس ماهية المتع قطعاً سواء كان عدمه عين ماهية كما قالوا وجود الواجب عينه وكان زائداً عليه كما في الممكنات فقد بان هو به المتع لاما هية الكل وقد صرح الحكماء بان لا طريق بالشئ على وجه جزئي الا محس الظاهر والباطن ومن البين ان المعلوم غير محسوس بالضرورة فلا يتحصل في شئ من الازهان صورة مأخوذة من المعلومات والمتع بالصوره كلية وان قيد بالف

تقييد كان يقال اجتماع قيام زيد وقعوده في هذا الوقت المعين بشرط ان يكون متوجها نحو الشمال وهكذا فانهم صرحوا بان الحاصل في الذهن من زيد الموجود بتعريف واحد بوصافه العديدة لا يكون صورة جزئية مالم يشاهد فافانك بالصورة الحاصلة من المعلوم والمتع فالحق ان صور المتع الحاصلة في الازهان صور كلية وان كان بعضها اخص من البعض الآخر وان كل كلي له وجود محقق في الازهان وكل ماله وجود محقق في الازهان فهو موجود في نفس الامر فالصور الكلية للمتعات موجودة في نفس الامر وان كانت هو بانها متعنة الوجود في نفس الامر اذ ليس هو بانها وجود محقق لا في الخارج ولا في الذهن من الازهان وانما الموجود في الازهان الصورة الكلية فلي هذا يكون معنى قولنا كل متع معدوم في نفس الامر لكل صورة كلية وجدت في الذهن وكانت موجودة في نفس الامر في ضمن وجودها المحقق في الذهن وصدق عليه في هذا الوجود نفس الامر مفهوم المتع صدقا بحسب نفس الامر فهو بحيث يصدق عليه في نفس الامر انه معدوم في الخارج وانما قولنا زوجية الخمس شئ في نفس الامر فان الحكم عليها على الافراد الذهنية ايضا كانت قضية ذهنية حقيقية كما سبق وان كان الحكم على الافراد الخارجية الفرضية الوجود كانت حقيقية فرضية ومعناها ان ماله وجود في الخارج كان زوجية الخمسة فهو على تقدير وجوده يكون شيقا في نفس الامر لان هذه الافراد الفرضية شئ في نفس الامر ولولم يوجد كيف وليس لها وجود في الخارج ولا في الذهن من الازهان والوجود في نفس الامر يختص في الوجود في احد العالمين عالم الاعيان وعالم الازهان والمقدمة البديهية قائمة بان الشئ مالم يوجد في ظرف يستحيل ان يتصف بشئ في ذلك الظرف وهل يجوز عاقل وجود الاجزائي في الخارج مع كون المحرق معدوما في الخارج بل لا يجوز المجازين والاطفال (وما حققنا الدفع الاشكال الصعب الذي ساق كثيرا من الافاضل الى القدير في تلك المقدمة البديهية

مع ان اهل المعقول اتفقوا على ان الانجاب يستدعي وجود الموضوع
 كما لا يخفى (فاعلم هذا فانه يتفعل في كثير من الماهيات (فالحق
 ان المستعصية لها وجود حقيق في الازهان وفي نفس الامر لكن
 بالنسبة الى الافراد الذهنية كالكلمة تصدق هي عليها صدقا
 حقيقيا بحسب نفس الامر فتكون تلك الماهية ماهية حقيقية
 بالنسبة اليها و ماهية فرضية بالنسبة الى هويات الممتنع بالذات
 اذ لا تصدق عليها في نفس الامر لاني الخارج ولا في ذهن من الازهان
 وانما تصدق عليها لو وجدت في الخارج فليس مرادهم من الماهية
 الفرضية ان تلك الماهية انما تكون ماهية بالفرض ولا نه باطل لامتني له
 بل مرادهم انها فرضية الصدق عليها اي لا تصدق على تلك
 الهويات المستعصية صدقا في نفس الامر الاعلى لتغير وجودها وبهذا
 يظهر وجه قول الحكماء في علم تعالى بالجزئيات المتغيرة والمادية
 بانها خاصة في علم تعالى بنحو التعقل بوجه كلي مختصر في فرد
 بحسب الخارج (ثم اقول ومن سوانح الوقت ان المحققين من المتكلمين
 اعترضوا على قاعدة خلق الاعمال وحققوا بان ايجاد الشيء يتوقف
 على العلم بتفاصيل الامر الموجد قبل ايجاده على وجه ممتاز عن جميع
 ماعداءه اذ التعقل بوجه كلي لا ينفد ولا يصح في ايجاد الجزئي الحقيقي
 لاستواء نسبة الكلي الى الفرد يمكن له وانما يختصر في ذلك الفرد في الخارج
 بعد وجوده لا قبله وهو ظاهر وهم قائلون بالوجود الذهني بل ادعى
 بعضهم البداية في ذلك فلمهم القول بان هوية المعلوم الممكن
 ماديا كان او مجردا متغيرا كان او لم يكن موجودة في علم الله تعالى
 قبل وجوده بل في الازل ويندفع عنه ما نحاشي عند الحكماء من لزوم
 تغير العلم قطعا وانما يلزم ذلك لو اختلف الصورة بعد وجود المعلوم
 ذاتا او في الموضوع والخفاء وليس كذلك لكن لما كان الوجود الذهني
 محصيا وموجبا للوجود في نفس الامر لم يمكن وجود هويات الممتنع
 في علم الواجب ايضا والا لم يكن ممتنعا بالذات اذ لا شيء من الممتنع
 بالذات موجود في نفس الامر فالتكلمون المحققون القائلون بالوجود

الذهني متفقون مع الحكماء في عدم وجوده هويات الممتنع ذهنا
 وانما نفهم في عدم وجوده هويات الممكنات المعدومة فاعلم ذلك
 (تحت الرسالة للفاضل الكلبوي)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)
 (هذه رسالة للسيد الشربف في تحقيق نفس الامر والفرق بينه
 وبين الخارج)

(اعلم ان تحقيق الاشياء اما فرض عقلي وهو ما لا يكون الا في القوى
 الدراكية او حقيقي وهو ما يكون خارج الدراكية سواء وجد الفرض
 العقلي اذ لم يوجد وهو الذي يقال انه في نفس الامر والحقيقي اما بالنظر
 الى نفسها او بالنسبة الى الخارج عن نفسها وهو المسمى بالخارج
 فنفس الامر خارج القوى الدراكية فهو اعم من الخارج والخارج من
 الذهن لكن بمعنى آخر وهو ان ما يوجد في الذهن يصدق في الخارج
 انه موجود في الذهن لانه موجود في الخارج وكذا بالنسبة الى ما
 يكون بحسب نفس الامر بغير هذا واذا كان نفس الامر اعم من
 الخارج ففي صدق في الخارج صدق في نفس الامر مثلا اذا صدق
 ان الجسم مريب فكب في الخارج صدق انه مريب في نفس الامر واما
 اذا صدق في نفس الامر بمعنى انه في نفس كذلك فلا يصدق بحسب
 الخارج اذ لم يكن موجودا فيه لان ما لا يكون في الخارج لا يكون
 موضوعا بشئ في الخارج لكن جاز ان يكون كذلك بالنظر الى نفسه
 اذ يصدق ان السواد المعلوم في الخارج لو ان في نفسه ولا يصدق انه
 لون في الخارج هذا في الحكم الإيجابي واما السلب فنفس الامر اخص
 من الخارج فاذا صدق ان السواد ليس ببياض في نفس الامر صدق
 بحسب الخارج من غير عكس كما اذا صدق ان السواد ليس بلون
 في الخارج عند عدمه فيه لا يصدق بحسب نفس الامر (وهذا
 لما عرفت ان تقيض الاعراض من تقيض الاخص واحوال ذات
 الاشياء من الحاجة والاستغناء والاستلزام والاقتضاء والعوارض
 والذاتيات والحقيقات والاعتبارات بل انما تعرف وتحقق بحسب

انفسها واكثر الاغلاط انما ينشأ من التباس حكم نفس الامر بحكم الخارج
او الذهن فمن اتقن ما افدنا ههنا سهل عليه الاطلاع على الحقائق
والدقائق بل بالحقيقة عرفان العلوم العقلية بدون معرفة كالتعذر
لحصول ما كتبنا لتحقيق نفس الامر والفرق بينه وبين الخارج والذهن

(تمت الرسالة الشريفة)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(تيسية) (قوله ولا يتدح) جواب عما يرد على قوله تلك النسبة
الواقعة الخارجية وان اردت تحقيق هذا المقام فاستمع لما يلي عليك
من الايات العظام وهوان تحقق الشيء له ثلاث مرات تحقيق في القوى
الدراكة ويسمى الوجود الذهني وتحقيق خارجها في الاعيان ويسمى
الوجود الخارجي وتحقيق في حد ذاته مع قطع النظر عن تحققه
في العقل او في الاعيان ويسمى الوجود في نفس الامر وهو يتناول
الاولين الا ان نفس الامر اعم من الخارج مطلقا اذ كل ما يوجد
في الخارج يصدق عليه انه موجود في حد ذاته من غير عكس ومن
الذهني اعم من وجهان ما في الذهن قد لا يكون له تحقيق في حد ذاته
بل باعتبار فرض العقل كقرينة الاربعة (بان قلت ماله تحقيق
ووجود اما ان يوجد بعينه كما في الموجودات الخارجية او بصورة
كما في الموجودات الذهنية فالسبيل لتحقيق بعينه وبصورته لا يكون له
تحقق اصلا وهذا معلوم بالضرورة فما معنى تحقق الشيء في حد ذاته
ولا تحقق له في الاعيان ولا في الازدهان (قلت) ليس المراد به انه
متحقق حقيقة من غير وجود ذهني والخارجي بل المراد به انه لو وجد
في الذهن اوفى الخارج كان هو وان لم يتعلق به اعتبار معتبر وفرض
فارض او تعلق بخلافه فكونه بهذه الحبيبة هو المراد بتحقيقه
في حد ذاته ولما كان انصافه بذلك غير مقتدر الى خصوصية الخارج
او الذهن عد قسما ثالثا اعم من كل منهما ويسمى بنفس الامر (وقولنا
هذا موجود في نفس الامر يراد بالامر نفس ذلك الشيء) (وقولنا ذلك
ان زيد) مثلا بحيث لو وجد في الخارج كان انسانا والانسان

بحيث لو وجد في الذهن كان نوعا ولو قطع النظر عن الوجود
الجسدي في الاول والذهني في الثاني حتى لو وجد زيد في الذهن كان
انسانا ولو فرض وجود الانسان في الخارج كان نوعا (فعل ان انصاف
زيد بالانسانية ليس لخصوصية الخارج وانصاف الانسان بالجمعية
ليس لخصوصية الذهن بل انصافهما بذلك لثبتهما ولم يتغيرا عن ذلك
لوضوئهما من العقل اعتبارا على خلافه والاعتبار معينان لا يتحقق له
في الاعيان وان كان متحققا في حد ذاته وما يكون تحقيقه بحسب فرض
العقل اوعايتاره سواء خالف ما في الواقع بقدرية الاربعة او لا كما هو
الوجهية كما بنى الغول ويسمى الاول حقيقيا والثاني فرضيا واذا
عرف ذلك (فتقول) كل ماله وجود وتحقيق في الخارج فهو موجود
خارجي ووجوده خارجي وكذا كل شيء حصل لشيء في الخارج فهو
حاصل خارجي وحصوله له خارجي والموجود والوجود الذهنيان
على هذا المتناول والخارج الذي ينسب اليه الموجود والوجود خارج
القوى الدراكة لا خارج النفس اذا لقام بها كالشجاعة والسخاوة
والعلم ونحوها موجود خارجي وليس له وجود خارجي النفس (فعلى
هذا يكون زيد موجودا خارجيا لان زيد وجودا في الخارج وليس
لوجوده وجود فلهذا الوجود لو كان موجودا خارجيا لكان الوجود
قائما بزيد في الخارج وقسام شيء بشيء في الخارج يستلزم وجودا محل
فيه وان لم يستلزم وجود المحل لجواز انصاف الموجود الخارجي
في الخارج بالامر العدمي كما تصاف زيد بالعمى ولذا قالوا
انقضاء هذا المحل لا يستلزم انقضاء المحل فليزم ان يكون المادية
موجودة قبل وجودها والعقل يشهد بالضرورة بطراده هذه القاعدة
في صفة الوجود ايضا فلا يعترض بان قيام شيء بشيء في الخارج
لا يقتضي وجود المحل فيه اذا كان القائم به صفة الوجود لانه
لا يتصور وجوده بدوره والحاصل ان الموجود الخارجي ما كان الخارج
ظرفا لوجوده كزيد والوجود الخارجي ما كان الخارج ظرفا لنفسه
لا لوجوده كوجود زيد فان الخارج اعم مما يجعل موصوفه موجودا

خارجيا فقيام زيد موجود خارجي لان الخارج ظرف لوجوده اذ لولم يكن له وجود في نفسه لم يتصور وجوده زيد وتبنته البتة وحصوله خارجي اذ ليس لحصوله حصول فالخارج ظرف لنفسه وهذا ما ذكره قطب المحقق وعلم التدقيق في شرح المطالع بقوله (فقول) فرق بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق محقق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك فظهر انه لا عسافاة بين كونه النسبة اعتبارية وكونها خارجية لانها اعتبارية بمعنى ان الخارج ليس ظرفا للحقيقة وخارجية بمعنى ان الخارج ظرف لنفسها فهي اعتبارية بالمعنى الاول دون الثاني (وهنا بحث) (منها ان المعنى المذكور للنسبة الخارجية انما يشئ فيما يكون محموله من الموجودات الخارجية لا في مثل زيد اجمعي واجتماع النقيضين متع من النسبة الخارجية ولا يشئ فيها ذلك المعنى (فالاولى ان يقال النسبة اعتبارية بمعنى انها ليست من الاعيان الموجودة في الخارج وخارجية بمعنى ان حقيقة في نفس الامر وان لا يتعلق بها اعتبار معتبر) ومنها ان الوجود اذا لم يكن موجودا في الخارج فكيف يتصور ان يكون الماهية موجودة في الخارج (وجوابه ان لا نسلم ان الوجود اذا لم يوجد فيه يلزم ان لا يكون الماهية موجودة فيه وانما يلزم لولم يكن الوجود خارجيا بمعنى كون الماهية موجودة في الخارج انها متصفة بالوجود الخارجى في حد ذاتها لا انصاف يقتضى التمايز بينهما في الخارج كاتصاف الجسم بالسواد بل في الذهني لان التمايز الخارجى بين شئين يقتضى تحقق كل منهما في الخارج وتحقيق الماهية فيه وجودها فيلزم ان يكون لها تحقق ووجودها محقق (ومنها ان الوجود يجوز ان يكون موجودا بنفسه لا بوجود زائد لانه عين التحقق فلا يحتاج الى تحقق زائد فلا يلزم قوله الوجود الخارجى موجود خارجي (وجوابه انه لو كان موجودا لزم الخلل المذكور ولو كان موجودا بنفسه لا بوجود زائد على ان انصاف الشيء بنفسه في نفس الامر غير متصور لانه لنسبة فيقتضى التغاير والتعاضد الاعتباري

بين الشيء ونفسه غير كاف في الاتصاف الحقيقي (قيل) لولم يتصف الشيء بنفسه في نفس الامر اصدق سلبه عن نفسه والارتفاع القضيان (واجب) بانه لا يلزم من ارتفاع الاتصاف وسلبه ارتفاع التقضيان لانه عبارة عن عدم صدق النسبة المتصورة ايجابا او سلبا واتصاف الشيء بنفسه غير متصور لما تقدم فلا ايجاب ولا سلبه لا رفع النسبة الايجابية المتصورة (ومنها) ان الظرفية انما يكون للتحقق اذ لا معنى لظرفية شيء لنفس شيء آخر فظرفية الخارج لنفس الوجود ظرفية لتحقيقه (وجوابه) ان الموجود الخارجى ما كان الخارج ظرفا لوجوده المحمول عليه المقصود لذاته لا مطلقا كما في قوله زيد موجود في الخارج والتحقيق المعبر في الظرفية لا يحمل على المظروف ولم يصد لذاته بل تحقق حصوله بال ربط بين الظرف والمظروف فلا يلزم من كون الخارج ظرفا للتحقق الربط بينهما وبين الوجود كونه ظرفا لتحقيقه بالذات فتكون خارجيا لا موجودا خارجيا (ومنها) ان الخارج ان لم يكن ظرفا لتحقيق النسبة بل لنفسها فبمعنى قولهم تحقق النسبة بتحقيق المتشبهين (وجوابه) ان المراد بتحقيقها انه يصح للعقل اعتبارها في الخارج بين المتشبهين الموجودين في الخارج بان يلاحظ كون الخارج عند وجودهما ظرفا لنفس النسبة حتى لو كانا معدومين لم يكن الخارج ظرفا لهما ولذا قالوا النسبة بين موجودين من المقولات الاولى كالمقولات السبع بل زعم المشايخ انها من الموجودات الخارجية وبين معدومين من المقولات الثمانية كالجنسية على ان المراد هو التحقق الربط والتمني هو التحقق المقصود بالذات فهذا ايقال الامتناع ليس بتحقيق والامتناع بتحقيق كشرى الباري (ومنها) ان الموجود الذهني ماله الصورة القائمة بالنفس او الحس لا عين الصورة كما يتوهم لانها كيفية قائمة بوضوعها في الخارج فيكون ظرفا لتحقيقها فالحكم في قوله المنع المعلوم ليس على الصورة بل على صاحيها وانما سميت ذهنية وعقلية لانها صورة ذهني والعقلي لانها ذهنية حقيقة كما يسمى الصورة كلية لانها صورة الكل لانها كلية (وقول الشارح فاننا لو قطعنا النظر الخ)

حاصله الفرق الذى يبناه بين الموجود الخارجى والخارجى فلا يعترض
بان المقصود تحقيق الفرق بين القولين حيث كان الاول صادقا
والثانى كاذبا والدليل الذى ذكره الشارح لا ينفذ ذلك بل يفيد كون
الاول امرا محققا لا يتوقف على اعتبار العقل بخلاف الثانى وكونه
محققا بلا اعتبار العقل هو معنى وجود النسبة الخارجية فيكون
مستدركا لا تعلق له بالمطلوب (وقيل مقصود الشارح اثبات الفرق
بين القيام وبين نفس كون حصول القيام امرا موجودا فى الخارج
فقوله حصول عطف على قوله قولنا لاعلى قوله القيام حاصل
ويفرق بينهما بان الاول خبر فيحتاج الى اعتبار النظر فى المطابقة
للمعبر عنه وهو حصول القيام لانه يدوعدمها بخلاف الثانى
فانه ليس بخبر (اقول عبارة الشارح خبر وتقدير الكون
ولادليل عليه وعبرة الشارح فى حاشية العوض
صريحة فى الخبرية وعدم تقدير الكون

(سراى عليه الرحمة)

بشاء من من علينا بختم طبع هذه الر سائل اللطيفة * والمجموعة
الانيقة * التى جمعت من نفائس علوم الآلية الالدية * من الفروع
والاصول * انتقدها مازرعيان المعارف من مهرة العلماء والفحول *
وادر جوافى نكات اغصان حدايقها ازهار انظارهم * وهى واهى على
ارائك خباء سرادقها ابتكار افكارهم * لاختبار العقول والافهام
الذكية * وامتحان الفطرة السليمة والالباب النقية * فى زمن محب العلماء
الاعلام * ومكرم حجة الاسلام * السلطان ابن السلطان السلطان
(عبد المجيد خان) دامت اصول دولته فى سناء رفيعته * وصياصى ملته
فى تيماء مكنته بصوارم شوكته * فى المطبعة العامرة
بمعرفة اعوز الورى فى ملات شأنه الى اعتناء ربه المجيد
(محمد سعيد) فى اوائل صفر الحبيب

لسنة اثنين وستين ومائتين

والف

